



سلطانة فلسطين

مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة

المنعقدة صباح يوم السبت الواقع في ١٦ جمادي الثاني ١٤١٠ هجرية الموافق
١٩٩٠/١/١٣ ميلادية

(الجلد ٢٧)

(العدد ١٠)

- جدول الاعمال -

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ . طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور علي الحوامدة لمدة ثمانية ايام اعتباراً من تاريخ
١٩٩٠/١/١٣ .

ب . طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور يوسف خصاونة لمدة اسبوع اعتباراً من تاريخ
١٩٩٠/١/١٣ .

(٣) الاقتراحات :

١ . اقتراح برغبة رقم (٤٥) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سبعة نواب ، بشأن تعريب التعليم
الجامعي .

٢ . اقتراح برغبة رقم (٤٦) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري،
بشأن إعادة المصلولين من بعثاتهم الدراسية .

٣ . اقتراح برغبة رقم (٤٧) تاريخ ١٩٩٠/١/٦ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري،
بشأن عدم الموافقة على دمج كلية مجتمع بنات اردن ، مع كلية مجتمع حوارة المختلطة .

٤ . اقتراح برغبة رقم (٤٨) تاريخ ١٩٩٠/١/٦ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري،
بشأن العمل الاضافي وزيادة ساعات الدوام الرسمي بلا مبرر في مركز التدريب المهني

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الكائن في قرية حكما/أريد .

- ٥ . اقتراح برغبة رقم (٤٩) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن شؤون المعاقين.
- ٦ . اقتراح برغبة رقم (٥٠) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، حول مبدأ (اني لك هذا) .
- ٧ . اقتراح برغبة رقم (٥١) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن صرف بطاقات التأمين الصحي للفقراء والعاملين بالمياومة .
- ٨ . اقتراح برغبة رقم (٥٢) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن تخصيص عدد من الوعات لزيارة المستشفيات واقامة المساجد فيها .
- ٩ . اقتراح برغبة رقم (٥٣) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي حول السيارات الرسمية للوزراء وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين .
- ١٠ . اقتراح برغبة رقم (٥٤) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن زيادة الرقابة على أشرطة الفيديو واقلام السينما وحفلات الفنادق .
- ١١ . اقتراح برغبة رقم (٥٥) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن توفير الادوية واقامة صيدليات في مراكز الاسعاف في المستشفيات .
- ١٢ . اقتراح برغبة رقم (٥٦) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريوني بشأن تعيين محافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الخدمة المدنية .
- ١٣ . اقتراح برغبة رقم (٥٧) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريوني بشأن المتقاعدين العسكريين والمدنيين .
- ١٤ . اقتراح برغبة رقم (٥٨) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن انشاء مستشفى حكومي في الرصيلة .
- ١٥ . اقتراح برغبة رقم (٥٩) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات بشأن دراسة احوال الموظفين غير المصنفين في الدولة : الفئة الرابعة .
- ١٦ . اقتراح برغبة رقم (٦٠) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات بشأن سن تشريع رد اعتبار للموظفين .
- ١٧ . اقتراح برغبة رقم (٦١) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات بشأن انصاف عدد من موظفي الدولة غير المصنفين بعد حصولهم على شهادات جامعية .

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

قرر المجلس احالتهم الى اللجنة الادارية

- ١٨ . اقتراح برغبة رقم (٦٢) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن اعادة تشغيل منجم فوسفات الرصيلة .
- ١٩ . اقتراح برغبة رقم (٦٣) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن اضرار محطة التكرير والتنقية في العقبة .
- ٢٠ . اقتراح برغبة رقم (٦٤) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن توفير سكن للمعلمين في معان والعقبة .
- ٢١ . اقتراح برغبة رقم (٦٥) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن وضع مصافي وفلترات خاصة لمنع تسرب شبار الفوسفات .
- ٢٢ . اقتراح برغبة رقم (٦٦) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريوني بشأن دفع رواتب الموظفين اسبوعيا .

(٤) قرارات اللجان :

١ . قرارات لجنة الطعون الاولى :

قرر المجلس احالتهم الى اللجنة لإعادة صياغته

- أ . قرار رقم (٢) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ والمتضمن رد الطعن المقدم من الدكتور فرح موسى الرضي ، بصحة نيابة السيد جمال حداد .
- ب . قرار رقم (٣) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد نجيب الياس حداد ، بصحة نيابة السيد جمال حداد .
- ٢ . قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ٨/٨/١٩٩٠ ، والمتضمن الموافقة على القوانين المؤقتة التالية كما وردت من الحكومة :
 - أ . قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة .
 - ب . قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء مؤسسة اعمار العاصمة .
 - ج . قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في التورات المسلحة الاردنية .
- ٣ . قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٠/٨/١٩٩٠ بشأن بعض الاقتراحات والشكاوي .
- ٤ . قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١١) تاريخ ١٠/٨/١٩٩٠ بشأن انتخاب :
 - ١ . سعادة السيد احمد قطيش الازايمة رئيسا للجنة .
 - ٢ . سعادة السيد عبدالله زريقات مقرا للجنة .
- ٥ . قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (١) تاريخ ١٠/٨/١٩٩٠ بشأن انتخاب :
 - ١ . سعادة السيد سلطان العدوان رئيسا للجنة .
 - ٢ . سعادة السيد محمد العلاروة مقرا للجنة .

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

٦. قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١١) تاريخ ١٠/١/١٩٩٠ بشأن انتخاب :

١. معالي السيد ذوقان الهنداوي رئيسا للجنة .

٢. سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات مقررًا للجنة .

٧. قرار لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة رقم (١١) تاريخ ١٠/١/١٩٩٠ بشأن انتخاب :

١. سعادة السيد بسام حدادين رئيسا للجنة .

٢. سعادة السيد عبد الرحيم عكور مقررًا للجنة .

٨. قرار لجنة الرف والهداية رقم (١١) تاريخ ١٠/١/١٩٩٠ بشأن انتخاب :

١. سعادة السيد نايف الحديد رئيسا للجنة .

٢. سعادة السيد سعد هابل السرور مقررًا للجنة .

(٥) أي أمور أخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها .

(٦) تعيين مرعد وموضوع الجلسة القادمة .

- هيئت يوم السبت القادم الساعة العاشرة صباحا -

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٦/١/١٤١٠ هجري الموافق في ١٣/١/١٩٩٠ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من الدورة العادية الأولى برئاسة معالي السيد سليمان غرار وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد عطوفة هاني خير .

وتغيب باجاجة من الاعضاء السادة : الدكتور علي الحوامدة ، والدكتور يوسف الحصاونة .

وتغيب بمعلة من الاعضاء السادة : زياد أبو محنوط .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : زياد الشريخ .

وحضر من الحكومة :

١ . دولة السيد محضر بدران : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ . معالي السيد سالم مساهدة : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

٣ . معالي السيد مروان القاسم : نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٤ . معالي السيد عبد المجيد الشريدة : وزير التنمية الاجتماعية

٥ . معالي الدكتور محمد مضمون الزين : وزير الصحة

٦ . معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزير الأشغال العامة والإسكان

٧ . معالي السيد إبراهيم أيوب : وزير النقل والاتصالات

٨ . معالي المهندس هوني المصري : وزير التخطيط

٩ . معالي السيد إبراهيم عز الدين : وزير الاعلام

١٠ . معالي الدكتور زياد فريز : وزير الصناعة والتجارة

١١ . سماعة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير الدولة للشؤون البرلمانية

١٢ . معالي الدكتور محمد حمدان : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .

١٣ . معالي المهندس داوود خلف : وزير المياه والري

١٤ . معالي السيد نبيل أبو الهدى : وزير التمرين

١٥ . معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل

١٦ . معالي السيد ثابت الطاهر : وزير الطاقة والفرقة المعدنية

١٧ . معالي الدكتور سليمان حبيبيات : وزير الزراعة

١٨ . معالي الدكتور خالد الكركي : وزير الثقافة

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

٢ - اقتراح برغبة رقم (٤٦) تاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري ، بشأن إعادة المصولين من بعثاتهم الدراسية .
اقتراح برغبة (٤٦) إعادة المصولين من بعثاتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

واجهني عدد من الطلبة الذين فصلوا من بعثاتهم الدراسية لاسباب امنية يرجون إعادة النظر في الفصل الذي يعتبرونه بدون وجه حق خاصة وقد شعر الجميع بجزع الحرية والديمقراطية الذي اشاعته هذه التجربة الرائدة في بلدنا الحبيب .

والطلاب الذين فصلوا هم :

١ - محمد احمد الكونحي / جامعة العلوم والتكنولوجيا / كلية الطب البشري .

٢ - قيس احمد حمasha / بعثة على حساب وزارة التعليم العالي / كلية العلوم رياضيات .

٣ - حمزة عبد الكريم المومني / مكرمة ملكية لابناء العاملين في القوات المسلحة / كلية العلوم فيزياء .

٤ - عبد الكريم حمasha / مكرمة ملكية لابناء العاملين في القوات المسلحة / كلية العلوم فيزياء .

٥ - حربي طعمه العمري / بعثة على حساب وزارة التعليم العالي / كلية العلوم كيمياء .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كامل العمري

نائب محافظة اربد

معالي رئيس المجلس : اللجنة الادارية ، هل يوافق المجلس الكريم على إحالتها الى اللجنة الادارية ؟ الاستاذ ليث شبيلات .

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، بالنسبة للاقتراحين الثاني والأول هل راجعت الاسانة العامة والرئاسة الجبليلة اذا كان اي موضوع قريب من هذه المواضيع موجودة لدى اللجان لأماكن الرئاسة أن تعيد مباشرة ، اذا كان هنالك قانون يبحث قريب من هذا او اقتراح اخر موجود ، فعلا هل هناك قوانين للجامعات لدى اللجنة القانونية مثلا .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة فيما يتعلق بتعريب التعليم الجامعي ليس لدينا شيء .

السيد ليث شبيلات : طيب إعادة المصولين ما في عند الخريجات العامة .

معالي رئيس المجلس : ما عندنا بما يتعلق من طلاب المبعوثين بعثاتهم ، اسية ، ما عندنا

٨٢

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

شي . . تفضل الامين العام .

السيد الامين العام :

٣ - اقتراح برغبة رقم (٤٧) تاريخ ١٣/٦/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري ، بشأن عدم الموافقة على دمج كلية مجتمع بنات اربد ، مع كلية مجتمع حوارة المختلطة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

«قتراح برغبة : عدم الموافقة على دمج كلية مجتمع بنات اربد مع كلية مجتمع حوارة المختلطة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

علمت من مصدر رسمي ان لدى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي توجيهها نحو دمج كلية مجتمع بنات اربد مع كلية مجتمع حوارة المختلطة وذلك بحجة تفريغ كلية بنات اربد لتصبح مركزا ل (كلية تأهيل المعلمين العالية) المسائية .

واعتقد ان هذا التوجه سيثير حفيظة اولياء امور الطالبات اللاتي يدرسن مستقلة في كلية لا اختلاط فيها ، علما بان التوجه الجديد لدمجهم مع طلاب وطالبات كلية مجتمع حوارة لا ضرورة له وليست هناك اية مشكلة تدعو لهذا الدمج .

ويمكن لمركز تأهيل المعلمين العالي (المسائي) المضاف الى كلية مجتمع بنات اربد (بلا اندماج) ان يلحق بجامعة اليرموك لكون مدرسي هذا المركز كما اعلم هم من اساتذة الجامعة نفسها . والجامعة لديها متسع لهم وفيها من المرافق والانشطة ما ييسر لهذا المركز كل المتطلبات ، كما يسهل على الكوادر التعليمية اداء مهمتها .

اما اذا كان الاختلاط هو الهدف وما اظنه كذلك فعندنا منه الكثير ولنا حاجة الى المزيد من المشاكل .

اتوجه الى معالي الرئيس المحترم واعضاء المجلس النيابي الزملاء الكرام ان يبتروا هذا الحل وهو عدم الموافقة على الدمج بالصورة التي ذكرتها حرصا على سلامة المسيرة والتناصح في ابواب الخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كامل ساري العمري

نائب اربد

معالي رئيس المجلس : اللجنة الادارية ، هل يوافق المجلس الكريم على إحالتها الى اللجنة

الادارية ؟ الدكتور عبد الله العكايلة ،

السيد عبد الله العكايلة : بسم الله الرحمن الرحيم، انا اقترح على الاخوان الزملاء الا

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة : شؤون المعاقين

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فإن النصر والرزق والرحمة مما يهيئها الله تعالى لعباده إذا اعتنوا بضعفائهم ومعاقبيهم ومعوزيهم ، من هذا المنطلق فارجو أن يتبنى المجلس الكريم قضية المعاقين بشكل كامل يتضمن :

١ - تخصيص عدد من الموظفين في مديريات التنمية من أجل التدريب على النطق للصم ، حتى تنفذ هذه الفئة من الضياع ، وتؤهل للقيام بدورها في بناء الوطن بدلا من أن تكون عالة عليه .

٢ - تقديم التسهيلات العلاجية لهم ، والنظرة اليهم بحنان بالغ ليشعروا بكرامتهم ، وقد شكى الي الكثيرين بانهم يتعرضون للاحتقار والمعاملة السيئة في بعض المستشفيات الممتازة ، ويخصون مركز فرح بذلك .

٣ - تأهيلهم وتأمين العمل لهم واعطائهم الاولوية في ذلك ومساعدتهم على القيام بالمشاريع المنتجة .

٤ - توزيع السيارات على المعاقين بشكل عادل .

٥ - إعادة النظر في منح المعاق من شراء السيارة المعفاة من الجمرک الا بعد خمس اعوام ، وذلك بدراسة الحالات الخاصة .

٦ - تسهيل معاملات المعاقين وخاصة فيما يتعلق بالترخيص والمرور والسفر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د . احمد الكوفحي

نائب اريد

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : اذارية امام صراحة النص ما فيه فائدة ادارية ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٦ . اقتراح برغبة رقم (٥٠) تاريخ ١٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، حول مبدأ (اني لك هذا) .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة حول مبدأ اني لك هذا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فنسمع الاشياء الكثيرة ، وتنتشر الشائعات حول ممتلكات الكثيرين ، وكيف تمت بطريق غير مشروع ، وكيف اعتدوا على المال العام . لذلك اطالب بما يلي :

١ - ضرورة ابراز أجهزة التوجيه والاعلام ان المواطن مدعو للدلاء بالمعلومات الى اللجنة المالية في مجلس النواب ، واعتبار هذا الادلاء واجبا شرعيا ووطنيا في وقت واحد ، وضرورة انشاء بنك معلومات في مجلس النواب .

٢ - ضرورة وضع الحوافز التشجيعية ، وتوفير الحصانة لمن يدلي بالمعلومات في اي موقع كان ، لانه في الحقيقة يقوم مقام النائب العام .

٣ - اشراك اجهزة المعلومات والرصد في الداخل والخارج من أجل كشف الحقائق .

٤ - مصادرة كل مال يثبت لصاحب الاقرار فيما اذا لم يرد بالاقرار .

٥ - اصدار التعليمات لكل الاجهزة المعنية لتسهيل التعرف على حقيقة ما ورد في اقرار صاحب المال .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د . احمد الكوفحي

نائب اريد

معالي رئيس المجلس : لك رأي على الاقتراحات ككل ، الاستاذ ابراهيم .

السيد ابراهيم خريسات : اقترح ان تحول هذه الاقتراحات كسبا للوقت بدلا من قراءتها ما دامت بطريقة رسمية حسب النظام تحول الى اللجنة الادارية وقد اطلعنا عليها جميعا في جدول الأعمال أن تحول جميعا للجنة الإدارية ثم ليتم توزيعها فيما بعد ،

معالي رئيس المجلس : شكرا ، يا ابو خليل ، لكن امام صراحة النص الحقيقة لا اجتهد

السيد ابراهيم خريسات : وهذا لا يتعارض مع النص

معالي رئيس المجلس : لا يتعارض مع النص وهو كل اقتراح برغبة لاحد الاعضاء يجب ان يقدم كتابة الى رئاسة المجلس ويخير رئيس المجلس به اول جلسة لاحالته على اللجنة الادارية ، فهي مجرد العناوين هذه ليست الحقيقة ثقيلة على المجلس ، لكن اللي قاله الدكتور عبد الله اذا ضبط وتديه له بقية الزملاء بإمكان عدد الاقتراحات يقل ، هل يرغب المجلس في احوالها مجتمعة جميعها ، دولة الرئيس ،

هكذا من المأجول

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

وما ورد من السيارات على سبيل الهدية فهي للخرينة كذلك وينبغي ان يتابع كل تلك السيارات بالمزاد العلني ، فبذلك توفر الملايين الكثيرة ، وذلك لان من لوازم هذه السيارات مصروفات المحروقات ورواتب السائقين والمراسلين ، ورسوم اشتراك تفلون السيارات وهو الف دينار سنويا فقط .

وستكون هذه الخطوة مقدمة ضرورية حضارية راقية تتبعها خطوات على الطريق في تأثيث المكاتب، والاستغناء عن الكثير من الابنية المستأجرة ، والمياومات وبدل التمثيل في المؤتمرات وما الى ذلك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. احمد الكوفحي

نائب اوريد

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة الادارية ؟
الجميع : موافقون

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .
السيد الامين العام :

١٠. اقتراح برغبة رقم (٥٤) تاريخ ١٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن زيادة الرقابة على اشربة الفيديو وأفلام السينما وحفلات الفنادق .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة : تفلت اشربة الفيديو وأفلام السينما وحفلات الفنادق
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فان الوسائل المذكورة في اعلاه تقدم لنا من الفضائح ما يخذش قيمنا وتقاليدينا بشكل سافر ، فضلا عن استنزاف الملايين من العملة الصعبة التي نحن بأمس الحاجة اليها ، وتعطيل الطاقات عن البناء ، وتؤرق بلور الشر ، وتحطيم نخوة الرجال ، وحياء النساء ، حتى اصبحنا بلا حماية من الشيطان ولا من الاعداء ، حيث اقتقدنا سلاح البقاء الذي عبر عنه الشاعر الملتزم بقوله :

وانما الامم الاخلاق ما بقيت
فان همو ذهبت اخلاقهم ذهبوا

فاذكر الحكومة بما ورد في بيانها ولي ردها على كلمات النواب وأطالب تفعيلها بقوة وجدية ، والشعب كله ينتظر الصلوة المشرقة للاعلام الملتزم بعقيدتنا وحضارتنا وتقاليدينا وتوجه الحكومة نحو تطبيق الشريعة الاسلامية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. احمد الكوفحي

نائب اوريد

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة الادارية ؟
الجميع : موافقون

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١١. اقتراح برغبة رقم (٥٥) تاريخ ١٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن توفير الادوية واقامة صيدليات في مراكز الاسعاف في المستشفيات .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة : توفير الادوية واقامة صيدليات في مراكز الاسعاف في المستشفيات .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فاطالب بضرورة توفير الادوية ودعمها كحاجة ضرورية ، واقامة صيدليات في مراكز الاسعاف في المستشفيات ، بعد إغلاق أبواب صيدليات المستشفيات ، وقد بلغت الشكوى حول ندرة الدواء الغالي الثمن والشح في غيره ، حدا لا يوصف .

فالى الرحمة بالناس حتى يرحمنا الله تعالى ، وصدق رسولنا صلى الله عليه وسلم اذ يقول : ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء . .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د. احمد الكوفحي

نائب اوريد

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة الادارية ؟
الجميع : موافقون

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٢. اقتراح برغبة رقم (٥٦) تاريخ ١٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريوني بشأن تعيين محافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الخدمة المدنية .

اقتراح مقدم من النائب عيسى الريوني

معالي الرئيس .

الاخوة النواب .

نظرا لاهمية البنك المركزي ودوره في تنظيم ومراقبة كل التراخي المالية والاقتصادية وحتى نتجاوز

الخريسات بشأن دراسة أحوال الموظفين غير المصنفين في الدولة ، الفئة الرابعة .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فقد تقدم عدد من الموظفين غير المصنفين في أجهزة الدولة (الفئة الرابعة) بطلب تصنيفهم وشملهم بالتقاعد .

أرجو تحويل هذا الأمر إلى الجهات المعنية للدراسة الجديدة لأحوال هذا الصنف من الاخوة الموظفين والعمل على انصافهم أسوة بزملائهم من الفئات الاخرى الاولى والثانية والثالثة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ابراهيم خريسات

عضو مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالته إلى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٦. اقتراح برغبة رقم (٦٠) تاريخ ١٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات بشأن سن تشريع رد اعتبار الموظفين .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المطلوب : سن تشريع رد الاعتبار

ان عددا من المواطنين الذين ازلهم الشيطان في مرحلة من مراحل الجهل في حياتهم وارتكبوا اخطاء فادحة حكموا لاجلها ومضى عليهم سنون طويلة بعد انقضاء مدة الحكم تتجاوز خمسة عشرة سنة ، وقد تابوا وانابوا واعتبروا من اخطائهم ، وكانت العقوبة لهم رادعة الا ان هذه الاخطاء ما زالت تلاحقهم حتى انها أصبحت سدا منيعا في وجوههم قنعتهم من استئناف العمل والعيش بكرامة في مجتمعهم .

أرجو تحويل هذا الأمر إلى الجهات المختصة لدراسة وسن التشريع اللازم (رد الاعتبار) لتفتح

صفحة جديدة في حياة هؤلاء المواطنين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابراهيم خريسات

عضو مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم . على إحالته إلى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٧. اقتراح برغبة رقم (٦١) تاريخ ١٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات

بشأن انصاف عدد من موظفي الدولة غير المصنفين بعد حصولهم على شهادات جامعية .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فان عددا من موظفي الدولة غير المصنفين والذين عملوا سنوات طويلة ثم حصلوا على الشهادة الجامعية وهم في الخدمة وخضعوا للتصنيف حسب تعليمات نظام الخدمة المدنية ، وصنفوا في السنة الاولى من الدرجة السابعة الفئة الثانية ، دون اعتبار لسنوات الخدمة الطويلة التي خدموها في دوائهم ، وكأنهم عينوا من جديد وبدأوا حياتهم العملية من الصفر . هؤلاء يطالبون بانصافهم واحتساب سنوات الخدمة لغايات التصنيف ، اما ثلثيها او نصفها على الاقل .

أرجو بحث هذا الموضوع مع الجهات المعنية والعمل على تحقيق العدالة لهذه الفئة من الموظفين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابراهيم خريسات

عضو مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالته إلى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٨. اقتراح برغبة رقم (٦٢) تاريخ ١٣/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج

بشأن إعادة تشغيل منجم فوسفات الرسيطة .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي السيد رئيس مجلس النواب الموقر
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : اقتراح برغبة لاعادة تشغيل منجم الرصيفة .
أرفق لمعاليتكم دراسة بسيطة لموضوع منجم فوسفات الرصيفة الذي توقفت الانتاج فيه
سنة ١٩٨٥ .
أمل ان تتولى اللجنة الادارية في المجلس الكريم دراسة هذا الموضوع بعناية .
مع خالص شكري وتقديري

الدكتور

محمد احمد الحاج
نائب محافظة الزرقاء

بعض جوانب الفساد الاداري في شركة الفوسفات
موضوع منجم الرصيفة

يعتبر منجم الرصيفة اول منجم للفوسفات في الاردن ، وكان يتراوح انتاجه السنوي حوالي ٧٥٠
الف طن يصدر مع باقي انتاج المناجم الاخرى الى بلدان العالم ، وقد بلغ انتاجه عام ١٩٨٤ (٨١٠)
الف طن يحتوي منجم الرصيفة على احتياطي للفوسفات يبلغ (٦٩) مليون طن يقع شرق طريق
اتومسترد عمان - الزرقاء .

تم انشاء مشروع جديد لمنجم الرصيفة انتهى العمل به في عام ١٩٨٥ وهو نفس العام الذي اغلق
فيه المنجم وقد بلغت تكاليف هذا المشروع حوالي ٢١ مليون دينار دولار (باسعار ١٩٨٤) .
لقد قامت الادارة باغلاق المنجم واختلقت المعاذير التالية التي لم تجد من يعارضها في مجلس
الادارة .

- ارتفاع التكاليف (تكاليف الانتاج) .

- ظروف التسويق .

وتبعاً لذلك فقد تم تفرغ المنجم تدريجياً من عشرات العمال والفنيين حيث وزعوا على المناجم
الاخرى ، وبذلك أصبحت التجهيزات والمعدات التي انفق عليها ملايين الدولارات عرضة للصدأ
والاهتراء ، ولم تقم الادارة حتى تاريخه باعادة تشغيل هذا المنجم مع العلم ان الظروف والمعاذير التي
طرحت في عام ١٩٨٥ قد اختلفت كلياً منذ عام ١٩٨٧ بسبب:

- ارتفاع اسعار مبيعات الفوسفات من حوالي ٢٧ دولار لتصل الى حوالي ٤٠ دولار للطن
الواحد.

- ان اسواق الفوسفات العالمية تشهد تدنيا في توجيعات الفوسفات حيث ينتج العالم ويستهلك من
نفس نوعية فوسفات منجم الرصيفة ما يزيد عن ٢٤ مليون طن سنوياً ، ولذلك فان ظروف
التسويق لا تصلح كمبرر لابقاء عمل المنجم .

الا ان الادارة لم تكنف بايقاف عمل المنجم وانما تجاوزت ذلك الى رفع يدها عن امتياز بعض
المناطق التي تحتوي على احتياطي الاجيال من الفوسفات ، وذلك بغية تسهيل امر وضع اليد عليها
من قبل بعض المحسوبيات ، ومارست الادارة الضغوط على الجهاز الفني في الشركة لانتزاع موافقته
على هذا الاسلوب وتبرير التنازل عن مناطق احتياطي الفوسفات وهي المناطق الذي صرف عليها من
الوقت والعرق والمال لاثبات احتياط الفوسفات خلال السنوات الثلاثين الماضية .

من الطبيعي ان هذه الثروة ليست ملكاً لـ احد يتصرف بها كيفما يشاء وانما هي حق لكل ابناء هذا
البلد من خلال استغلالها لانتاج الفوسفات الذي يعود بالخير على الاردن .

هكذا من المأخوذ

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

المطلوب :-

- اعادة تشغيل منجم الرصيفة في ضوء الوضع الاقتصادي وثبوت الجدوى الاقتصادية المربحة لاستغلال هذا المشروع حيث يتوقع أن يعود على البلد بما لا يقل عن ٣٢ مليون دولار سنويا نحن بامس الحاجة لها.

- تعيين كادر جديد للمنج من سكان المنطقة المحيطة وبذلك يتم السير بأحدى خطى مكافحة البطالة.

- موضوع الفين في تعيينات الوظائف .

لا تقوم الشركة بالاعلان عن اي وظائف وقامت مؤخرًا بتعيين عشرات من المهندسين والجيولوجيين بدون اي اعلان وكان اسلوب التمييز المبني على اسس اقليمية هو الاساس في قبول الطلبات للتعيين وبالإضافة الى كرت غوار .

ويمكن النظر الى قوائم المعينين يتضح أن معظم المعينين وتزيد النسبة عن ٩٠ ٪ هم من احدى شرائح المجتمع ولا تعكس هذه النسبة اي عدالة على مستوى الاردن .

- استنزاف مئات الالاف من الدولارات على شكل عمولات تدفع للوكلاء خارج الاردن مع ملاحظة التفورات الهائلة لهذه العمولات خلال العامين الاخيرين وهذه العمولات لتسويق الفوسفات والاسمدة مع العلم ان جهاز التسويق الحالي وعلى رأسه (مكرم زريقات ويعاونه ٤ موظفين من نفس طائفته وباقي الموظفين) والمفترض به ان يؤدي الواجب ويحاول ان يقلل هذه العمولات من خلال الجهاز التسويقي للشركة .

وبين الجهاز العالي المبالغ التي انفلتت كعمولة للوكلاء (وربما تم تدوير اجزاء من هذه العمولات لتعود على بعض الناس) .

عمولة المبيعات	بالدينسار / الدولار العام	انتاج وبيع الفوسفات
٧١٦١٥٤ دينار	١٩٨٥	٥٤٥ مليون طن
٨٣٢٦٦٨ دينار	١٩٨٦	٦١٤ مليون طن
٧١٣٦١٤ دينار	١٩٨٧	٦٤٥ مليون طن
١٤٢٨٥٣٢ دينار	١٩٨٨	٦٨٣ مليون طن

- منحاه كيار المتعهدين العاملين في انتاج الفوسفات منهم:

- خالد الرفاعي / سامي لعمدة / شركة كوميذات / شركة عصام عماري للتعهدات (الشركة الاهلية)

حيث دفعت لهم خلال العامين ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ المبالغ التالية لقاء الردم الإضافي (الزوائد من

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

حاجة الشركة .

١٩٨٧ مبلغ ستة ملايين وثمانمائة ألف دينار

١٩٨٨ مبلغ مليون وثمانمائة ألف دينار

وبذلك اصبح المبلغ المدفوع لهم مقدما ٨٦٩٠.٩٦٢ دينار اي ان شركة الفوسفات قد جمعت هذا المبلغ بدون اي مبرر وكلفه هذا المبلغ من خلال الفوائد التي تدفعها شركة الفوسفات للبنوك والمؤسسات التمويلية تتجاوز الثلاث ارباع مليون دينار سنويا .

التقسيمات الادارية والوظائف في الشركة:

يمكن النظر فقط الى الجدول التالي ليتبين الاسلوب في تعيين الادارات العليا .

مدير عام	واصف عازر
مستشار المدير العام	جورج بله
مدير التسويق والمبيعات	مكرم زريقات
مدير المشاريع	كامل الصناع
مدير الصيانة	انور الصناع
مدير مركز الحاسوب	كمال الصناع
مدير الامهات	عيسى عويس
مدير تخطيط وتنمية	أميل شويحات
مدير مالي	مروان ارشيدات
مدير لوائيم	شكري عقله
مدير اداري	فهد الحب
مدير الشبده	محمد بدر خان
مدير الاسكان	سالم محافظة
مدير فرع العقبة	عادل الشرح
مدير الخدمات الطبية تاجي رواشدة	الاقليمية الضيقة
	من نفس منطقة المدير العام
	شمال الاردن

- قامت ادارة شركة الفوسفات بالمساهمة في تمويل الطريق الصحراوي الخارجي الجفر - الازرق والذي بلغت تكاليفه عدة عشرات ملايين من الدولارات (٣٦ مليون) والذي تنفذه شركة سوم - ذات الهندية مع العلم انه قد تم إيقاف تنفيذ الطريق مؤخرًا من قبل وكيل وزارة الاشغال.

وذلك خلال فترة قيام الدكتور هشام الخطيب باعمال وزارة الاشغال بعد استقالة وزير الاشغال السابق (شلق زوايدة) ، الا ان ادارة شركة الفوسفات قامت بالضغط لاعادة استئناف العمل بالطريق المذكور بحجة ان ذلك قد يؤثر على مبيعات الفوسفات للهند ، مع العلم ان مبيعات الفوسفات للهند تتم عن طريق مؤسسة MMTC وهذه المؤسسة تمارس الضغوطات على شركة الفوسفات وذلك لتحرير شراء معدات سبقة ومشال على ذلك الحفارات الاخيرة التي اشترت عن طريق MMTC وهذه الحفارات من نوع SPARR وقد تم فحصها وتبين انها لا تصلح لاعمال الشركة وهي مركبة على

هكذا من الأصيل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

سيارات قديمة ومستعملة وهذا التواطؤ يعود الى ان وكيل مؤسسة MMT C في الاردن هو عضو مجلس الادارة وليد الكردي وهو كافة معاملاته من خلال الشركة الوطنية للتطوير والتجارة الدولية « ، والتي يعمل بها اخوه علي الكردي وشريكه سامي زريقات (شقيق مدير المبيعات في شركة الفوسفات مكرم زريقات) .

وتقوم الفوسفات بدفع مبالغ ضخمة من العمولات والرشاوي لرئيس MMT C السيد اجراوال (مؤخرا دفع له نصف مليون دولار) ، ومؤخرا قامت ادارة الشركة ممثلة بالمدير العام بالضغط على الجهاز الفني في الشركة لشراء حفارات جديدة (ايضا عن طريق MMT C) وتبلغ قيمتها اكثر من مليوني دولار امريكي ممولة من البنك الاسلامي وقامت الادارة بالتعايل حيث استدعت هذه الشركة فقط مع انها كانت اعلى الاسعار حيث تم تنزيل السعر ليصبح اقل من المنافسين بدون اتاحة المجال للشركات المؤهلة فنيا للقيام بهذا التخفيض .

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس : والاقتراح رقم (١٨) جرى سحبه من قبل سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، دولة الرئيس ،

دولة رئيس الوزراء : بشأن الاقتراح

معالي رئيس المجلس : جرى سحبه يا سيدي

دولة رئيس الوزراء : لا أنا والله في الي رأي أنه سعادة النائب الشيخ ابراهيم خريسات اذا سمح لمجلس معه جلسة خاصة في هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس : فيما يتعلق في (١٧) .

دولة رئيس الوزراء : منجم الفوسفات .

معالي رئيس المجلس : (١٨) بالنسبة الى محمد الحاج يا سيدي ،

دولة رئيس الوزراء : علما محمد احمد الحاج اذا سمح ، اه بس برضه نعطيهِ صرورة كاملة عن الموضوع .

معالي رئيس المجلس : في اي يوم دولة الرئيس يتحب لمجلس معهم الاخران ، اللي يجيبوا يجلسوا في هذا الموضوع بيكونوا .

دولة رئيس الوزراء : يكون مع سعادة النائب محمد الحاج اي شخص بتعين موعده .

معالي رئيس المجلس : الراهبين بالاجتماع والبحث في هذا الموضوع ، يسجلوا اسماءهم لدى الامانة العامة ، ونحن نأخذ لهم موعد مع دولة الرئيس ، الاخ سليم .

السيد سليم الذهبي : شكرا ، يتعلق بمنجم فوسفات الرصيفة ، الذي توقف الانتاج فيه سنة (٨٥) لكن ارفق في هذا الاقتراح اوراق لا علاقة لها بمنجم الفوسفات الرصيفة انا اري انه طالما الاقتراح سحب فارجو ان لا يثار هذا الاقتراح وقد يثير كثير من النقاش .

معالي رئيس المجلس : هذا الموضوع الحقيقة هو يمكن لعله من اسباب سحب الاقتراح ، المادة (١٩) ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٩. اقتراح برغبة رقم (٦٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن اضرار محطة التكرير والتنقية في العقبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع : اضرار محطة التكرير والتنقية في العقبة .

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

هكذا من الأصل

أرجو أن ينظر للموضوع الصحي التالي بعين الاهمية ومعالجتها معالجة جذرية جادة حيث تقع محطة التكرير والتنقية بمدينة العقبة في الجهة الشمالية من المدينة ويجاورها ويلبها في الموقع عدد من المدينة ويجاورها في الموقع عدد من مشاريع الاسكان والاحياء كالعالية والمحدود والشعبية وغيرها .

وقد اكتشف الخبراء والفنيون من سكان العقبة مؤخرًا أن هواء العقبة معظمه شمالي ، الامر الذي بات يغير جميع سكان الاحياء برائحة تعفن في غنى عن وصفها اذا عرفنا مصدرها ما الحل ؟
أرجو وضع دراسة علمية جادة موثوقة قبل اقامة أية محطة تنقية في أي منطقة من بلدنا ... كما أرجو أن يوضع حل لمسألة محطة التنقية والتكرير وتخليص سكان العقبة من أذاها

مع الشكر

يوسف العظم

عضو مجلس النواب الاردني

(محافظة معان)

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة الادارية ؟
الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام
السيد الامين العام :

٢٠. اقتراح برغبة رقم (٦٤) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن توفير سكن للمعلمين في معان والعقبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع :- توفير سكن للمعلمين في معان والعقبة .

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أرجو أن يعرض اقتراحي التالي على أعضاء المجلس الموقر ليأخذ طريقه للدراسة والتنفيذ:

توفير سكن مستأجر ملائم للمعلمين في معان والعقبة.

يؤسفني أن أضع بين يدي حضرات أعضاء المجلس الموقر صورة منزلية ومؤدية للمشاعر من حيث الأوضاع المعاشية لعدد كبير من أبنائنا المعلمين الذين تكل الأمة لهم أمانة أعداد الجيل القوي وتربية أبنائها. بناء المستقبل، ذلك أن المعلمين غير المتزوجين والوالدين من مختلف مناطق المملكة الى معان لتربية أبنائهم يعيشون في بركسات أو قاعات مدينة الحجاج المقامة لاستقبال الحجاج في فترة الحج

بعيث يحشر المعلمون فيها حشرا وتكس امتعتهم وثيابهم وأغطية نومهم وفراشهم تكديسا لأنه لا سكن لهم يتفق مع كرامة الإنسان فكيف اذا كان هذا الإنسان مرييا لجيل وبن لامة.

لقد زرتهم في مساكنهم وساءني ما رأيت بصورة لا يمكن تخيلها ، كما ساءتني أوضاع المعلمين في العقبة حيث لا سكن لهم وظيفيا اسوة بموظفي الدوائر الأخرى كالجمارك والفوسفات وسلطة الميناء الامر الذي يتعكس على نتائج أبنائنا الدراسية آخر العام وعلى المستوى التعليمي بصورة عامة عند مقارنته بمستوى المناطق والمحافظات ويؤثر على قبول عدد كالف منهم في الجامعات.

أرجو من وزارة التربية والتعليم أن تضع ضمن خططها اقامة سكن وظيفي للمعلمين في معان والعقبة في أقرب فرصة وان تقوم باستئجار بعض المباني الفارغة التابعة للوزرات والدوائر والمؤسسات الأخرى والتي لم تشغل في معان حتى الآن ليشغلها المعلمون العزاب الى ان يتم اقامة مشروع سكن وظيفي لهم. وشكرا.

يوسف العظم

عضو مجلس النواب الاردني

(محافظة معان)

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة الادارية ؟
الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام.

السيد الامين العام :

٢١. اقتراح برغبة رقم (٦٥) تاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٩ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن وضع مصافي وقلترات خاصة لمنع تصرب غبار الفوسفات.

اقتراح برغبة:

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أرجو أن توجه الحكومة نظر شركة الفوسفات الاردنية لضرورة وضع مصافي (قلترات) تمتع انتشار سحب غبار الفوسفات الذي يؤذي المواطنين الكرام في العقبة ويصيبهم بعدد من الامراض الخطيرة في صدورهم وأتولفهم وراثتهم لا سيما وأن بعض مناطق السكن في العقبة أكثر انغراسا من منطقة ترريع الفوسفات وشحنه وتخزينه خاصة حين يكون الهواء جنوبيا حيث يتضاعف الاذى ويعم الضرر .

أمل ان يجد هذا الاقتراح البناء طريقه الى التنفيذ والتجاوب مع رغبات الالف من أبناء العقبة

هكذا من الأجهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

وسكانها حرصا على صحة المواطنين وحفاظا على عطائهم وانمائهم لبلدهم .
مع خالص شكري وحميق تقديري .

يوسف العظم

عضو مجلس النواب الاردني

(محافظة معان)

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة الادارية؟
الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .
السيد الامين العام :

٢٢. اقتراح برغبة رقم (٦٦) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الرغوثي
بشأن دفع رواتب الموظفين اسبوعيا .

اقتراح من النائب عيسى الريموني
معالي الرئيس ،

الاخوة اعضاء المجلس ،

للتخفيف من الركود الاقتصادي وتفعيل الحركة التجارية ومساعدة الموظفين في مختلف القطاعات
فانني اقترح ان تدفع الرواتب اسبوعيا او كل نصف شهر وهذا يعزز السيولة ويعزز النشاط التجاري
والاقتصادي ويساعد الموظف على تلبية حاجاته ومستوى معيشته بدلا من الانتظار شهرا كاملا
لاستلام الرواتب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،

النائب

عيسى الريموني

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة الادارية؟
الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .
السيد الامين العام :

(٤) قرارات اللجان :
١. قرارات لجنة الطعون الاولى :
أ. قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ والمتضمن رد الطعن المقدم من الدكتور فرح موسى
ذبيب مرجي .

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الرضي ، بصحة نيابة السيد جمال حداد .

ب. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد مجيب الياس
حداد ، بصحة نيابة السيد جمال حداد .

معالي رئيس المجلس : مقرر لجنة الطعون السيد المقرر فارس النابلسي :

لجنة الطعون الاولى

مجلس النواب الحادي عشر

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الطعون الاولى لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/٨ برئاسة سعادة
السيد نايف الحديد ، رئيس اللجنة ، وحضور اعضاء اللجنة اصحاب السعادة السادة :

المقرر السيد فارس النابلسي ، عبد الحفيظ علاوي ، الدكتور حسني الشيباب ، فخري قعوار
والدكتور ذبيب مرجي .

وتغيب الدكتور أحمد عويدي العبادي (بدون عذر) .

وبعد الدراسة والنظر في الطعن المقدم من الدكتور فرح موسى الرضي بصحة نيابة السيد جمال
حداد ، وبعد الاستماع الى اقوال الطاعن واقوال عطفة متصرف لواء عجلون السيد محمد العماد ،
وبعد الاطلاع على فاذج من اوراق الاقتراح ، واستنادا الى المادتين (٥٢) فقرة (ج) ، و(٥٣) فقرة
(أ) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته ، واستنادا الى الصلاحية
المخولة للجنة الطعون للتحقق من صحة نيابة الوارد ذكرها في الفصل الرابع من النظام الداخلي
لمجلس النواب .

قررت اللجنة بالإجماع ، رد الطعن المذكور ، ورفع قرارها الى المجلس الكريم .

امين عام مجلس الامة
هاني خير
لجنة الطعون الاولى

لجنة الطعون الاولى

مجلس النواب الحادي عشر

قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة الطعون الاولى لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/٨ برئاسة سعادة
السيد نايف الحديد ، رئيس اللجنة ، وحضور اعضاء اللجنة اصحاب السعادة السادة :

المقرر فارس النابلسي ، عبد الحفيظ علاوي ، الدكتور حسني الشيباب ، فخري قعوار ، والدكتور
ذبيب مرجي .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/٨/١٩٩٠ ميلادية

وتفويض الدكتور أحمد عويدي العبادي (بدون علم).

وبعد الدراسة والنظر في الطعن المقدم من السيد نجيب الياس حداد بصحة نيابة السيد جمال حداد، وبعد الاستماع الى اقوال الطاعن واقوال عطفة متصرف لواء عجلون السيد محمد العماد، وبعد الاطلاع على نماذج من اوراق الاقتراع، واستنادا الى المادتين (٥٢) فقرة (ج)، و(٥٣) فقرة (أ) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته، واستنادا الى الصلاحية المخولة للجنة الطعون للتحقق في صحة نيابة الوارد ذكرها في الفصل الرابع من النظام الداخلي لمجلس النواب.

قررت اللجنة بالاجماع رد الطعن المذكور، ورفع قرارها الى المجلس الكريم.

امين عام مجلس الامة

هاني خير

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، مذاخنتي فقط ليست من اجل الموضوع، لكن من اجل حسن التوثيق، هذا الموضوع موضوع الطعن موضوع هام جدا، والمجلس يريد ان يوافق على قرار اللجنة واللجنة موثوقة ولا نطعن مطلقا في ما تفضلت به، الا انه من الافضل والاجدى والاجدر ان تكون مقدمة مختصرة، تختصر ما هو الطعن واسباب الطعن كما يراه الطاعن وايضا مختصر للحجيات التي قامت بها اللجنة من التحقق عدا عن مقابلة والاطلاع على الاوراق، ثم ايضا تصب اللجنة في كلامها، او في تقريرها على النقطة الرئيسية التي سببت رد الطعن، ويرد الطعن ذلك حتى نقر مبدأ لا يظلم فيه احد في المستقبل، لسنا دائما نحن النواب الموجودون هنا في هذا المجلس، اعتقد ان مثل هذه القرارات يجب ان تكون مشروحة اكثر، فارجو ان استمعكم عدرا اذا طلبت ووافقتني اللجنة الكريمة لجنة الطعون أولا ثم المجلس الكريم ان يعاد كتابة هذا التقرير بشكل اوفى حتى نكون على اطلاع، على سبب الطعن و- ا هو الطعن، ولماذا رد الطعن.. وشكرا.

معالي رئيس المجلس: عطفة المقرر.

السيد المقرر فارس النابلسي: يا سيدي احنا بالنسبة للطعن، درسنا وأخذنا اقوال الطاعن كاملا، وأخذنا نماذج كثيرة من اوراق الاقتراع، التي كان الطاعن يستند اليها في طعنه وتحققنا منها، واجتمعنا مع متصرف لواء عجلون جلستين طويلتين وأخذنا كل اقواله، يعني لما اللجنة تحققت من كل شيء، أفتنعت في قرارها هذا، فيما يتعلق برغبة الزميل الكريم انه تكون الحجيات في قرار اطول، احنا ما هنا مانع ان نغير القرار اذا كان يرغب المجلس الكريم بان تكون حجيات القرار مفصلة اكثر.

معالي رئيس المجلس: السيد فخري نمرار ثم الدكتور حسني الشياح، اللي رفعوا ايديهم.

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/٨/١٩٩٠ ميلادية

السيد فخري قعوار: يدي اقترح - لما اشار اليه الزميل ليث شبيلات، ان ترفق الاوراق التالية مع تقرير اللجنة، نص الطعن المقدم من الطاعن ومحاضر جلسات لجنة الطعون وبالتالي تصيح كل المعلومات متوفرة وكاملة وموثوقة، شكرا.

معالي رئيس المجلس: السيد نايف الحديدي رئيس اللجنة.

السيد نايف الحديدي: لقد اتبع هذا المجلس منذ نشأته ان لجنة الطعون لا تبرر جميع الاوراق المقدمة اليها والمعترض من المعترضين، بل تبع قرارها وقرارها القطعي، لا يجوز الطعن فيه، اما اذا كان هنالك اشياء يريد ان يتطلع عليها اي اخ من الاخوان الموجودين في المجلس النيابي، فالأوراق موجودة في عند الامين العام، وبالامكان ان يتطلع عليها كل انسان، والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: السيد الدكتور حسني الشياح، ثم الاخ سليم.

السيد حسني الشياح: معالي الرئيس شكرا، انا اعتقد ان طلب الزميل ليث شبيلات امر مشروع ولكن يجد الایجابة على طلبه في الواقع في محاضر الجلسات، في كل محاضر الجلسات، من المنطق بذلك انني على ما اتى به الزميل فخري ان يرفق بالتقرير محاضر الجلسات او ان النائب الذي يريد الاطلاع على هذه التفاصيل والحجيات كلها يقرأ محاضر الجلسات، شكرا.

معالي رئيس المجلس: السيد سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكرا معالي الرئيس، ارد ان اسجل الثقة كل الثقة في اللجنة، لكن العدل يقتضي بأن تبرر وتسبب اللجنة السبب في رد الطعن، لانني لم أر الا عبارة لا تدل على شيء، الا ان للجنة الصلاحية في رد الطعن او قبوله، يتوجب على اللجنة احترام ان تسبب لنا قرارها وتقول كيف ردت الطعن ولماذا وما هي اسانيدنا كاملا، نعم الاصل في اي تقرير او قرار ان يكون مسبب لان هذا الامر يتعلق بتصويت المجلس على قرار اللجنة وعندما يصوت المجلس على قرار اللجنة يكون قراره قطعيا، فالامر خطير، فارجو ان يعاد هذا القرار الى اللجنة الموقرة لتقوم بتسببيه مرفقة به الادلة والاسانيد التي استندت اليها، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الزميل الاستاذ عبد الرحيم عكور.

السيد عبد الرحيم عكور: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي رئيس المجلس: معالي الوزير، اخ عبد الرحيم دقيقة، معالي الوزير.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: المادة (٢٢) من النظام، ترفع اللجنة تقريرها لرئاسة المجلس في ميعاد لا يتجاوز (خمس عشرة) يوما، من تاريخ انتهاء التحقيق، ويتلى التقرير في جلسة محددة النظر، والاوراق الاخرى لا يشترط ان ترفق بالتقرير.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عكور.

السيد عبد الرحيم عكور: بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس شكرا، ارجو ان اذكر

هكذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى للتعسدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الاخوان بان يختزن في ذهنية المواطن انه ما ورد طعن على نائب في الاردن الا ورفض ، ازيد ما قاله اخونا الاستاذ سليم على اساس ان يتلى الطعن ثم يأتي بالمبررات التي رد فيها الطعن حتى تكتب الصحافة ايضا حتى لا يبقى في ذهن المواطن ان المجلس وافق وتكتم ، ارجو ان يكون هذا واضحا في اذهان الاخوة مع كل الثقة حقيقة في قرار اللجنة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ يوسف العظم .

السيد يوسف العظم : اثني على الاخ الكريم الاستاذ عبد الرحيم عكور ، وأبين اننا قد اجهنا التجاهين ، الجاه يطالب بابراز كل الاوراق وكان المسألة اطروحة علمية ، واتجاه يختزل كائنات بلغة الاختزال ، فالرأيان غير مقبولين والذي اراء ان تقدم بعض التبريرات وان يبرز رأي اللجنة بصورة فيها شيء من التفصيل ، فذلك ادعى لاطمئنان المواطن والناس جميعا ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النسر .

السيد عبد الله النسر : اذا سمحت من قراءة المادة (٢٢) بتقول ترفع اللجنة تقريرها ، لا تقول المادة ترفع اللجنة قرارها هي ترفع تقريرها ، والتقارير يشمل عناصر القرار مادة (٢٣) بتقول يفصل المجلس في صحة النيابة ، فالحكم هو للمجلس وحتى يحكم المجلس لا بد له من ان يتطلع على الحشيشات واسباب القرار ، فبالتالي كل الملحوظات تصب في ضرورة تزويدنا بقرار كافٍ لان نصل الى موقف .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الحقيقة ما بقي فيها بحث ، أصبحت الاقتراحات واضحة ، ان يعاد الى اللجنة لصياغته كما تفضل الاخوان بشكل كافٍ لاستيعابهم وحتى يقولوا حكمهم العادل في هذا الموضوع ، اخ عاطف انتهى الموضوع .

السيد عاطف البطوش : لا في الي موضوع ، لاحظت لتسجيل اللجان تقوم بعرض قراراتها من خلال الصحف قبل ان يتطلع عليها عملي الشعب وهم اصحاب القرار سواء كانت لجان مؤقتة او دائمة ، نقرأ قراراتها في الصحف قبل الجلسة بحوالي (ثلاث او اربع او خمس او ست) ايام ، وهذا في تقديري تقصير من اللجنة يجب ان يتطلع ممثلو الشعب على قرارات اللجان قبل ان تتطلع عليها الصحف والشعب ، لان قراراتها غير قطعية قبل ان يقرها المجلس .

معالي رئيس المجلس : هذه ملحوظة في مجلها ، وشكرا لك اخ عاطف ، ويوجه نظر الامانة العامة لمراعاة ذلك من سكرتير اللجنة وايضا للاخوة لاستدكار ان هذا يجب ان لا يطرح الا اذا جاء للمجلس ، لانه قد يرى فيه المجلس وجهة نظر مخالفة ، اخي ليث .

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس ، الذي تكتبه الصحف هو قرار اللجنة ، رأي اللجنة ، واذا كان انصاف رأي اللجنة وليس رأي المجلس ، عندما يأتي الى المجلس قد يرفض وتكتب الصحف ان المجلس رفض هذا الاقتراح ، فان نعتبر ان المعلومات لا تعطى الى الخارج الا بعد قرار المجلس ، اظن ايضا انه في اجابات ، الصحفيون يتابعون اعمالنا يوما بيوم ، ويتابعون ماذا يجري في اللجان .

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى للتعسدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

واللجان حقيقة يجب ان تكون علانية اسوة بهذا المجلس ، اللجان علانية وليست سرية ، فالمعلومات التي ترد تنتقل اما القرار في نهايته فقرار المجلس ، ونحن لا نتأثر باحد ، ولكن الصحف لا تقول ان المجلس قرر كذا ، تقول اللجنة ، توجهت اللجنة الى ان يقرر او تنصح المجلس بكذا ، اعتقد ان منع نشر اي موضوع قبل ان يأتي الى المجلس فيه اجحاف ، فيه اجحاف ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : انا يمكن بخالفك شوية باعتبارها شغلة اجرائية ، لان في بعض القضايا هي بمثابة قضاء ، اللجنة بمثابة تحقيق ، فلا يجب ان يبت هذا التحقيق ويعلن قبل اخذ مراحل القانونية ، التي هو عرضه على مجلسكم الكريم ، الاخ طاهر المصري ،

السيد طاهر المصري : معالي الرئيس ، بالاضافة التي تفضل به الاستاذ ليث ، ايضا هذا جدول الاعمال المجلس يذهب الى كل الاعضاء والدوائر الرسمية المختصة بما في قرار اللجان ، يذهب اليها قبل عدة ايام ، وبالتالي هو ليس سرا فالتاس الصحافة والفراف والوزارات المعنية تنطلع عليه وعلى قرارات اللجان واذا نشر في الصحف على اساس انه قرار للجنة ، فسوف يبحث ضمن جدول اعمال في اليوم التالي ، انا لا ارى في ذلك مانع

معالي رئيس المجلس : على كل حال استكمل البحث في هذا الموضوع ، القرار الثاني عطرفة المقرر ، اليكم انتم وللمجتكم برضه ، نفس ما ينطبق على هذا ينطبق على ذلك ، وشكرا لك ، تفضل اخ احمد قطيش .

السيد احمد قطيش : معالي الرئيس حتى لا نعود مرة اخرى ، وتطيل النقاش حول قرارات لجان الطعون خاصة هذا اول قرار يردنا ، نرجو ان نحدد المطلوب من اللجان ، وهو ان تعطينا على نسق قرارات المحاكم التي تنشر ، ملخصة في الصحف احيانا الدعرة ملخصها ، وطلب المدعي وملخص الإثبات التي اتى بها او ملخص الأدلة المعارضة التي هي التلي ، ثم قناعة اللجنة حتى لا تأتينا القرارات او التقارير ايضا بصورة غير كافية ، نرجو ان تؤكد على ان يحتوي القرار هذه الاساسيات حتى يقرر المجلس وهو صاحب القرار ، وارجو ان اؤكد على ما قاله الاخوان ان المجلس هو صاحب القرار وليست اللجنة ، حتى يقتنع المجلس ولا يبني على قناعة اللجنة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا لكم المادة الثانية عطرفة الامين .

السيد الامين العام :

٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٣/١/١٩٩٠ ، والمتضمن الموافقة على القوانين المؤقتة التالية كما وردت من الحكومة .

أ. قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة .

ب. قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء مؤسسة اعمار العاصمة .

ج. قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية

هكذا من الأجهل

معالي رئيس المجلس : عطوفة مقرر اللجنة القانونية .

السيد المقرر محمد ابو فارس :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٣/١/١٩٩٠ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي ، وحضور اصحاب السعادة السادة :

مقرر اللجنة الدكتور محمد ابو فارس ، والاعضاء : سليم الزعبي ، محمد المعمر ، عبد العزيز جبر ، الدكتور احمد الكروحي ، فارس النابلسي ، محمد فارس الطراونة ، الدكتور همام سعيد ، ابراهيم الخريسات ، الشيخ عيد المنعم ابو زنت ، نايف الحديد ، وكامل العمري ونظرت اللجنة بما يلي :
١- قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ إلغاء قانون شؤون الارض المحتلة وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

٢- قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ إلغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

٣- قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية ، وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين هام مجلس الامة

هاني خير

اللجنة القانونية

ملاحظة :

١- رفض رئيس اللجنة القانونية السيد حسين مجلي إلغاء القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩ قانون إلغاء قانون شؤون الارض المحتلة

٢- تحفظ عضو اللجنة السيد عبد العزيز جبر على إلغاء القانون أولاً : قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ إلغاء قانون شؤون الارض المحتلة وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من اللجنة .

معالي رئيس المجلس : دقيقة بالله دكتور ،

القانون هذا مطروح لحضراتكم : توصية اللجنة ، السيد ليث شبيلات .

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم : نعم يقرأ ما دام القانون يبحث ، أرجو قراءة قرار الاقلية واليحلطات .

معالي رئيس المجلس : نقرأ القرآن كله ، تفضل .

السيد محمد ابو فارس : فيه مخالفة الحقيقة .

معالي رئيس المجلس : مخالفة اقرأ لنا ايها ، في نقطة نظام هنا ، الاستاذ عبد السلام .
السيد عبيد السلام فويحات : من خلال ما هو مبين في المحضر نجد عبارة قرار اللجنة والحقيقة من الناحية القانونية يجب ان يقال تقرير اللجنة وليس قرار اللجنة لان القرار له صفة الالتزام وهو من صلاحيات المجلس وليس من صلاحية اللجان ، لذا اقترح تعديل كلمة قرار ايما وردت واستبدالها بكلمة تقرير .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

السيد محمد ابو فارس : لا انا اعارض لأنه يمكن لأي لجنة ، ولأي مستوى اداري ان يصدر قرار لكن ما درجة هذا القرار ، تقرير اللجنة مثلاً تنسيب ، تقرير اللجنة ان توصي ، لأنه قراراً منها .

السيد عبيد السلام فويحات : هذا النظام ينص على غير ذلك ، النظام ينص على تقرير .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الذهبي : معالي الرئيس ، المادة (٤٩) من النظام تقول : تؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية المطلقة اذن ولا داعي لتكملة المادة ، اذن هذا قرار وليس تقرير ، يبدو ان ذهن الزميل الفاضل ذهب الى تقرير لجنة الطعون ، نحن نتكلم عن اللجنة القانونية والقرار وليس تقرير .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر ، الاستاذ ليث .

السيد ليث شبيلات : ازيد ما تفضل به الزميل سليم الزعبي ، ولكن اخالفه في آخر ما تفضل فيه عندما تفضل ، اللجنة نعم تصدر قرار واسمه قرار اللجنة ، ولكن لا يعني ذلك انه ليس تقرير ، لانه في الاماكن الاخرى من النظام الداخلي هذا القرار حقيقة هو تقرير الى المجلس ، فالانسان صحيح ولكن اسمه قرار ، وهو قرار هؤلاء الزملاء ولكنه ليس قطعي وليس نافذ الا اذا اتخذ منا .

معالي رئيس المجلس : هو ليس قرار ، شكراً لكم ، الدكتور حسني الشيباب .

السيد حسني الشيباب : اريد فقط ان اقول ان لاي تناقض هناك في النصوص في الواقع ، او ان اللجنة ترفع تقريراً يحمل قرارها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ذوقان الهنداوي ،

السيد ذوقان الهنداوي : الواقع ما دامت النقطة نظامية قانونية كنت اريد ان اقول ما قاله الاخ الدكتور حسني الشيباب ، لان المادة (٣٥) تقول ، بانه يرفع رئيس اللجنة الى رئيس المجلس تقريراً مفصلاً ، فالتقرير يتضمن بالنهاية قرار اللجنة فالواقع انا يعني اوافق - مالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية ، يجب ان يسمى تقرير وليس قرار لكن بهذا القرار في النهاية يكون قررت اللجنة كلاً وكلاً اما عنوان الموضوع هو تقرير وليس ؟ ار ، رأيي المتواضع من تفسير المادة (٣٥)

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة ،

هكذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

السيد حسين مجلي : أوضح زميلي الاستاذ سليم الزعبي ما رغبت ان اقله ، لكنني اريد ان اوضح في المجلس الكريم ان الاستاذ الزميل ذوقان الهنداوي ، قد قرأ فقرة من المادة التي استند اليها ، ولم يكمل قراءة ما تبقى منه والمتعلق في موضوعنا ، يرفع رئيس اللجنة الى رئيس المجلس تقريراً مفصلاً في كل موضوع انتهت اللجنة من دراسته وهو موضوع المحضر ، ثم تقول المادة وقررت عرضه على المجلس ، الواقع اللجنة تضع تقريراً ثم تنتهي بقرار ، محضر جلستها هو تقرير لواقع الحال ، ثم ينتهي المحضر بقرار اللجنة ، وبالتالي فان اللجنة ترفع قراراً بالنتيجة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر نستمر .

السيد المقرر محمد ابو فارس : طبعاً ، التحفظ من رئيس اللجنة المعالي سعادة السيد النائب حسين مجلي ، حيث ان قرار فك الارتباط وهو السبب الموجب لالغاء هذا القانون مساوي اعلان انفصال بين الشعب الواحد في الوطن الواحد ، وحيث ان المادة الاولى من الدستور تقول « المملكة الاردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة مكانها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه » . وحيث ان الشعب العربي الواحد الذي يعيش على ضفتي نهر الاردن المقدس لم يكن في يوم من الايام عبر تاريخه الموهل في القدم شعبين منفصلين وحيث ان القرار الصادر من مجلس الامة الممثل للضفتين في ٢٩/نيسان - ١٩٥٠ لا تأكيداً - انا اقرأ كما هو النص موجود - لهذه الحقيقة التاريخية ، لان الا بعد نفي نعم الا تأكيداً لهذه الحقيقة التاريخية الثابتة ولا يوجد ما يلغيه ولا تملك جهة ان تلغيه .

وحيث ان هذا القرار جاء مؤكداً لوحدة الشعب الواحد الموحد عبر تاريخ طويل موهل في القدم ولم ينشأ هذه الوحدة ، وحيث ان توجيه حركة تاريخ الامم للحفاظ على وجودها وأوطانها يكون بالعمل على توحيد اجزائها وليس بالعمل على تجزئتها .

وحيث ان التمسك بوحدة الاردن بصفته وسيادته الوطنية على كامل ترابه يشكل رداً على المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الهادفة الى تفتيت المشرق العربي وبلقنة الوطن العربي . وحيث ان وحدة الاردن بصفته ضرورة قومية وضرورة تحريرية لاننا بالوحدة أقوى للتحرير ولأن وحدة الاردن بصفته - مكتوب - مستدعي - لكن الصواب تستدعي - الغاء كافة مظاهر تقسيم الشعب الواحد والوطن الواحد هذا التقسيم الذي يضرب بالضرورة الوحدة الوطنية فانه ارفض الغاء هذا القانون .

بالطبع انا اريد كمبرر ان ارد على

معالي رئيس المجلس : اقرأ الفقرة الثانية ، يحفظ الثاني للاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد المقرر محمد ابو فارس : بسم الله الرحمن الرحيم

حيث ان الغاء قانون شؤون الارض المحتلة وضع بسبب الغاء الوزارة (وزارة شؤون الارض المحتلة) والغاء وزارة شؤون الارض المحتلة بني على قرار فك الارتباط وبما ان فك الارتباط يعتبر غير دستوري لذلك ما بني على الباطل فهو باطل لذلك المحفظ على عدم التوقيع على الغاء هذا القانون .

٣٨

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

وتشطب عدم .

النائب عبد العزيز جبر

معالي رئيس المجلس : الان ، نعم رأي اللجنة سعادة الدكتور ،

السيد المقرر محمد ابو فارس : رأي اللجنة بالطبع هي تؤيد الغاء القانون ، والحديث في الحقيقة في الاعتراض هو استطراد وليس فيه مجال للنقاش والبحث ، ليس الموضوع ان تناقش قرار فك الارتباط ، وفك الارتباط ليس قانوناً وانما هو قرار ، اذا كان لا بد من بحث هذا الموضوع فلا بد ان تعقد جلسة ويبحث الامر بحثاً مستفيضاً من جوانب كثيرة سياسية وغير سياسية ، ويرى المجلس بعد ذلك ما يراه مناسباً .

لكن الموضوع هو في وزارة لم يعد لها وجود ، وبالتالي كان هذا القرار موضوعاً ومحدداً في هذه الزاوية ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : احنا الان بين ايدينا ، الغاء القانون وقرار اللجنة فيه ، فتريد ان تأخذ المؤيدين للالغاء من هم يريدون التحدث في تأييد الالغاء ومن اللذين يريدون التحدث ضد ذلك التحفظ على عدم القرار . اكتب لي بالله عطفة المساعد المؤيدين عطفة المساعد المعارضين من هم المؤيدين لو سمحتم ، المتكلمين بالتأييد من هم : بالتأييد القرار ، قرار اللجنة :

دكتور عبد اللطيف

دكتور حسني الشياح

دكتور عبد الرحيم حكور

دكتور عبد الحفيظ علاوي

دكتور احمد العبادي

دكتور احمد الكوفحي

كامل العمري

دكتور حمزة منصور

دكتور احمد عتاق

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس تفضل .

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس ، ما كنت اود ان اخوض في هذا الموضوع ، لنلا بنسر كلامي لتسيرات سياسية ، وانا اذكر كلامي واحدة فقط بامر فني ، انا اريد الدكتور محمد ابو فارس مقرر اللجنة ، موضوع انشاء الوزارة في حكومتي السابقة انا الذي انشأت هذه الوزارة ، وأنشأتها لاهداف ادارية ، وليس لاهداف سياسية ، اردت ان اخصص وزارة متخصصة لموضوع شؤون الضلة الغربية ، كان هنالك قبل انشاء الوزارة مكتب تنفيذي كما يذكر كثير من الاخران ، مكتب شؤون

٣٩

هكذا من الأهل

الأرض المحتلة اسمه المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة .

عندما كانت لم يكن هناك قرار فك الارتباط ، كان في مكتب شؤون أرض محتلة ، وعندما لم يكن هنالك فك ارتباط كانت وزارة شؤون أرض محتلة ، والان موجود في وزارة الخارجية مكتب شؤون أرض محتلة أو ما شابه ذلك ، لدائرة الشؤون الأراضي المحتلة عادت الى ما كانت عليه ، فذلك لا يفهم من هذا الموضوع يفهمي انا ، الا موضوع من هذه الزاوية فقط ، موضوع فني لا أكثر ولا أقل ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، بدنا نعرف بس من هم الراغبين بالكلام ضد الالفاء :

الاستاذ حسين مجلي

الاستاذ يعقوب قرش

الاستاذ ليث شبيلات

الاستاذ عطا الشهبان

الدكتور عبد اللطيف لا احنا بتتكلم الان عن المؤيدين لالغاء القانون ، قرأنا نصك استاذ حسين مجلي والان نبدأ بواحد من هنا وواحد من هنا لما يجي الموضوع ، اذا بتتكلم بالتأييد استاذ حسين تفضل

السيد حسين مجلي : أرجو ان اشير لأول مرة ان المادة (٥٣) من النظام تقول :

يعطى الاذن بترتيب الاسبقية في الطلب الاول فالاول ، وهكذا الا اذا كان الغرض من الكلام ، تأييد الاقتراحات المطروحة للبحث أو تعديلها أو المعارضة فيها فتمتدئ يعطى الاذن بالتداول لأول طالبه مؤيدي الاقتراح فالاول طالبا من مقترحي تعديله ثم لأول المعارضين فيه ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات وعلى كل حال ، فالوزارة ومندوبوا الحكومة والمقرون رؤساء اللجان غير متقدين في هذا الترتيب ، فان لهم الحق دائما في ان تسمع اقوالهم اثناء المناقشة كل ما طلبوا ذلك ، معالي رئيس المجلس : تمام لكن اخي حسين انت الان تتكلم كمعارض وليست كرئيس لجنة انت الان الحقيقة انت ما تقبل اللجنة الان ، قرار اللجنة بالأغلبية هي ضد ذلك ،

السيد حسين مجلي : انا الان اتحدث كرئيس لجنة .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة لا ، انا احكم المجلس الكريم

السيد حسين مجلي : انا بتكلم في بحث هذا القانون كرئيس لجنة .

معالي رئيس المجلس : بحيثكم للمجلس الكريم ، تعطى الحق بالكلام اذا كنت رئيس اللجنة المثني لهذا القرار ، انا هيك بنفهمها .

المنهيد حسين مجلي : لا النص مطلق سيادة الرئيس النص مطلق والمطلق باحداها يجري على اطلاقه لهم الحق دائما في ان تسمع اقوالهم اثناء المناقشة واما أكثر من هيك اطلاق ووضوح

وحسم وجزم مفيش ،

معالي رئيس المجلس : الاستاذ يوسف العظم

السيد يوسف العظم : بسم الله الرحمن الرحيم ، في الحقيقة النص ليس مطلقة ، لانه اذا تكلم كمحتلف يصيح غير رئيس اللجنة ورئيس اللجنة عادة يتبنى قرار اللجنة ، فاذا تبني غير قرارها يصيح محتلفا او مخالفا ، ومن هنا يتكلم كمخالف وليس كرئيس لجنة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : انا هيك فهمتھا ، وانا يتنازل على رأي استاذ حسين ، اذا المجلس يراه غير ذلك ، يعني ما بدنا اصوات عليها ، لكن اذا انت كرجل قانوني حكمت انت والاستاذ سليم الزعبي ، الاستاذ سليم تفضل ،

السيد سليم الزعبي : أرجو ان يكون تأييد الاستاذ يوسف العظم من باب وحدة الصف المعاني ، اما انا فاتكلم من وحدة الصف القانوني ، انا اري دائما مطلقة والمطلق يجري على اطلاقه ، واري ايضا اننا لا نعرف ماذا سيحدث رئيس اللجنة ومعنى ذلك اننا صادرتنا عن المطلوب قبل ان يبدأ حديثه ، فاري كقاعدة عامة مستقرة في هذا المجلس ان يعطى رئيس اللجنة الكلمة عندما يطلب ذلك ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ علي القثير

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة بعد ان استمعنا الى السيد المقرر والى تحفظ سعادة النائب حسين مجلي ، باعتقادي لا ينبغي ان يعطى الاولوية في الحديث الان وقد تكلم من خلال كلامه ، فينبغي ان يعطى المجال لغيره حتى يسمع وجهة نظر مخالفه ، فان بدأت وجهات نظر مخالفه لرأيه يعطى الحق في الحديث عندئذ ، اما الان قد سمعنا تحفظه كاملا بالتفصيل فمادام سيقول زيادة على ما قاله في هذا الكلام .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ليث شبيلات ،

السيد ليث شبيلات : نتكلم والا النقاش على هذا الموضوع

معالي رئيس المجلس : على الموضوع هذا ، على الموضوع اللي اثارو الاستاذ حسين

السيد ليث شبيلات : النص واضح سيادة الرئيس ، وان كان لا شك ان روح النص ونهمه هو كما ذكرت انت ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : يبدو ان الاجماع ، ان نعطي الاستاذ حسين الحق في الكلام ، يأتي دورك مع الآخرين

السيد حسين مجلي : لا ، ولا الى دور

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد اللطيف

الدكتور عبد اللطيف هريبات : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا الموضوع ينظر له كما قال

هكذا من الأهل

الآخرة ، كما قال دولة الرئيس ايضا على اساس انه قضية فنية ادارية تنظيمية ، وبهذا الحدود فقط ، اما اذا نظر الى الموضوع على اساس فك الارتباط وهو قرار ايضا ، وليس قانون كما قال مقرر اللجنة ، فهذا موضوع اقترح ان يفرد له مجال خاص ان اريد البحث ، لانه لا يتعلق بقضية الغاء قانون مؤسسة قائمة لهدف معين ، وتم الغاء الشيء المعني وهو غير موجود والغاء القانون اصبح حتمية لا بد منها ، اما موضوع فك الارتباط وما يترتب عليه والمعاني التي طرقها الاستاذ حسين مجلي ، فهي قضية اساسية وكبيرة ، تتعلق بوحدة الامة ، وقضايا الوطن عامة فهي تحتاج الي بحث خاص في غير هذا الموقع ، اما اذا اريد بحثها فاطلب تخصيص جلسة خاصة لبحث هذا الموضوع ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : لا ، احنا نتكلم على القرار اللي بين ايدينا فقط ، الدكتور حسني الشيباب ،

المسيد حسني الشيباب : معالي الرئيس كنت الحقيقة سأحدث في التأييد ، كنت سأحدث في نفس الروح

معالي رئيس المجلس : في التأييد دورك القادم ، الاستاذ يعقوب قرش ، لا احنا واحد من هيك وواحد من هيك ، الاستاذ النائب قرش

المسيد يعقوب قرش : هذا الاجراء كونه قضية فنية ادارية تنظيمية ، قد يكون مقبول ما لم يتبع لوزارة الخارجية ، فهذا اثر من اثار قرار فك الارتباط واحنا اتفقنا ان قرار فك الارتباط يجب ان لا يكون على هناك اي اثار تجري من خلاله ، كونها كانت دائرة مستقلة بنفسها كمكتب تنفيذي ، اذن المفروض ان تبقى دائرة مستقلة بنفسها اتباعها لوزارة الخارجية يعطيه معنى سياسي ، يعطيه معنى سياسي ويخرجها عن كونها فنية وتنظيمية لذلك اعتقد ان الحكومة عليها اعادة دراسة قرارها باتباع هذه الدائرة وزارة الخارجية ، وان تبقى فنية ادارية فقط بالمعنى المفهوم ، وليس ان تأخذ اي وصف سياسي .

معالي رئيس المجلس : موضوع آخر الدكتور حسني الشيباب

المسيد حسني الشيباب : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة كنت ارد ان اقول انه من الناحية الفنية البحث ، يصعب بل لا يمكن ان نقيم قرار وحدة الضفتين لعام (٥٠) على اساسه انشاء الوزارة او الدائرة مهما سميناها ، الحقيقة قرار الوحدة لم يكن مرتبط بانشاء وزارة او غيره ، صحيح انه ترتب عليه انشاء بعض الاجهزة الادارية ، لكن هذا يبقى انشاء الاجهزة الادارية موضوع اداري بحث لا يمكن ادارة فنية : لا يمكن ان نربط بموضوع فك الارتباط ، فك الارتباط شيء وله ابعاده وانشاء او تعديل ادارة من جهة الى جهة موضوع آخر ، فلذلك انا اقرر اريد ما ذهبت اليه اللجنة واؤيد ما ذهب اليه مقررها ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ طاهر المصري

المسيد طاهر المصري : سيدي الرئيس ، انا كنت عضو في الوزارة التي ألفت هذا القرار ،

وكنت اعارض في حينه هذا القرار ، ولذلك عندما صدر قرار مجلس الوزراء بالالغاء لم اوقع عليه ، ويا ان الموضوع الان موضوع فني وخوفا من رفض هذا الموضوع الفني بالقرار السياسي بفك الارتباط ومعانيه ، فاعتقد بانه هذا القانون او قرار اللجنة يجب ان يؤيد على هذا الاساس ، لكن ارجو ان اعيد التأكيد مرة اخرى ما ذكرته سابقا وما ذكره بعض الاخوان بان موضوع الغاء وزارة الارض المحتلة يجب ان يتبعه اهتمام شديد جدا بالاجراءات التي تلت فك الارتباط ، وان اعرف بان هناك لجنة وان هناك اعادة تقييم ودراسة ، لكن مجرد اعادة التأكيد على اهمية وضرورة فعل ذلك والنظر اليه بالمرونة الكافية ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ المكور .

المسيد عبد الوحيم عكور : الحقيقة معالي الرئيس ، انا بصدد النظر في الاسباب المرجحة لالغاء القانون وهذه الاسباب محددة تقول نظراً لإلغاء وزارة شؤون الارض المحتلة ، وترك فك الارتباط ، هو نظراً لالغاء وزارة ، فهذا قرار اداري للجهات المسؤولة اتخاذ ، لنفترض ان الجهات الادارية تريد ان تلغي وزارة الان قائمة هذا حقها ، ما يترتب على هذا الالغاء في موضوع فك الارتباط ، انا اؤيد ما ذهب اليه الأخ الدكتور عبد الطيف عربيات من انه اذا اردنا ان نبحث موضوع قانون فك الارتباط او قرار فك الارتباط نبحثه في جلسة خاصة به ، نحن الان بصدد الغاء قانون لوزارة الفيت ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكراً يا سيدي ، الاستاذ الزميل ليث شبيلات

المسيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدي الرئيس ، لا ندخل في الكلام عن فك الارتباط ، وإنما كما تحدثت بعض الزملاء في القرارات المترتبة بعد ذلك على قرار فك الارتباط ، حيث ان الجميع متفق ان او معظم الاخوان متفقين ان اجيز فك الارتباط ان يكون سياسيا للمعاني التي قد يحققها ان شاء الله ، اما الغاء الوزارة الان من الناحية الادارية الغاء الوزارة يسبب تغير في اوضاع ومراجعات والاهتمام ودرجة الاهتمام بالمواطنين ، وتسببه انه بعد قرار فك الارتباط ايضا يربطه بذلك القرار ، لا يوجد ما يمنع مطلقا ان يبقى قرار فك الارتباط ، وان تبقى الوزارة كما هي ، واذا اريد لهذه الوزارة او لهذا التنظيم ان يتغير لرفع مستواه اي لاي امر آخر تراه الادارة ، فان بالامكان تقديم مشروع قانون بتغيير الوزارة الى مكتب تنفيذي الى امر آخر ويكون مسببا لاسباب اخرى وليس مرتبطه بهذا السبب ، انما ارتباطه هذا القانون مشروع القانون بهذا السبب يجعل الامر امرا من ناحيتي غير مقبول ، لذلك ارجو ان لا تحمل هذه الوزارة ان يعاد البنا بتنظيم ترتبه الحكومة على ضوء المستجدات ، وكل تأكيد فان ما يجرعني شخصيا ويخرج مشاعرنا ان نرى ان امور التي كانت تقوم بها الوزارة اخيلت الى دائرة في وزارة الخارجية ، وهذا امر بلا شك يعني الكثير يرفضه وأنا ارفضه .

معالي رئيس المجلس : عبد الحليظ علاوي .

هكذا من المأجول

السيد عبد الحفيظ علاوي : شكرا معالي الرئيس ، هذا موضوع اقول يجب ان نتقيد حين البحث لهذه القضايا امامنا قرار اداري وانا ايضا اؤكد فصل قرار فك الارتباط من قرار موضوع التي بين ايدينا ، والقانون التي يطالب بالغاء هذه الوزارة يمتلككم عن قضية ادارية حقيقة انا ارى ان هذا يعني تأييد ما جاءت به اللجنة ، لكن بعيدا عن أي قضايا او أي امور سياسية اخرى ، ويؤخذ الامر بنطاقه وبحدوده ، والقضايا الادارية او التنظيمية بتصوري يمكن ان تتغير من شكل الى آخر ، المهم الجوهر ، وانا حقيقة لا اربط بين دعمنا لاهلنا في الارض المحتلة وكوننا شعبا واحدا وامة واحدة ، لا اربطها بقضية وزارة او قرار ، وانا اطالب ان نتوجه كلنا كل دوائرتنا ووزاراتنا ان تكون هي وزارة فلسطين ووزارة التحرير ، اما ان نقف حقيقة عند قضايا مثل هيك ، انا لا ارى مناسبة لوجهة نظري وان نصرت على القرار ثم تخفي على امور كثيرة اخرى اهم من هذا بكثير ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الزميل عطا الشهوان .

السيد عطا الشهوان : بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، انا بالواقع سأتحدث بنفس الروح التي تحدث فيها الاستاذ عبد اللطيف عريبات ، وبما ان القضية فنية ادارية فقط فاني مع الغاء القانون ، ولكن اذا كان هذا القرار له مس مستقبل في وحدة الضفتين ، فانا اطلب ان يكون هنالك جلسة سرية لمجلسكم الكريم ، ليتم البحث مفصلا في قرار فك الارتباط ، لانه اسمى وحدة من عام (١٩٥٠) مر فيها وطننا العربي هي وحدة الضفتين وشكرا سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكرا الدكتور احمد عويدي العبادي .

السيد احمد عويدي العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، ان الحاق الضفة الغربية بالاردن ، الذي سمي الوحدة ما بين الضفتين ما هو في رأينا الا التلغاف وتأمير على الهوية الفلسطينية ارضا وشعبا ومستقبلا وكان علي الذين طالبوا بتلك الوحدة انذاك والاتحاد بالاردن ان يحرصوا على انشاء حكومة فلسطينية مستقلة على الارض الفلسطينية المتبقية وهي التي سميتم فيما بعد بالضفة الغربية ، ولو كانت دولة فلسطينية في الضفة الغربية عند الاحتلال عام (١٩٦٧) فان ذلك لن تسمح به دول العالم ، ولكن عندما تم احتلالها كجزء من الاردن ذهبت الهوية الفلسطينية ضحية مرة اخرى للمجاملات والمؤامرات ودفع الاردن وفلسطين وشعباهما ثمن هذا التهاون من هنا فان التركيز على الهوية الفلسطينية وطنا وشعبا وهوية امر في غاية الاهمية والضرورة ، لذا فاني ارى ان كلمة الاراضي المحتلة اصطلاحا ناقصا ايضا ، ويجب ان تقبل شؤون الاراضي الفلسطينية ، وانا ارى ان قرار فك الارتباط كان ضرورة وطنية ودعما للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، كما ان الوزارة كانت قائمة آنذاك ، باتت غير ضرورية لذا فاني اوافق على الغاء قانون شؤون الارض المحتلة والتي كانت قائمة بذلك كليهما ذلك ان الاردن ليست وصية على فلسطين ويجب الا يكون ، كما ان مثل هذا الالغاء لا يؤثر على دعمنا لفلسطين والشعب الفلسطيني والانتفاضة ، كما انني لا ارى ضرورة لمناقشة هذا القرار وهو فك الارتباط الذي اعلنه جلالة الملك الراحل بعد دراسة عميقة وبناء

على طلب من الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مكان وزمان ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : معالي الرئيس انا اود ان اقدم اقتراحا بالتعديل في الاسباب الموجبة حتى نخلص من هذا الجدل ، وأؤكد اننا ضد فك قرار فك الارتباط ، لكنني والقت على القانون وكنت اود ان اثير ما ورد بالاسباب الموجبة ، انا اقترح وارجو ان يتابع الزملاء معي نظرا لالغاء وزارة شؤون الاراضي المحتلة وتلفى عبارة بعد قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية ، ثم نستأنف الكلام فنقول فكان لا بد من الغاء قانون القانون الخاص بتلك الوزارة ، وبالتالي نترك الامر بشأن موضوع فك الارتباط .

معالي رئيس المجلس : عيدها ثاني مرة اخ سليم ، عيدها ثاني مرة لو سمحت .

السيد سليم الزعبي : اقتراح ان يكون النص كما يلي :

نظرا لالغاء وزارة شؤون الارض المحتلة ، فكان لا بد من الغاء القانون الخاص بتلك الوزارة ، ونقتز عن عبارة بعد قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية ، وبذلك نكون قد حسنا الخلاف وبقي كالا على رأي .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر محمد ابو فارس : الاستاذ الزعبي هو يعدل على الاسباب الموجبة للتعديل ، وليس اقتراحا ، يعني قد تكون هناك اسباب مقنعة ، وقد لا تكون اسباب مقنعة ، وقد يكون بعضها كذلك وبعضها ليس كذلك ، اما القانون المواد التي نحن بصدد بحثها هل يبقى هذا القانون او يُلغى هذا الامر .

الامر الثاني الحقيقة لم يكن هناك تلازم حتى في ذكر الاسباب بين ، اما ذكر الامر الزمني نظرا لالغاء وزارة شؤون الارض المحتلة بعد قرار ، لو قال لان القرار حينئذ يمكن ان يكن ، ومع هذا الحقيقة ليس موضوع بحثنا ان تعدل في الاسباب ، واما موضوع البحث هو في القانون نفسه ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : انا بشكر سعادة المقرر على هذا التوضيح ، لاني اردت في البداية ان اوضح هذه النقطة ، لسعادة النائب الاستاذ سليم ، ان اسباب الموجبة لا تعدل عادة ، الذي يعدل هو التشريع ، نحن محطوط هذه الاسباب الموجبة ، والتفسير الذي اوردته سعادة المقرر دقيق والصحيح ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور احمد الكوفحي .

السيد احمد الكوفحي : بسم الله الرحمن الرحيم ، انا مع كل الاخوة الثائلين بان موضوع فك

هكذا من الأهل

الارتباط بحاجة الى جلسة خاصة ، لأن موضوعه شائكاً ومعقد للغاية ، وهذه المعادلة لا بد لها من روية ولا بد من دراسة متأنية ، وأرى أن الأمر عاجل الذي يتصل بجوهر هذا الموضوع إن تؤكد جملة من الثوابت التي تربطنا بفلسطين حتى يطمئن أهلنا هناك وتعرف كل الدنيا حقيقة هذا الذي نبحثه الآن ومن جهة أخرى لا بد أن نركز على التخلص من السلبات التي يعاني منها أهلنا في فلسطين ، كآثار لهذا القرار ، هذا هو الأمر العاجل ، وفي تصوري أن الثوابت التي نؤمن بها جميعاً أن الوحدة الوطنية سبيل إلى الوحدة العربية وهذه سبيلاً إلى الوحدة الإسلامية ، لنمارس دورنا في الحضارة الإنسانية في البر والرعاية لحقوق الإنسان .

الأمر الثاني : أن ارتباطنا الفكري والتاريخي بفلسطين ، وأنها وإن كانت اقلية يسكن فيها أهلنا الفلسطينيون ، فهي من حيث تحريرها أرض إسلامية يجب على المسلمين بعامة وفي دول المجاهدة بخاصة ، اعتبارها قضية احتلالاً قس سيادة الوطن والشعب ، وينبغي أن نعد شعوبها وتكرس طاقاتها من أجل تطهيرها من دنس الاحتلال وعلى ذلك إجماع فقهاء المسلمين ، إذا احتل العدو شبر أرض من ديار الإسلام ، أصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة ، تخرج المرأة من غير إذن زوجها ، والولد من غير إذن الوالد ، والخدام بدون إذن سيده .

معالي رئيس المجلس : يادكتور خلتنا في الموضوع .

السيد أحمد الكوفحي : عفواً يا معالي الرئيس ،

معالي رئيس المجلس : خلتنا في الموضوع لو سمحت .

السيد أحمد الكوفحي : جملة ثوابت أذكرها هذا الذي يهمنا أن يسمعه أهلنا هناك ، وتسمعه الدنيا ونحن نبحث في هذه القضية ، حتى لا يزايد على مجلسنا الموقر ، مزايدين في الداخل وفي الخارج على حد سواء .

معالي رئيس المجلس : هذا مكانه في الجلسة التي دعيت إليها حضرتك . الجلسة الأخرى الموسعة لبحث موضوع الارتباط ، ذلك مجاله ، وهنا بس هذا القانون إذا سمحت .

السيد أحمد الكوفحي : معالي الرئيس ، لحظة لن أطيل أن شاء الله توكل على الله . في التحير كل التحير ولأن ارتباطنا بمصيرنا بفلسطين ، حيث يعتبر التسليم لليهود بشبر واحد معناه التسليم لأخطر هجمة استيطانية شرسة مدعومة ، ولذلك نحن نطمئنهم أننا نضع نصب أعيننا التحرير الكامل لكل أرض فلسطين .

معالي رئيس المجلس : رأيك في القانون يا دكتور .

السيد أحمد الكوفحي : وأما السلبات فينبغي أن نؤكد آثار البطاقة الخضراء والزرقاء ، التي تقع .

معالي رئيس المجلس : هذا ليس مجال بحثها لو سمحت .

السيد أحمد الكوفحي : يا معالي الرئيس ، هذا يجب أن يطمئنا هناك .

معالي رئيس المجلس : هذا على القانون ، تكلم واقترح ذلك لي اقتراح معين ، نفرد له جلسة لكن هنا نتكلم عن قانون .

السيد أحمد الكوفحي : هذا الأمر عاجل حتى يفهم أننا لم نتدخل .

معالي رئيس المجلس : ليست فرضه ، لا نستطيع أن نتكلم عن كل التنازعات ، أنت تكلمت كموقع كان مع المؤيدين للالقاء ، فقط حينما نستعرض ونستشير ونظرك ، ثم أنت عضو لجنة ، هذا الكلام بحث .

السيد أحمد الكوفحي : المهم أن نتخلص من السلبات فيما يتعلق بالاقامة ، ... وما إليه ، وشكراً جزيل .

معالي رئيس المجلس : هذا موضوع آخر ، وهذا موضوع آخر وهو حق أن شاء الله لكنه موضوع آخر ليس هنا مجال بحثه الأستاذ العمري ، معالي وزير شؤون الأرض المحتلة .

سماعة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : بطلنا على الاحتلال .

معالي رئيس المجلس : بدنا نلغيها .

سماعة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : شكراً .

معالي رئيس المجلس : كلمة شؤون داتنا بتجرتنا ليهك ، تفضل .

سماعة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : خليه يتكلم معالي الوزير .

سماعة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : وهو يصير على أنني وزير الأرض المحتلة .

معالي رئيس المجلس : الأخ الكريم الأستاذ كامل العمري .

سماعة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : إذا سمحت يا

معالي رئيس المجلس : ما كنت شايف معالي الوزير رافع يده .

السيد ليث شبيلات : أيضاً جميعتنا استمعنا إلى اسم زميلنا كامل العمري .

معالي رئيس المجلس : تراعى مرة ثانية أنشوف معالي الوزير .

السيد ليث شبيلات : مع احترامي للوزير على رأسي وعيني

معالي رئيس المجلس : النص في النظام يا أخ ليث

السيد ليث شبيلات : أعطيت الكلمة إلى السيد العمري فانتبه

معالي رئيس المجلس : يا سيدي تراعى في المرة المقبلة .

سماعة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : الراجع أنا طلبت الكلمة قبل نصف ساعة .

هكذا من الأهل

وحضرتك تكلمت عشر مرات ما انتقدنا ولا اعترضنا ،

السيد ليث شبيلات : ما يبطللك أنت

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : بطلعلي وقدك ونصف، انا نائب قبل ان اكون وزيرا
السيد ليث شبيلات : شولكان حضرتك .

معالي رئيس المجلس : خلي الكلام معي بالله يا أخ ليث

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : انا اريد ان اقول

معالي رئيس المجلس : معالي الوزير خلي الكلام معي

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : اذا سمحت ، الذي اريد ان اقله ان هذا القانون
وتلك الوزارة ليس جزء من الوحدة ، والغاء الوزارة وهذا القانون لا يس جوهر الوحدة فالمعرض الغاء
القانون ، وارجو ان يصوت المجلس على ابقاء او الغاء ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ العمري، تفضل .

السيد كامل العمري : بسم الله الرحمن الرحيم ، اولاً اعترض على حضرة المقرر بإغفال اسمي
وأنا واحد من اللجنة القانونية ، النقطة الثانية موضوع فك الارتباط اعتقد انه ليس موضوع جلستنا
هذه ، لانه لا يجوز لنا ان نبحث في موضوع خطير وكبير كهذا الموضوع ، ان بحثاً هامشياً في جزء من
جدول أعمالنا ، فلا بد له من جلسات وجلسات لانه يتعلق باطراف كثيرة ، ربما كانت اوسع من
مجلستنا هذا ، وارجو ان يفهم ان من يوافق على الغاء القانون لا يعني هذه الموافقة على فك
الارتباط ، لان فك الارتباط موضوع اخر وهو يس الجميع ويؤلم الجميع بنفس الوقت ، ولذلك انا مع
الغاء القانون وليس مع فك الارتباط ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : تفضل السيد المقرر

السيد المقرر محمد أبو فارس : ما فات الاخ الكريم انه لم يدرج اسمه نعم لم يدرج ، لانه لم
يحضر ، ولقد سألت الحقيقة .

معالي رئيس المجلس : يضاي يا سيدي يضاي

السيد المقرر محمد أبو فارس : المعني بالامر ، فانتني انه لم يحضر الجلسة ، قد تكون
حضرت بعضها ، احنا الشيوخ مع بعضنا بنتقام .

معالي رئيس المجلس : السيد حمزة منصور .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اشارك سعادة النائب حسين مجلي فيما ذهب اليه من تأكيد وحدة الشعب الواحد
عربي النهر وشرقه بل اطلع الى وحدة اوسع من ذلك تتناول جميع الاقطار العربية والاسلامية .

ولكنني ارى موضوع العلاقة الاردنية والفلسطينية من الناحية الادارية الفنية تقرها الحكومة
الاردنية والقيادة الفلسطينية والشعب الاردني والوحدي والشعب الفلسطيني المجاهد ، على ان لا
يؤثر ذلك على العلاقة الاخوية التي تحتم وحدة الشعب الصابر على ارض الاردن ونصرة الشعب
المجاهد على ثرى فلسطين ، وعلى ان لا يلهم من ذلك نقض الاردن برة من القضية الفلسطينية فهي
علاقة عقدية خالدة لا تمس .

وفي ضوء ذلك أؤيد قرار اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : شكرا الدكتور حسني الشياح ،

السيد حسني الشياح : معالي الرئيس ، ان يحضر موضوع الحديث بالمسألة المطروحة ، ارجو
الا تتشعب الى قضايا ليست مطروحة في هذا القانون او مشروع القانون ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا الدكتور احمد عتاب ، وهذا مطلوب من الاخوة جميعا بموجب
النظام الا تتشعب بالحديث وان تكون في الموضوع . الدكتور احمد عتاب

السيد احمد عتاب : شكرا معالي الرئيس : فك الارتباط لا يعني فك شعبين من بعض ،
الارتباط فك قانوني اداري لاجل

معالي رئيس المجلس : بالنسبة الى القانون يا دكتور احمد ، تفضل دكتور نمد استمر

السيد احمد عتاب : انا مع فك الارتباط لان فك الارتباط لا يعني فك شعبين من بعض

معالي رئيس المجلس : ليس هو المطروح الان يا دكتور احمد . الدكتور نايف ابو تايه .

السيد نايف ابو تايه : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، الاخوة الاكابر ، ما نتكلم
عنه اليوم قد خصه مؤتمر عربي سابق فهذا قرار مؤتمر قمة عربي .

معالي رئيس المجلس : خلينا مش في الموضوع فك الارتباط يا دكتور لو سمحت ، في
القانون

السيد نايف ابو تايه : وهذا قرار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد ،
فيجب ان نحترم شعور هذا الشعب النبيل بكافة فئاته ، وقد جاء قرار فك الارتباط بعد مباركة هذا
الشعب ورغبته ، فالهوية الفلسطينية شرف كبير يجب ان يحمله كل مسلم عربي .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي ما لنا علاقة بفك الارتباط الآن ، الآن فقط في القانون يا
دكتور نايف .

السيد نايف ابو تايه : فأنا ضد طمس هذه الهوية ، فوجود الوزارة او عدم فك الارتباط هذا
احترام وطمس لهذه الهوية ، وهذا لا يعني بذلك ان تتخلى عن اهلنا الاشواش في الارض المقدسة ،
فلنلق تدعيمهم بالغالي والثمين ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور محمد ابو عليم .

هكذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

السيد محمد ابو سليم : سيدي الرئيس، لحظة يا جماعة.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اقبال باب النقاش؟ من يوافق يرفع يده؟ من يوافق على اقبال باب النقاش، عد الاصوات ونقل باب النقاش بعد كلام الدكتور ابو سليم، تفضل دكتور.

السيد محمد ابو سليم : الواقع الموضوع اشعب، والموضوع المطروح هنا ادارياً، وكان ظلي ان يوقف النقاش والتصويت عليه قرواً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الآن من الذي يوافق على الغاء هذا القانون؟ عد الاصوات، ويلى القانون، وشكراً.

وهذا هو القانون الذي قرر المجلس الفات.

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨

قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة لسنة ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلى قانون شؤون الارض المحتلة رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٠.

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو الفارس:

٢- قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء مؤسسة اعمار العاصمة وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة.

معالي رئيس المجلس : من الرافق بالحديث مؤيداً لقرار اللجنة؟
الدكتور احمد عريدي العبادي ثم السيد ليث شبيلات ثم السيد داوود.

السيد احمد عريدي العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم، حقيقة بترتب على الغاء هذا القانون الكثير من الضرر بخصوص الموظفين الذين كانوا يعملون لهذه المؤسسة، المطلوب هو معالجة اوضاع هؤلاء الموظفين الذين تقدموا بطلب الي، واعتقد انهم كذلك تقدموا الى العديد من الزملاء النواب، كي لا يصبحوا عائلة على المجتمع وكي لا ينضموا الى طوابير البطالة التي تزداد كل يوم، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر محمد ابو الفارس : حقيقة طلبنا مدير المؤسسة، مؤسسة الاعمار وسألناه عن هذه القضية، وقال ان جميع الموظفين يعملون واحداً الى عدة دوائر ولم يبق سوى ثمانية اشخاص

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

لقد، هذا ما صرح به امام اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس، اود ان اتكلم عن تطبيق هذا القانون، فيما يخص الموظفين وبالذات المهندسين، واتكلم عن المهندسين، لان المهندسين بالذات لهم علاوات لنية استحققت لهم حسب النظام السابق، فاذا تم نقلهم الى المؤسسات التي نقلوا اليها، واريد تطبيق هذا القانون بحقوقهم، على ان يفسر بان يعين مثل نظيره الذي يعين اليوم يخسر كثيراً و يكون الامر مجحف بحقه، اما ان يفسر كما تطالب وكما هو واضح، يمكن تفسيره بالتطبيق، الى ان يعين مثل نظيره الذي عين في يوم تعيينه في تلك المؤسسة فان ذلك يكون مقبولا، ارجو ان يؤخذ قرار بهذا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر محمد ابو الفارس : الحقيقة ليس هذا هو مجال البحث، مجال البحث هو القانون وليس الموظفين، اما يمكن ان تكون قضية مستقلة، ان يبحث شأن الموظفين شأن آخر، لكننا ننظر الى القانون، وهل يلى وهل تلغى هذه المؤسسة ام تبقى، وقد التفت بالآثار الذي نتحدث عنها هي الآثار المترتبة على الغاء هذه المؤسسة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد داوود قزق.

السيد داوود قزق : بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، لدي اكثر من اقتراح او تعديل على بعض مواد هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : لا، هذه نطلوها مادة مادة، عندما تأتي الى المواد، تفضل الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم : خلال ما سمعناه من مقرر اللجنة، بأن الموظفين قد نسق امرهم بحيث أضيفوا او ضموا الى مؤسسات او دوائر اخرى، لكن بقي ثمانية، من باب لا ضرر ولا ضرار ارجو ان يستوعب الثمانية كما استوعب الآخرون، حتى ينصفوا ولا يبقوا عائلة على المجتمع او في طابور البطالة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي : من حيث النقطة التي اشار اليها الأخ، الحقيقة هناك شكوى من اكثر من ثمانية موظفين وقد احيلت للمجلس، بعض المؤسسات ومنهم مؤسسة اعمار العاصمة قيل انهم سيضافون قسم الى بنك الإسكان وقسم الى دوائر اخرى، فكان هناك مزاجية كما يقولون، ان انقل قد يكون هذا الكلام بحاجة

معالي رئيس المجلس : نتكلم عن حقوقهم فقط، حقوقهم كما اوضح الاخ ليث

السيد عبد الحفيظ علاوي : اذا سمح معالي الرئيس، حقيقة كان هناك مزاجية كما يقولون،

هكذا من المأجول

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

ويعني في اشخاص وضعوا مثلاً في بنك الاسكان بامتيازات معينة، وفي اشخاص وضعوا في دوائر اخرى اقل امتيازات، فالحقيقة النقطة هذه ارجو ان تكون واضحة، هناك شكوى من اكثر من ثمانية موظفين، وهناك مزاجية في نقلهم الى دائرة ذات الامتياز، فبعضهم حصل على امتيازات.

معالي رئيس المجلس : علينا في القانون، الان احنا نبحث القانون يا أخ عبد الحفيظ. السيد عبد الحفيظ : ماشي، ارجو ايضاً ان يسجل هذا الموضوع انها لم تحل جميع قضايا الموظفين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور عبد الله النصور.

السيد عبد الله النصور : معالي الرئيس، في نقطة نظام انا معتقد بدي اغطي نفس

معالي رئيس المجلس : تفضل.

السيد عبد الله النصور : سيدي معالي الرئيس، نفس الشيء الذي بدي احكي انا، بدأتنا بمناقشة المواد، لأن الان نحكي احنا عموميات، حين تأتي للمادة (٤-أ) تيجي قضية الموظفين، وتعالج بتلك المادة، اقترح السير في معالجة القانون مادة مادة.

معالي رئيس المجلس : شكراً الأستاذ احمد قطيش، هي مكتوبة النص في المادة (٤).

السيد احمد قطيش : معالي الرئيس، الحقيقة كنت اريد ان اؤكد على النقطة التي ذكرها الزميل ليث وانها واردة في المادة التي سنأتي اليها، انهم ينتقلون ولا يعميتون، ولأن تعيينهم مجددا سيفقدون كثيراً من حقوقهم، فهم ينتقلون بنص المادة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار : الحقيقة بدي اقترح امرين، الاقتراح الأول المرافقة على الغاء القانون، والاقتراح الآخر ان يتبين هذه المرافقة بتوصية الى امانة العاصمة ومؤسسة الاستثمار وبنك الاسكان.

معالي رئيس المجلس : عندما تأتي للمادة (٤) أخي فخري، الأستاذ عبد المنعم ابو زنت، آخر المتكلمين.

السيد عبد المنعم ابو زنت : بسم الله الرحمن الرحيم، الواقع ليس كلامي متعلقاً بالغاء القانون، لاني عضو في اللجنة القانونية، انما فيما يتعلق بالأخوة الموظفين التابعين لتلك المؤسسة، ارجو من دولة السيد الرئيس ان ينظر اليهم بعين الرحمة والإنسانية ويغرض بمعالجة مشكلتهم في ظل الانصاف والعدالة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : وشكراً لكم، ونقضي بالقانون الآن السيد المقرر، المادة الاولى.

السيد المقرر محمد ابو الفارس : نقرأ الاسباب أولاً ثم نقرأ بعد ذلك المادة.

معالي رئيس المجلس : الاسباب في داعي لقراءتها والا كل الاخوان قرأوها.

الشهيد المقرر محمد ابو الفارس : ضروري جداً لانها هي الوسيلة المتبعة للتعديل او عدمه

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

او على الأقل يعني بعض الاقتراح.

معالي رئيس المجلس : تفضل.

السيد المقرر محمد ابو فارس :

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩

قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة

أ- تلاقي الازدواجية في العمل لان هنالك مؤسسات كثيرة تقوم بتطوير العاصمة وابتعاد المشاريع المناسبة لها كإمانة عمان الكبرى ومؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري بالإضافة الى ان لدى كل من الشركاء الثلاثة امانة عمان والمؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان مالكي مؤسسة اعمار العاصمة من القدرات ما يمكنهم من ادارة هذه المرافق بكفاءة.

ب- وضع حد للتفقات المتنامية التي كانت تتحملها مؤسسة اعمار العاصمة.

ج- انشأت مؤسسة اعمار العاصمة برأس مال من الشركاء الثلاثة المشار اليهم وكان انشاؤها على اسس تجارية بينما ان مؤسسات الاعمار في المحافظات الاخرى تم انشاؤها في شكل جمعيات تطوعية للاعمار.

معالي رئيس المجلس : المادة الاولى في القانون.

السيد المقرر ابو فارس :

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

معالي رئيس المجلس : المادة الاولى مطروحة على اصحاب العطفة والسعادة، المادة ماثية ؟ أخ طاهر.

السيد طاهر المصري : معالي الرئيس، يعني هل القرار يمتاز بالغاء قرار الغاء مادة مادة، والا بالغاء كافة كل القانون.

معالي رئيس المجلس : مادة ، مادة، القوانين تقرأ حسب النظام مادة مادة.

السيد ليث شبيبلا : لا ما فهمتني في نقطة فنية.

معالي رئيس المجلس : تفضل.

السيد طاهر المصري : في قرار اللجنة بالقبول سيدي الرئيس بالغاء القانون، بدنا صرت على توصيتهم او قرارهم وليس على القانون مادة مادة.

هكذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات : في نقطة يمكن اشكلت على الأخ طاهر، هذا القانون الغاء لـ . مثل الغاء قانون الوزارة، هناك مادة واحدة تُلغى، أما هذا القانون في أربع مواد، تحقق كيفية الالغاء لقراءة المواد مادة مادة يحقق الالغاء وليس مادة واحدة تُلغى، يقال بها الالغاء.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش : ورد قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة (١٩٨٩) قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة ، ما رقم قانون مؤسسة اعمار العاصمة ولاي سنه ، وهل كان قانون دائم ام مؤقت ، اللي احنا بدنا نلغيه

معالي رئيس المجلس : قانون مؤقت

السيد عاطف البطوش : شوقه ؟

معالي رئيس المجلس : رقمه (٤١).

السيد عاطف البطوش : الالغاء (٤١) الاصلي ما رقمه ، مؤقت والا دائم .

معالي رئيس المجلس : ياسيدي موجود ، موجود لدى الامانة ، يلغي قانون مؤسسة اعمار العاصمة ، رقم (١٨ لسنة ١٩٧٩) كما تُلغى المؤسسة نفسها في المادة اثنين ، تفضل الان المادة الاولى مطروحة على المجلس الكريم .

مراقبة

المادة الثانية ، السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس :

المادة ٢- يلغى (قانون مؤسسة اعمار العاصمة رقم (١٨) لسنة ١٩٧٩ كما تُلغى المؤسسة نفسها .

معالي رئيس المجلس : موافق المجلس الكريم ، المادة الثالثة السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس :

المادة ٣- أ- تصلى الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة والالتزامات المترتبة عليها وفقا لما يلي :-

١- تؤزل ملكية مجمع الشابسوغ ومجمع شارع الامير محمد بما فيهما من موجودات وتجهيزات الى كل من المؤسسة الاردنية للاستثمار وبناك الاسكان وتسجل باسميهما مناصفة ، كما تؤزل لهاتين الجهتين الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في المجتمعين المشار اليهما .

٢- تؤزل باقي اموال المؤسسة الى امانة عمان الكبرى ، كما تؤزل اليها جميع الحقوق

٥٤

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في تلك الاموال .

٣- تتحمل امانة عمان الكبرى تسديد اي التزامات تترتب على مؤسسة اعمار العاصمة بما في ذلك اسناد القرض التي اصدرتها .

معالي رئيس المجلس : القروض (ب) ياسيدي

السيد المقرر محمد ابو فارس :

ب - تدفع المؤسسة الاردنية للاستثمار وبناك الاسكان لامانة عمان الكبرى مبلغ (٩٠٠.٠٠٠) تسعماية الف دينار بالتساوي بينهما وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من نفاذ هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة على المجلس الكريم ؟

السيد احمد عويدي العبادي

السيد احمد عويدي العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، حقيقة هناك نقطتان هامتان في هذه المادة .

النقطة الاولى : ان مجمع شارع الامير محمد في هذه الحالة ، واعتقد ان الذي تقوم به مكاتب امانة العاصمة في هذه الحالة ، سيدفع اجره من ميزانية الامانة وبالتالي على حساب الخدمات التي ستقدم ضمن امانة عمان الكبرى .

والنقطة الثانية : ان هذه الاموال التي دفعت او اخذت او حسبت لهذه الجهة او تلك سواء كانت مؤسسة الاستثمار او بناك الاسكان ، لا يوجد اي تفصيلات بين ايدينا وبين يدي المجلس الكريم ، حول هذه الاموال وكيف وُضعت وكيف تمت القرارات ، ومن الذي اتخذ القرار ، فلا نريد ان نوافق على مال قد ذهب ، قد يكون في حقه وقد يكون هدرا ، ومن ثم فانني التمس من الزملاء الكرام ومن مؤسسة اعمار العاصمة ايضا ، ان تزودنا بتفصيلات كاملة عن هذه المبالغ التي دفعت والتي آلت الى هذه المؤسسات ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر في عنذك جواب لهذا الموضوع .

السيد المقرر محمد ابو فارس : انا لست والحقيقة اريد ان ادافع عن اية جهة ، لكن الحقيقة نحن نناقش قانون ما دام الامر هنا لنناقش مادة قانونية ، فليكن الموضوع انه هل هذه الامور الموجودة متبعة لنا ومتبولة او غير متبولة ، وانا اعتبر الكلام اللي ذكره الامتاذ العبادي بالنسبة الى هذه القضية ، هذا امر يكون خارجا عن موضوع البحث ولا يعني انه غير مهم ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد حسين مجلي .

السيد حسين مجلي : شكرا سيدي الرئيس ، ارجو ان اوضح ان هناك ثلاث جهات تشكل كلا منها شخصية معنوية مستقلة ، كانت تشارك في مؤسسة اعمار العاصمة ، هذه المؤسسات الثلاث

٥٥

هكذا من المرحوم

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

اتفقت على كيفية اقتسام موجودات هذه المؤسسة ، الامر شأن أي شركة تقوم بين ثلاث اشخاص طبيعيين ، اتفق هؤلاء الاشخاص كيف يقتسمون هذه الشركة عند تصفيتها ، ونحن في اللجنة القانونية اخذنا الامر بهذه البساطة ولا نعتقد ان هناك أي جهة متضررة ما دام الجهات الثلاث وهي شخصيات معنوية ، قد اتفقت على هذا التقسيم ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : وشكرا ياسيدي ، الأستاذ سمير قعوار

السيد سمير قعوار : معالي الرئيس ، الثلاث شركاء في منهم اثنين قطاع عام ، وبناك الاسكان قطاع خاص ، فالصحيح في مثل هذه الحالة عند التصفية يراقب هذه التصفية حتى عند الشركات الخاصة ، تراقبها وزارة الصناعة والتجارة أو مراقب الشركات هون في التزامات على القطاع العام أو مؤسسات القطاع العام ، فانا نعتقد يجب ان نعلم كيف جرت هذه التسويات ، على الاقل بالمخطط العريضة .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي : انا من الذين واقفوا على القانون ، كنت ارد ان يبحث المجلس اذا كان هذا القانون من قوانين الضرورة ام لا ، لكن المجلس اخذ هذا الجانب فليترك الى قوانين أخرى ، فيما يتعلق بأيلولة اموال مؤسسة اعمار العاصمة للشركاء الثلاث لو قرأنا الفقرة (٧) لوجدنا انه سيدفع لامانة عمان الكبرى (٩٠٠.٠٠٠) دينار من قبل بنك الاسكان والمؤسسة الاردنية للاستثمار ، حقيقة الامر هي مؤسسات عامة حتى بنك الاسكان ، غالبا تساهم به مؤسسات حكومية ، بنسبة (٨٥٪) بمعنى اخر ان المؤسسات التي هي مؤسسات عامة واقتسمت هذه المؤسسة مؤسسة اعمار العاصمة من هنا بعد الشرح المستفيض من قبل مدير المؤسسة السابق ، لجنة القانونية وافقت على القانون بالصياغة المقترحة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، السيد ليث شبيلات ،

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، وافق ما جاء به الزميل أحمد عويدي العبادي والزميل سمير قعوار ، واتساما ايضا وارجر الا يؤخذ تساؤلي من باب النقد والمنا من باب التعاوني على الهر والتفوي بيننا وبين اللجنة ورئاستها والمقرر والجميع ، ان هذا الاتفاق حدث ، وحدث عليه ترتيبات مالية أو قد يكون حدث عليه اجحاف بحق مؤسسة تعتمد في وارداتها علي الجهاية من المواطنين ، فلا شك انه من باب الاولى ولا شك انه من واجبتنا ان نتأكد من ان المواطن أو خزينة ، لاشك من خزينة الملكية ، خزينة امانة العاصمة التي هي للمواطنين لم تتحمل اكثر مما يجب في هذا الترتيب ، واعلم ان الترتيب بسبب كون امانة العاصمة مسؤوله عن الحدائق مثلا فرض عليها ان تأخذ الحدائق ، وان تشتري المؤسسات الاخرى العقارات التي تدار ارباحا ، قد يكون هذا حقا ولكن لا شك ان فيه ابتداء قد يكون فيه اجحاف ، بالنظر في حقيقة الامر بالترتيبات المالية وان كان ذلك جيدا في حق المؤسسات التي هي اقرب الى العامة منها الى الخاصة مثل بنك الاسكان والذي

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

عودنا ان يستفيد دائما من اتفاقته لصالحه ، فنظر اللجنة في هذا الموضوع ارى انه كان واجبا لكي نارس دورنا كنواب ايضا في مراقبة الاموال العامة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ فؤاد الخلفات .

السيد فؤاد الخلفات : شكرا معالي الرئيس ، انا اقيم النقطة الاولى والثانية والثالثة على الوجه الآتي :

ان مجمع الشاسوغ ومجمع شارع الأمير محمد في طرف ، وبالي الممتلكات في طرف ثاني ، ويترتب ان تدفع او ان يدفع بنك الاسكان والمؤسسة الاردنية للاستثمار مقابل امتلاك امانة العاصمة للطرف الثاني (٩٠٠.٠٠٠) دينار ، كي نوع من التسوية ، هذا مؤشر على ان هناك خسارة في مؤسسة اعمار العاصمة واضحة ، اقتسم هذه الخسارة قد لا أقول بالتساوي مع امانة العاصمة بالذات ، شركاء الثلاث ، هذه واحدة .

والثانية امتلاك التي ستؤول الى امانة العاصمة من قبل مؤسسة اعمار ولر كان ذات جدوى لبعيت المؤسسة قائمة ، اما وانها اثبتت عدم جدواها فتحمل امانة العاصمة عبئا بالاضافة الى ما تحملت اليه من التزامات أخرى من قبيل اجراء التسوية .

ثالثا ، مؤسسة اعمار العاصمة تحملت تكاليف لماذا تؤول الان هذه التكاليف على امانة عمان الكبرى بنص الفقرة (٣) من المادة (أ) تتحمل امانة عمان الكبرى تسديد اي التزامات ، ترتبت على مؤسسة اعمار العاصمة ، بما في ذلك اسناد القرض التي أصدرتها ، هذا لو نظر اليه فعلا ، ومننظر اليه في قانون الموازنة لرى فجاعة هذه الأمور عندما تتعرض اليها ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة بدي أحكي لافواني معلومات سابقة أعرفها ، لأن هذا القانون صدر بعد أن تركت امانة عمان الكبرى ، وان كنت قد شاركت في كتابته قبل أن يرفع لمجلس الوزراء الموقر في ذلك الوقت ، مؤسسة اعمار العاصمة عبارة عن شركة تختلف عن مؤسسات اعمار في المدن الأخرى لأنها هيئات تطوعية ، مؤسسة اعمار السلط والكرك أو الزرقاء واريد مؤسسات تطوعية ، هذه شركة ثلاثية يملكها امانة العاصمة سابقا ، امانة عمان الكبرى حاليا ، هي من حيث قانونها تدار كشركة يملكها ثلاث مساهمين وأسمالها (عشرة ملايين دينار ونصف) (ثلاثة ملايين دينار ونصف) لكل من هؤلاء المساهمين ، اقامت هذه الشركة أو المؤسسة ثلاث مشاريع كبيرة ، هي مجمع الشاسوغ ، ومجمع شارع الأمير محمد وحدائق الملك عبد الله ، وعندها أرض في نادي السباق السابق ، قسمتها وباعتها وباتي لها بعض الملكية فيها ، هذه مؤسسة اعمار العاصمة مؤسسة رابحة وزعت ارباح خلال خمس سنوات كنت فيها أمين للعاصمة ثم أمين لعمان الكبرى ، وقيمت موجوداتها كما أذكر بحوالي (أحدى عشرة مليون ونصف) في حين أن أسمالها (عشرة ملايين ونصف) الآن عندما تم التفكير بالتصفية أعيد تقييم كل واحد

هكذا من الأجل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

من هذه العناصر الثلاث ، يعني آخر أن مجمع الشابسوغ لم يقدر كما كلف ، أو مجمع شارع الأمير محمد أو مجمع حدائق الملك عبد الله ، مجمع الشابسوغ ومجمع شارع الأمير محمد كما اذكر قدرت بحوالي (ثمانية ملايين) في حين كلفتها كانت (ستة) في حين لم تكن حصة الطرفين الشركاء حوالي سبعة ملايين) بذلك لزم يدفعوا مليون لمانة عمان الكبرى ، مجمع حدائق الملك عبد الله كلف حوالي (عشرة ملايين دينار ونصف) وقدر (بستة ملايين) وبالتالي أمانة العاصمة تملك (ثلاثة ونصف) فيه فبقي (مليون ونصف) ودفع لها (مليون دينار) من الطرفين الآخرين صاروا (ثلاثة ونصف) وعندها أرض حوالي (نصف مليون دينار) صارت (أربع ملايين) تحملت الدين ومقداره (أربعة ملايين) التي هي اسناد القرض الموجودة حاليا ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد سمير قعوار ثم الدكتور أحمد عويدي العبادي .

السيد سمير قعوار : أوافق معالي الوزير على أساس أن المؤسسة التي هي أنشئت لتكون مؤسسة خدمات وبيع ، ولذلك عند التقييم لا يقيم المشروع حسب تكاليفه بقيم حسب عائداته السنوية ، الملاحظ أن المشروعين التي بدروا أرباح ، التي هم طبعاً هون تعني كراجات مع السوق ذهبوا إلى المؤسسة الأردنية للاستثمار وبنك الاسكان ، المشروع الذي هو خدمات ترفيهية طبيعته خدمات ترفيهية ولا يدر أرباح ، ذهب إلى أمانة عمان الكبرى مع ديونه وواجباته ، هون فعلاً الحفاظ على أمانة عمان الكبرى وليس على بنك الاسكان ، التي هو مؤسسة تجارية ، المهم نحافظ على المؤسسات العامة ، هل أمانة عمان الكبرى قادرة على الالتزام بهذه المبالغ على أساس مشروع ترفيهي .

معالي رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان : الحقيقة أنا متأسف سهى على بالي أن تحدثت عنها رابحة ، فلماذا نحل شركة رابحة ، الحقيقة أن بعد الركود الاقتصادي ، بده اخلاء مجمع شارع الشابسوغ ، والان الخلاء في تجاوز (٤٠٪) مجمع ، شارع الأمير محمد باستثناء الدكاكين مبنية الاسانة كل المكان فارغ ، والرد على أخي الدكتور أحمد عويدي الأمانة مستأجر منذ أول يوم دخلت لذلك المكان ، لأن مؤسسة اعمار العاصمة شخصية معنوية ، أمانة العاصمة تدفع اجرة عندها منذ أن دخلت هذا المكان عام (١٩٨٤) .

الحقيقة بعد الركود الاقتصادي وبعد اخلاء بعض الأماكن وخاصة الأماكن التجارية والمكاتب ، صارت الكلفة الادارية للمؤسسة أكبر من طاقتها على أن تستمر ، كلفتها الادارية بدأت أن تتزايد ، بدأت تتجاوز (مئتي ألف) لأن الأجهزة الثلاث قادرة على أن تدير المشاريع الثلاث ، دون أن تتحمل كلفة زيادة باستثناء الموظفين ، وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيد أحمد عويدي العبادي .

السيد أحمد العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة أشير إلى ما تحدثت به معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة حول أن موجودات هذه المؤسسات الثلاث ، قد كلفت (عشرة ملايين

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

دينار أردني ونصف المليون) ثم قدرت فيما بعد (بأحدى عشر مليوناً ونصف المليون) باعتقادي أن مثل هذا يبين على أن الخسارة تساوي حوالي (٣٠ - ٤٠٪) لأن العشر ملايين ونصف) كانت تقدر بحوالي (خمس وثلاثين مليون دولار) (أحدى عشر مليون دينار) الآن لا تقدر بأكثر من (سبعة عشرة مليون دولار) ، وبذلك نجد أن هذه المؤسسة والمشاريع فاشلة من أساسها ولي ممارستها ، وكل ما أريد هنا أن ابينه أن اطلب ايضاً مرة أخرى ، تفصيلات كاملة عن جميع الممارسات المالية لهذه المؤسسات الثلاث ، ليتضح للمجلس الكريم وللشعب الكريم كيفية صرف هذه الاموال ، ومدى الجدوى الاقتصادية منها ، وشكراً .

السيد سليم الذهبي : شكراً معالي الرئيس ، حقيقة الامر يعني ، الدكتور العبادي يقول مؤسسة فاشلة وأنها اماناً نص قانوني ، اذا تبين في أي وقت أن هناك اعتداء على المال العام ، حتى مع الغاء القانون ، نستطيع وتستطيع الاجهزة المختصة أن تلاحق هذا الاعتداء على المال العام . نحن امام نصوص قانونية أما أن نقرأها أو لا نقرأها ، وكنت اود أن اقترح التصويت على هذه المادة بالموافقة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نستمع للآخرين الباقين وننتقلها ، الاستاذ محيد

السيد محمد العلاونة : بسم الله الرحمن الرحيم ، مع تقديري لجهد اللجنة الكريمة ، إلا أنه فيما اعتقد مثني على ما تفضل به الاخ عويدي العبادي أن هذه تتعلق بالحقوق ، حقوق عامة وحقوق خاصة ، وما دام الامر يتعلق في الحقوق ، اذن ارى أنه قبل البت في التصويت على هذا القانون ، ارى أن تعيد اللجنة النظر في بحث وتقصي الحقائق من اصحاب العلاقة المباشرين في هذا الموضوع حتى يتبين للمجلس قبل التصويت على القانون ، انه لا ضياع حقوق لأحد ، وارى أن ترك هذا الموضوع لامر لوقت آخر لا يتفق مع تحقيق العدالة في ارجاع الحقوق إلى اصحابها ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سلامة الغويري ، احنا بنتكلم الان عن قانون ، ما نقدر من كل قانون نوسع لشيء ثاني ، اذا في الاخوان طلب في مثل هذا ، فليتقدموا به ، وناقش مع الجهات المسؤولة ، الاستاذ سلامة .

السيد سلامة الغويري : شكراً معالي الرئيس ، الواقع احنا نقاش قانون ، وهذا القانون تقوم عليه (ثلاث) او قامت بالاتفاق عليه (ثلاث) مؤسسات ، التي شكلت منها مؤسسة الاعمار او هذه الشركة ، وكل مجلس وكل مؤسسة لها مجلس ادارة ، ولم يكن هذا القرار قرار فردي ، كان هناك مجلس ادارة بنك الاسكان ، كان هناك مجلس ادارة مؤسسة الضمان ، ولا ننسى دور مجلس امانة عمان الكبرى وهو يمثل طبعاً قسماً شعبياً ، وله الحق أن يقرر وأكد انه أمين على اموال امانة العاصمة ، زي ما احنا أميين على الاموال العامة ، وهذا قرار واتفاق متبثق عن هذه الشركات الثلاث او هذه المؤسسات الثلاث واقترح على الاخوان اقفال باب النقاش في هذا الموضوع ، والتصويت على المادة (٣) ، وشكراً .

هكذا من الأصيل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة القانونية .

السيد حسين مجلي : ارجو ان اطمئن كافة الاخوة الزملاء ، ان اللجنة حقيقة استعدت اكثر الأشخاص معارضة لغاء هذا القانون ، واكثر الاشخاص نقدا لالغاء ، وحقيقة انها استمعت اليه باطالة ، ومن وجهة نظر نافذة ولم تجد في قوله ما يقتضيه الا موقفها الذي اخذت ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، الان المادة مطروحة على المجلس الكريم ، من يعارض بها يرفع يده لو سمحتم ، وتبقى المادة كما هي ، تفضل السيد المقرر ، ونغضي في المادة التالية ، تفضل السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس :

المادة - ٤

أ- مع مراعات أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحتفظ الموظفون والمستخدمون العاملون في مؤسسة اعمار العاصمة عند العمل باحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية وينقلون للعمل الى كل من امانة عمان والمؤسسة الاردنية للاستثمار وبذلك الاسكان بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب لجنة تضم ممثلين عن الجهات الثلاث المشار اليها ، وتعتبر خدماتهم في المؤسسة جزءا من خدماتهم لدى اي جهة من تلك الجهات يتم نقلهم اليها واستمرارا لتلك الخدمات ، على ان يتم نقل كل منهم اليها وتعيينه فيها بالراتب الذي يستحقه نظراؤه في الجهة التي نقل اليها .

معالي رئيس المجلس : تكمل (ب) ونرجع للمادة كاملة ،

السيد عبد الله العكايلة : في نقطة نظام

معالي رئيس المجلس : تفضل

السيد عبد الله العكايلة : معالي الرئيس ، انت ... يعارض هذه المادة ، وانت بذلك افترضت ان البقية ، موافقون على هذه المادة وهذا غير صحيح ، فارجو ان تصوت مرة اخرى من يوافق على هذه المادة ، ليحتمل النصاب في اقرار هذه المادة ، وشكرا .

السيد حسين مجلي : في ايجاب وليس السلب ، الايجاب وليس السلب ،

السيد عبد الله العكايلة : لا تلتزم ان المخالفة .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي ما اجاني عليها اي اقتراح ، على المادة نفسها

السيد عبد الله العكايلة : معالي الرئيس ، البقية الصامتة جميع لا تعني انها جميعا قد تكون موافقة ، ارجو ان يحدد النصاب لهذه المادة .

السيد محمد ابو فارس : انا اثني على ما قاله الدكتور

معالي رئيس المجلس : خيلنا نسمع السيد ليث شبيلات ثم الاستاذ سليم الزعبي

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس ، مع انه الاجتهاد جيد في ان تأخذ رأي المعارض وقد يبين الامر بالسرعة ، الا انني اريد ان اتكلم عن التصويت عامة في المجلس ، وأريد في جزء من كلامي ما تفضل به الدكتور عبد الله العكايلة ، اما سلبا او ايجابا ، التصويت الايجابي ايضا ، قد لا يعني انه حقق اغلبيه ، يجب ان يأخذ من مع ، ومن ضد ، ومن يستنكف ، ومن لا يدلي برأيه ، لان ذلك خاصة في الامور التي تحتاج الى اغلبيه واضحة منصوص عنها في القانون ،

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : شكرا معالي الرئيس ، نحن امام احتمالين ، اما الاعتراض على المادة او قبول هذه المادة ، فعندما صوت على المعارضين وتبين ان هناك اثنين يعترضون على المادة ، معنا او ثلاثة ، معنى ذلك ان مفهوم المخالفة ، ان الباقيين موافقون على المادة بالصياغة التي وردت للمجلس ،

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عاطف البطوش

الاستاذ عاطف البطوش : بعض المجالس النيابية تضع امام النائب كرت ابيض وكرت احمر ، فعندما يطلب الرئيس التصويت يرفع الموافقين الكرت الابيض وبنفس الوقت يرفع المعارضون الكرت الاحمر ، ويتم الحصر على هذا الاساس ، لانه في ناس قد يكون مش قاهم الموضوع ويبني صامت ، حقيقة ويسحب صمته على حساب القرار من القرارات وبعد له موقف ، ماذا وان يبحث

معالي رئيس المجلس : يا اخ عاطف احنا فتحنا لنتناقش المادة من اثناء النقاش ما استمعت الى اقتراح محدد حتى اطرحه ،

السيد عاطف البطوش : واحتسبنا موافقين واحنا مش موافقين على القرار يعني كان لنا .

معالي رئيس المجلس : فانا على المادة نفسها ، طرحنا ان من يعارضها ، هي في الاصل جاي معايدة .

السيد عاطف البطوش : لا يعني انو البقية موافقة .

معالي رئيس المجلس : يعني ذلك .

السيد عاطف البطوش : لا يعني ، لا يحسب تصويت الموافقة في الصدد كم الموافقين عليها .

معالي رئيس المجلس : ناويين تعارضوها يعني ، طيب ما هي رغبة المجلس ؟

خيلنا نسمع نقطة نظام عند رئيس اللجنة القانونية .

السيد حسين مجلي : انا برأيي انه قد صوت على المادة .

السيد محمد ابو فارس : ليس لي ان اخالف المقرر ورئيس اللجنة ، حقيقة لا ينسب الي ساكت قول ، وما دام الامر كذلك ، فلا بد ان يصوت على الاقتراحين قد يعارض قد يوافق قد يتوقف فلا بد ان ينال القرار الاغلبيه المطلقة لهذه ، بعد الموافقة وليس بعدمها ، وبعدمها يرضه يلقي

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية
يوافق، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد حسين مجلي : ما دام السيد المقرر قد ذكر قاعدة فقهية ، لا ينسب إلى ساكت قول ، وهي مقولة وقاعدة وأردة ، لكن أيضاً هناك قاعدة فقهية تقول السكوت في معرض الحاجة بيان ويجب الواقع طرح السيد الرئيس على المجلس التصويت على المادة بكل وضوح ، فالساكت الواقع يمكن أن ينسب له قول ، ما دام السكوت في معرض الحاجة بيان .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر محمد أبو فارس : حسب السؤال حينما تقول هل يوجد من يعارض برفع ، وهل يوجد من يوافق ، فإذا رفع الإنسان يده فهو واقف ، وإذا لم يرفع يده لم يوافق ، بالتالي ينسب إلى الساكت القول في معرض الحاجة إلى بيان ، فانت لم تعرض هذه الحاجة حتى تنظر إلى البيان ...
معالي رئيس المجلس : صارنا ساعة نتكلم فيها سعادة الدكتور ، صارنا ساعة نتكلم فيها كيف ما عرضناها ، عرضتها أنا وأنت .

السيد محمد أبو فارس : يجب أن يطرح من يوافق ، والكل معظم يوافق وخلص .

معالي رئيس المجلس : الأخ عبد الله نضي إلى المادة القادمة .
أصوات : لا .

معالي رئيس المجلس : ليش .

السيد عبد الله العكايلة : فلا بد من التصويت على المواد ، معالي الرئيس أرجو أن لا تعيدنا إلى صبر سابقة ، كان يمر فيها كثير من التشريعات بلا نصاب حقيقي ، أرجو أن تؤكد هذا المبدأ في هذا المجلس ، وأن تستمر عليه ، صرت على المادة مادة مادة .

معالي رئيس المجلس : احنا طرحناها مادة مادة .

السيد عبد الله العكايلة : لا تطرح المعارضة سلماً .

معالي رئيس المجلس : تبقى معلقة إذا أخذت الموافقة هل تبقى معلقة ؟
أصوات : لا .

السيد عبد الله العكايلة : يلزمك نصاب الموافقة ولا يلزمك نصاب المعارضة .

معالي رئيس المجلس : افرض الآن ، اثنين ، ووافق عليها (عشرة) ، ماذا مصير المادة ؟

السيد عبد الله العكايلة : تبقى معلقة نعم .

معالي رئيس المجلس : تبقى معلقة لا .

السيد عبد الله العكايلة : ما لم تأخذ أغلبية نعم .

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس : يا سيدي في مفهوم لكل القوانين وكل المجالس ، المادة إذا عارضها ناس تشطب ، والا قرار اللجنة هو الحكم .

السيد عبد الله العكايلة : أرجو أن لا تنال الرئاسة .

معالي رئيس المجلس : ما تحكي يا استاذ ليث أنت ، غريب انك ما حكيت .

السيد ليث شهيلا : سيدي الرئيس ، شايطني اهر رأسي موافقته على كلامه ، فابدي أنا أحكي ، فهو يستنجد .

سيدي الحقيقة أن قرار اللجنة عندما يأتي وله قوة ، عندما وافقنا على احالة الموضوع أصلاً قبلنا أن يدخل القانون إلى المجلس هذا ما ناقشنا سابقاً كلنا نريد أن نناقش دخول أو عدم دخول القانون ، عندما يدخل القانون دخل اللجنة فأصبح له قوة ، الآن يأتي قرار اللجنة وعندما تعرض علينا قرار اللجنة يصير وعطينا أن نوقف ذلك الذي لا يريد يوقف هذا السير لذلك التصويت بالمعارضة فيه منطق ، والسؤال الذي طرحه رئيس المجلس من أنه لو حصل على عشر أصوات بالتأييد وصوتين بالمعارضة وأربعين صوتاً مثلاً كنا حاضرين اثنين وستين بالاستنكار ، فحقيقة الأمر أنه ينجح ، لأنه يجب أن يدلي النائب برأيه ، النائب يجب أن يدلي برأيه ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : الاقتراحات ما اجتني ، الأستاذ عبد المنعم أبو زنت أشار بنقطة نظام نرجو الله أن تكون نقطة نظام بحق .

السيد عبد المنعم أبو زنت : بسم الله الرحمن الرحيم ، يا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : تفضل يا سيدي .

السيد عبد المنعم أبو زنت : ما جعل الله لرجل من قلوب في جوفه ، أرجو من معاليك الالتزام بقضية هذه الآية الكريمة « وأمرهم شورى بينهم » والآية الكريمة « وشاورهم في الأمر » فمن مقتضيات الشورى إذا اختلف في أمر أن يصوت ، أن يصوت ، فالذين التزموا الصمت يمكن أن يكون نصفهم مستنكفاً عن التصويت ، فحتى يأخذ القرار صفته القطعية فلا بد من التصويت ، شيء آخر ، أهدينا إذا رفعت بنعم أو لا تشهد علينا ، تشهد علينا ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي الوزير ثم الأخ أحمد ، ونختتم هذا الموضوع .

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة ما أحببت أن أدخل في النقاش وعلى طريقة التصويت ، لأن هناك في الهيئات العامة دائماً طريقتان في التصويت ، طريقة الذي تأخذ الموافق والراض والممتنع هي الطريقة التي تقارن عند التصويت بين الرافض والقابل ، بمعنى أن عدد الرافضين أن زاد عن عدد الموافقين فقد رفض ، وإذا عدد الموافقين زاد عن عدد الرافضين فقد قبل ، بغض النظر عن الأثرة ، لكن النظام ما دام يتحدث عن الأثرة ، إذن لا بد أن ننطلق من قاعدة ، القاعدة أن ما جاءت به اللجنة مقبول ، من يرفض هو الذي يحصل على الأكثرية ، من يرفض ما جاءت به اللجنة وليس ما جاء به الأصل ، لأنه إذا الرافض والتبول لم يحوزا

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

على الأكثرية ، ما هو الموقف ؟ ما هو وضع المادة ؟ شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيد أحمد عويدي العبادي .

السيد أحمد العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، أولاً هذه المادة حقيقة تشتمل على صفقات مالية هائلة بالملايين ، وبالتالي تتعلق بالمال العام .

معالي رئيس المجلس : أجرينَا البحث فيها يا أستاذ .

السيد أحمد عويدي العبادي : أذن نحن لا نريد قضية الطلب بالتصويت على الرافضين ، هي طريقة أمريكية حديثة ، لكنه لا نريد للطريقة الأمريكية أن تدخل إلى قبة البرلمان الأردني ، الذي نريده هو أن يقال من وافق على هذه المادة ، لنبدأ هكذا ، لأن بعض الزملاء يكونوا منشغلين في قراءة بعض الأشياء ، ولا ينتبهون عند التصويت ، وبالتالي تمر الأمور بسهولة ويسر ، وهذه قوانين لها علاقة بالشعب ومصالح الناس يجب أن تكون دقيقة جداً في طرح التصويت عليها ، فأرجو من معالي الرئيس أن لا تَسْتَعْنُ مبدأً جديداً يختلف مع مصلحة الوطن والشعب وإن يقال من وافق على هذه المادة ومن لا وافق ، ثم بعدئذ من يتحفظ . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي هذه مادة كما قال الأستاذ ليث ، هذه مادة جاءتنا من عشرين زميل كريم ، متفرغين لهذا ، هم موافقون عليها ، فأننا لا نستطيع أني أنا أحصي نبدأ من أقصى الأشياء ، أقصى الأشياء من يعارضها ، عارضوها اثنين ، ما بطرحها مرة ثانية ، هذا بت بها ، الأستاذ أحمد درودر عنده نقطة .

السيد أحمد الدردور : معالي الرئيس ، المادة (٤٥) في ذيل هذه المادة ، يطلب الرئيس الاقتراح على مشروع القانون بمجموعة ، فإذا قررت الأكثرية قبوله أو رغبته ، يرفع إلى رئيس المجلس .

هنا يمكن أن يسأل عن أكثرية الرضا أو أكثرية القبول ، وبالتالي جاز أي وجه من هاتين الوجهين ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر محمد أبو فارس : هناك رأيين ، رأي وهذا الحقيقة ليس متعلقاً بهذه المادة فقط ، هو تقليد ينبغي أن يستقر ، هل حينما نطرح أي فكرة أو مادة أو أي مشروع ، هل نكتفي بمن يعارض ، لأن هذه الحقيقة ليست هي جزئية متعلقة بهذا البحث ، وإنما لا بد أن نترك تقليداً واضحاً في مجلس النواب ، حينما نطرح فكرة أو مشروع أن يصوت عليه ، هذه فكرة ، فإذا رأى الأخوان أن يكتفوا بمن يعارض ، خلاص ماشي ، وإذا رأى الأخوان أن يكتفوا بأي مسألة حتى قادمة ، لا بد من الحصول على رأي الآخر ليصوت على هذه المادة . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً يا سيدي هذا اقتراح جيد ، الاساعاذ سليم الزعبي .

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

السيد سليم الزعبي : شكراً معالي الرئيس ، حقيقة الأمر المادة (٩٤) من الدستور ، في الصفحة (٤٨) منه ، الحقيقة تتكلم عن قوانين مؤقتة ، يبدو أن بعض الزملاء يختلط بين القوانين المؤقتة ومشروع القوانين ، يقول هذه المادة أما إذا رفضها المجلس ، فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك أن يعلن بطلانها ، فأذن أما إذا رفضها ، معنى ذلك أنه لا يجوز التصويت على الرفض ، وطالما أنه لم يرفضها معنى ذلك أن المادة قائمة كما وردت من اللجنة القانونية ، لو سمحت أكمل رأي لو سمحت يا أخي ، لو سمحت يا سيدي أكمل رأي ، في حقيقة الأمر هناك من يقول أنه قد يرد أن بعض الزملاء ينهون الامتناع عن التصويت ، كيف بالله عليكم يرد الامتناع على التصويت في المادة القانونية أمر غير معقول وغير مقبول وغير منطقي الحقيقة ، أما تقبل أو نرفض ، هذه مادة قانونية يجب أن أباذر إلى مصدري التي أوكلتني الشعب اله ، تقبل أو نرفض ، الامتناع موقف غير موجود في الدستور حتى ، فلذلك أرى أن الذين اعترضوا هم فقط ثلاثة ، معنى ذلك أن الباقين موافقين على المادة ، والعبرة بالمعاني لا للألفاظ والمباني ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد ليث شبيلات ، وآخر مرة تتكلم فيها في الموضوع ، الأخ عاطف بعدين .

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس ، المادة (٤٤) من الدستور في آخرها (٤٤) في آخر المادة وهي تبحث عن بحث القانون مادة ، تقول ويجب أن يرجع إلى رأي الأكثرية في الاقتراح على قبول أو رفض كل مادة من المواد المذكورة والتعديل المقترح ، لذلك سيدي الرئيس ، قضية الرفض أنا أعود عن كلامي ، قضية الرفض إذا اقترح أحد الرفض فيصوت على الرفض وبأخذ به ، لأنه يرجع إلى رأي الأكثرية في الاقتراح على قبول أو رفض ، فإذا اقترح بالرفض يصوت على الرفض ، ويعتبر قرار اللجنة اقتراحاً بالقبول ويجب أن يؤخذ عليه التصويت ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : إذا بيرغب المجلس الكريم كحل ، كحل مؤقت ، إن نحيل هذا الموضوع فيما بعد ، من أجل قانونية جلسائنا نحيله إلى اللجنة القانونية ليفتينا به احنا كمجلس انه هل يصح طرحها هيك أو هيك ، هذه للمرات القادمة في قوانين أخرى ، أما نتكلم بهذه المادة الآن عندنا من المستندات ما يكفي لأن تقول أنها كافية ، لا الآن المادة الجاية يا استاذ محمد ثم نقوم للصلاة ، تكلمتم يا سيدي يا أخ عاطف ، في هذا الموضوع ، في موضوع التأييد أو الرفض ، هذه المادة الفيت ، هذه المادة من جملة القانون وافق عليها المجلس .

السيد هيد الله العكايلة : لا يا معالي الرئيس ، إذا سمحت غير معارض ، لم يوافق عليه ، لو سمحت .

معالي رئيس المجلس : هذا يا سيدي ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس ، الواقع المادة التي تلاها الأستاذ حسين المجلي وهي (٤٤) تتعلق بالنظام ، أمام المجلس ناحيتين فقط حسب مفهوم المادة كقانوني ، يقول قبول أو

هكذا من الأفضل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

رفض، اذن الطرح يكون يا إما في القبول أو في الرفض، القبول أو الرفض، الصحيح مفهومي كشخص قانوني لهذا الموضوع انه لا يجوز الامتناع عن التصويت، على المواد القانونية، امتناع اما بيقول أقبل العضو المحترم أو بيقول أرفض ورأيي القانوني برضه مالبس علاقة في هذا النظام الداخلي وإنما ابدي رأي قانوني في هذا الموضوع، يحق ان يقترح الرفض كما يحق ان يقترح القبول وهذا عائد للمجلس الكريم، هذا هو تفسير المادة (٤٤) ونتيجة المادة (٤٥) ايضا تؤيد (٤٤) في هذا الاتجاه.

معالي رئيس المجلس : اطرح ماذا، اطرح ماذا؟

السيد عبد الله العكايلة : لا يجوز بحثها

معالي رئيس المجلس : ما بطرحها الآن المادة هذه بت فيها يادكتور عبد الله، اللي عارضوها ثلاثة أو اثنين، فاحنا سنعود الى اسبقيات المجلس ونحيل القضية الى اللجنة القانونية، يعني احنا القضية قانونية دستورية محضة، السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس : ليس من حق اي عضو في هذا المجلس، اذا اقترح اقتراحا وثني عليه ان يعرض على التصويت، بلى من حق طرحت اقتراح، وهذا ليس متعلقا بهذه الجزئية، قد يأتي اي اقتراح اخر، فإذا كنا نريد ان نكتفي بهذا السؤال، هل يوجد من يعارض؟ هذا امر حقيقي بادرة، فنقول صوت عليه، اذا اغلبيته هذا المجلس رأيت ان نكتفي بهل من يعارض ماشي، اذا رأيت لا، لابد ان نعد هل من يوافق ماشي، فان تصوت عليها الآن، وتعتبر قراراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله، خلو الكلام معي، الدكتور عبد الله النصور.

السيد عبد الفصور : معالي الرئيس لا اعتقد ان الوقت في بحث هذه النقطة وقت ضائع، لان معاليك سوف تصوت على كل ما سيأتي من قرارات بنفس الكيفية.

معالي رئيس المجلس : ثم سيطرح القانون برمته نفسه

السيد عبد الله النصور : بما ان هذا المجلس راغب حقيقة ان تكون شجاعة اعماله ولعالية تكون بأقصى درجات الدقة، فمن الجدير ان نبحث هذا الموضوع بسعة صدر والا نستعجل فيه، لو كانت نتيجة تصويت المعارضين قبل قليل، اثنين وثلاثين على سبيل المثال ماذا كنت تفعل؟ لو طرحت واستمرت بطرح السؤال الثاني، وهي من يرغب بالتعديل، هذا هو السؤال الثاني ويبقى النظام الداخلي، بديش اقرأ لك المادة، السؤال الثالث، من يوافق، ماذا سيدي، اذا قرأنا المادة (٤٤-٤٥) فقرة صغيرة، بتقول ويجب ان يرجع الى رأي الاكثرية في الاقتراح على قبول أو رفض، يرجع الى رأي الاكثرية لم يكن الاكثرية المطلقة وهذا هو في ذهن حضرتك، اي لو كانت التصويت (اربعة وعشرون) معارضا (خمسة وعشرين) موافقا، لمرت المادة، لان الاكثرية وليس الاكثرية المطلقة وقد قرأنا مادة يوما ما بصوت ضدها (ثلاثة) موافق معها اربعة، حتى هذا، اما النظام الأمريكي التي تفضل فيها الدكتور أحمد عويدي العبادي فهو كما بلي

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

النظام الأمريكي في السناتور مجلس الشيوخ يصوتوا بالازرار كما يعلم سعادة الاخ في عنده كل واحد نائب نعم لا أو تمتنع، وفي لوحة الكترونية بتسجل هنالك النائب فلان نعم معكم بعدين الجمع فورا يظهر، فإذا طلع ستة سناتورية مع اربعة ضد والبقية كلهم استكفوا بقرار، ولذلك تجد الصحافة مجتهدة دائما الى ما تعرف ان نصف زاد واحد، نظامنا هنا الداخلي بيتقسم الحالة الى وضعين، اكثرية مطلقة في بعض الحالات، ويسمونها، واكثرية ويكتفي وهي اكثرية النسبية، اي مين اكثر من مين فإذا امر معالي الوزير، وأنا أؤيد الجهة الاخرى الدكتور العكايلة والاخوان اللي تحدثوا يوسف العظم واحمد العويدي، والاخوان هنا بأيدوهم في اقتراحهم، ان تطرح ثلاثة تصويتات من ضد بهذا الترتيب لانه الا بعد سيدي من ضد، من يعدل، وثالث من هو مع، هذا هو الاسلوب السليم، ولو جريته راح تروح كثير معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : ياسيدي احنا نرفعها الى الصلاة ونعود ونجتمع بعد (نصف ساعة).

(ترفع الجلسة للصلاة)

وبعد رفع الجلسة للصلاة عاد المجلس للإنتقاء

-استئناف الجلسة-

معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم، استئناف الجلسة الرجاء من الاخوة من غير الثواب والاعيان ان يتفضلوا باخلاء القاعة بسم الله، السيد المقرر، يستأنف الجلسة، ترقنا عند موضوع المادة الثالثة والتصويت عليها، السيد عيسى الرزوني، ما بقي فيها نقاش هي وصلت الى مرحلة التصويت، والكلام هو هل نبدأ بالناس اللي بيقولوا مش موافقين، مش مؤيدين للمادة، والناس المؤيدين، اما موضوع النقاش فيها فانتهي، ما بدها نقاش كثير هذه الشغلة يا اخ احمد هذا الموضوع، هل يوافق المجلس الكريم على اعادة طرح التصويت في هذه المادة؟ من يوافق يرفع يده مشكورا، عد الاصوات، من يوافق على اعادة التصويت في هذه المادة واستكمالها باخذ اصوات الموافقين، ما اكتفوا الاخوان باخذ اصوات الناس المعارضين، طيب شيكرا، الان مطروح على المجلس الكريم من يوافق على هذه المادة، موافقة عليها بالاكثرية، يا سيدي المادة الرابعة السيد المقرر.

السيد المقرر محمد ابو فارس : احنا حقيقة قرأنا الفقرة (١) وصوتنا عليها، بقيت الفقرة (ب)

معالي رئيس المجلس : تفضل السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس:

ب- اذا تعذر نقل اي من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الوجه المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة، او طلب هو من اللجنة المنصوص عليها فيها انتهاء خدماته وتسوية حقوقه، فتدفع له جميع استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأة التي يستحقها من قبل الجهة التي تهددها اللجنة.

هذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

وذلك وفقا للتشريعات والنظم والتعليمات المطبقة على موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها.

معالي رئيس المجلس : المادة الرابعة، الدكتور عبد الله النصور، تسجل الراغبين في الكلام فيها تأييدا أو لأضافة الاقتراحات عليها.

السيد عبد الله النصور : عندي اقتراح سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس : تفضل الدكتور عبد الله

السيد عبد الله النصور : معالي الرئيس، كما عرض احد الزملاء في بداية بحث القانون، هناك موظفون كانوا يعملون في مؤسسة اعمار العاصمة، وخاصة المهندسين الفنيين منهم، واخص بالتحديد المهندسين، المهندسون كانوا معينين على النظام الخاص لموظفين مؤسسة اعمار العاصمة، ثم حين انتهت خدماتهم ودفعت لهم تعويضاتهم ونقلوا الى المؤسسات الجديدة نقلوا وعينوا فيها هكذا يقول النظام . وجهلنا بان النظام العلاوات الفنية الذي كان معمولا به، حينما عينوا منذ سنوات بعيدة في المؤسسة، قد عدل بحيث يعين المهندس الجديد بعلاوة اقل، ومن هنا حين وضعوا على النظام الجديد تبين ان علاواتهم اصبحت اقل مما كانت هذا هو المطروح، لذلك اقترح بالتحديد معالي الرئيس ما يلي في آخر سطرين من هذه الفقرة (أ) بتقول على ان يتم نقل كل منهم اليها (يعني للمؤسسة الجديدة) وتعيينه فيها. (لاحظ نقل كل منهم اليها نقل وتعيينه فيها، صارت نقل وتعيين) والكلمة هاي تعيينه انحطت خصيصا مشان تنقطع علاواتهم او تنقص وتعيينه فيها بالراتب الذي يستحقه نظراؤه في الجهة التي نقل اليها، ويعني قيل لهم انقطعوا وروحوا واجهوا النظام الجديد الذي يخطط مخصصاتكم، بفتح تعديلا معالي الرئيس حتى تكون العدالة تمت، على ان يتم نقل كل منهم اليها بالراتب والعلاوات التي يتقاضاها نظراؤه في الجهة التي نقل اليها، وبهذا يكونوا ما عرقبوا بالنظام الجديد الذي ما لهم فيه ذنب، لا تصلية المؤسسة مذنبين ولا تعديل نظام مذنبين، اقرأ بالسرعة الإملائية لان يعتقد انه سينال قبول زملائي النواب : على ان يتم نقل كل منهم اليها بالراتب معالي رئيس المجلس : وتعيينه.

السيد عبد الله النصور : يشطب السطر، يشطب السطر الاخير كليا، وينحط منحه بالراتب والعلاوات التي يتقاضاها نظراؤه في الجهة التي نقل اليها، يعني ينشأ خدمته كم سنة بيفوت في الكادر وكأنه عين منذ سنين هذا هو الذي اقصد . وشكرا جزيل.

معالي رئيس المجلس : معالي عبد الرؤوف الروابدة، هذا اقتراح سجل، ثني عليه ونعم.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : استعفى سيدي الرئيس، مع كل احترامي الذي قاله معالي الاخ عبد الله، فهو لا يؤدي الهدف المقصود، في حين ان كل ما قاله معالي الزميل ضئيل، يعني كانت الفلبنة ان ينتقل بنفس الأحكام التي يعمل بها حاليا، وضروي ان تقول وتعيينه للأشغال التالية.

أو لا : لأنه من نظام خدمة الى نظام مختلف، وبالتالي لا يوجد عملية نقل اتوماتيكية، لا بد

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

أن يصدر قرار تعين حتى يحدد الدرجة والراتب التي يستحقها.

ثانيا : بنك الإسكان ليس مؤسسة حكومية، وبالتالي تريد أن يصدر بها قرار مختلف لهذه الغاية، لذلك لما تعيينه مقصودا لتصويب الوضع القانوني لهم، لا ينقل انسان الى بنك الإسكان مجرد القانون فاما كان المقصود يستحقه نظراؤه العاملون في الجهة التي نقل اليها، لو قلنا العاملين (نظراؤه العاملون) وليس نظراؤه الذين يعينون الان، الذي كسا هي بالراتب والعلاوات الذي يستحقه نظراؤه العاملون في الجهة التي نقل اليها.

معالي رئيس المجلس : تفضل الاخ عبد الله النصور

السيد عبد الله النصور : سيدي الرئيس، ونصوغ الصياغة وفق المبدأ، لأن هذه الصياغة وتعيينه فيها بالراتب الذي يستحقه نظراؤه في الجهة التي نقل اليها، ان كان التصويب الذي معالي عبد الرؤوف عرضه يقول:

تبقى كلمة وتعيينه ونضيف العبارة التي انا حكيته بالراتب والعلاوات التي يتقاضاها نظراؤه العاملون في الجهة التي نقل اليها، وفهم كما هو معروف في العرف البرلماني، ان هذا الذي نقصد، بالنص يعتبر قرينه على التطبيق، وتقليد به المؤسسات فأقبل هذا النص، بمعنى انه لن يعتبر كموظف جديد، بل يسري عليه نظام العلاوات التقديمية، غير معنى هذا، اذن يعدل اقتراحي وفق هذا المفهوم سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكرا، الاستاذ ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم، ماتوصل اليه الاخران من اتفاق حول الموضوع جيد، اتفقتا جميعا ان هذا الذي تريد ان نحققه، ايضا ما تفضل به الزميل الدكتور عبد الله النصور من ان المداولة هنا تعتبر قرينة ايضا وامر جيد، لذلك قد نكتفي بالاقتراح كما ورد، ويمكن ان نضيف ايضا لنهاية السطر الذي اقترح، ان تقول في نفس تاريخ تعيينه الأصلي في المؤسسة، نظراؤه ان يعامل مع الذين عينوا في نفس تاريخ، كأنه تعين في ذلك التاريخ في المؤسسة التي نقل اليها

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو الفارص : الحقيقة بالنسبة لنص العبارة الموجودة، هي تفي بالفرض في رأيه، ذلك لان التعبير يعني المساواة في المؤهل والخبرة، يعني مهندس عنده عشر سنوات في المؤسسة التي نقل اليها، يتساوى براتبه مع الموظف الذي في المؤسسة يحمل نفس المؤهل ولديه الخبرات كذلك.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار : الحقيقة من الموظفين الذين نقلوا من مؤسسة الإعمار الى المؤسسة الأردنية للإستثمار وأمانة العاصمة وبنك الإسكان، لم يجر تقلهم بنفس المرافقات العامة السابقة، وأما طرأ تخفيض على مكتسباتهم وعلى الامتيازات التي كانوا يحصلون عليها، منها إلغاء الراتب

هذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الثالث عشر والغاء الراتب الرابع عشر، الغاء صندوق الإيداع، وتخفيض الرواتب أيضا، ويبلغ هذا التخفيض في بعض الأحيان إلى مقدار النصف، وخاصة عند فئة المهندسين الذي يبلغ عددهم (سبعين) مهندس، الحقيقة أنا مع التعديل الذي اتفق عليه الاخوان هنا، ولكن اود ان اقترح اضافة عليه، يعني الاضافة هي كالتالي :

على ان لا تمس الحقوق المكتسبة لهم، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عاطف البطوش

السيد عاطف البطوش : شكرا معالي الرئيس، نلاحظ من قراءة الثلاث أسطر الأولى من المادة (٤) من الفقرة (أ) مع مراعاة احكام المادة (ب) من هذه المادة، يحتفظ الموظفون والمستخدمون العاملون في مؤسسة إعمار العاصمة عند العمل بإحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية، اذن يجب ان يأتي آخر الفقرة توضيحا لنقلهم بحقوقهم الوظيفية، ان لا تنتقض هذه الحقوق.

معالي رئيس المجلس : شكرا، الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : شكرا معالي الرئيس، الحقيقة اللي حكاها الأخ فخري لا يمكن ايراده، لأن هناك بعض الحقوق الموجودة في هذه المؤسسة غير موجودة في الدوائر المنقولين اليها. يعني لا يجوز انشاء صندوق ادخار في امانة العاصمة بس للجان ومن هذه المؤسسة، يستفيدون من صندوق ادخار امانة العاصمة، طبعاً حسنة ليست كحسنة مؤسسة اعمار العاصمة ايضا هذه المؤسسة بتدفع (اربعة عشر) شهر في السنة، هل يعني ذلك ان ينقل لأمانة العاصمة ويكون عن دون موظفيها ليأخذ (اربعة عشرة) شهر والآخر (اثني عشرة) ولذلك قيل، هو ينتقل من حقوق الوظيفية بالدائرة التي انتقل اليها، يعني لا يختلف عن موظفي امانة العاصمة من نقل الى الأمانة، بنفس رواتب نظرائه التي يتقاضون وهم عاملون ولكن هناك حقوق سينهيها اللي منها مثلاً صندوق الإيداع، سيأخذ كل ما دفعه لصندوق الإيداع في مؤسسة إعمار العاصمة، لأن خدمته قد انتهت، اما شهر (الرابع عشر) لا يمكن صرفه له، شكرا سيدي.

معالي رئيس المجلس : السيد حسني ثم الدكتور احمد.

السيد حسني الشهاب : معالي الرئيس، هل يمكن ان تنتقل للفترة (ب).

معالي رئيس المجلس : الان احنا في (أ).

السيد حسني الشهاب : لا كنت سأحدث في (ب) عفوا.

معالي رئيس المجلس : بعد ما طرحها لوسمعت، الاستاذ احمد عويدي العمادي.

السيد احمد العمادي : الحقيقة كلامي على آخر سطرين، على ان يتم نقل كل منهم اليها، وتعيينه فيها الراتب، يعني اقترح ان يكون التعديل كما يلي :

في الراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤه في الجهة التي نقل اليها.

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس : نحن نؤيد اقتراح الدكتور عبد الله .

السيد احمد العمادي : وذلك أؤيد اقتراح الدكتور عبد الله، لأن كلمة نظرائه هنا، تعني جمع الحقوق والواجبات المترتبة لزملائه في الوظيفة الجديدة، ترتب له وبالتالي لا يجوز اصل تميز ما بين القادم وبين السابق، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : السيد معالي الدكتور علي.

سماحة وزد الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية : شكرا سيدي الرئيس، الحقيقة في موضوع مراعاة المساواة ما بين هؤلاء المهندسين وبين نظرائهم في الأجهزة التي انتقلوا اليها، يجب ان تراعي ايضا من باب العدالة الفوارق الكبيرة بين رواتبهم وعلاواتهم ايام كانوا في المؤسسة، وهي شبه رسمية، مع الرواتب والعلاوات التي كان يتقاضاها نظيره في جهاز الحكومة او في امانة عمان، لذلك كان يأخذ اجازات كبيرة جدا، فما دمنا في باب المساواة يجب ان تراعي هذه الفوارق وعندئذ تنعكس سلبيا على اوضاعهم الحالية في الوظيفة الجديدة.

معالي رئيس المجلس : شكرا ياسيدي، الاستاذ احمد قطيش يعطيكم الدور، عندما يتكلموا اللي ما تكلموش،

السيد احمد قطيش : معالي الرئيس، حقيقة في موضوع دقيق جدا في هذه المسألة، ولعله حتى الان يمكن بعض الاخوان المهندسين لا يدركونه، الذي ينتقل من المؤسسة الى اي مؤسسة له نظيران وليس نظير واحد، يعني اذا كان مهندسا له (عشر) سنوات خبرة سيجد مهندسين اثنين هناك كل واحد منهم يتقاضى راتباً مختلفاً في الراتب، فالمهندس للعشر سنوات خبرة او ذو العشر سنوات خبرة الذي عين قبل (ست) سنوات يتقاضى راتب والمهندس ذو (عشر) سنوات خبرة عين قبل عام يتقاضى راتباً آخر، فوجب ان ينص على ان يتقاضى الراتب والعلاوات التي يتقاضاها نظراؤهم فيما لو عينوا بنفس التاريخ الذي عين فيه هو في المؤسسة بل ان المتقنين انفسهم ستجدهم صنفين، حتى اللذين يحملون نفس المؤهل ونفس الخبرة، يعني قد يكون مهندس عين في المؤسسة مؤسسة اعمار العاصمة، الان وله (عشر) سنوات خبرة ويكالوريوس هندسة، وآخر نفس الوضع ولكنه يتقاضون راتبين مختلفين، لان الأول عين في وقت كان نظام العلاوات الفنية معمولاً به، والآخر عين في وقت آخر يعني هناك اثنان في نفس المؤسسة.

معالي رئيس المجلس : هل هناك اقتراح معين على

السيد احمد قطيش : نعم، نعم، الاقتراح هو الراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤهم في الجهة التي نقلوا اليها، لو عينوا فيها بتاريخ تعيينهم في المؤسسة، يعني يحسب حساب تاريخ تعيينه في المؤسسة، والا سيكون هناك حيل كبير حقيقي.

معالي رئيس المجلس : شكرا السيد المقرر.

السيد المقرر محمد ابو الفارس : حقيقة نحن نتكلم عن القانون، وما ذكره الزملاء من

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

وجود مخالفات الحقيقة ، هذه المخالفات هي تخالف القانون نفسه ، وهذا يعود الى المطبق الذي يطبق القانون وهنا يطعن فيه ، لكن ان في تصوري يعني حينما ذكر الاستاذ فخري وذكر الزملاء ، انه هناك رواتب مختلفة مع ان الكفاءات واحدة ، الحقيقة هذا ينبغي لو كان لصاحب الحق من جراه عليه ان يعترض وان يطالب بحقوقه ، ومن هنا مشكلتنا الحقيقية ليس في القوانين في القانون هذا ، ولكن مشكلتنا في التطبيق وهي المشكلة سلوكية ليست الا وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا السيد عبد الله العكايلة.

السيد عبد الله العكايلة : معالي الرئيس ، كنت اريد ان اضيف فقط تحديد للنص الذي اورد الدكتور عبد الله النور ، حقيقة وانا اريد معالي الاخ عبد الرؤوف الروابدة في هذه التعيين هنا اوجه اختلاف نظام المؤسسات التي سيتقل اليها الموظف عن نظام مؤسسة الإعمار ، فالتعبير هنا فني وليس المقصود به تغيير وضع وظيفي بحيث يؤدي الى الإلحاق به في مصالح ذلك الموظف ، لكنني لازلت ايضا اميل الى تحديد هذه الفترة من باب التحفظ ، فيقال ان يتم نقل كل منهم اليها باقدمية تعيينه ونص بالنسبة للراتب ، بما يتعلق في العلاوات ، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا ، معالي عبد الرؤوف الروابدة.

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان : سيدي اذا سمحوا الاخوان ، اقترح ليجتمع كل هذه الاقتراحات ، وتعيينه فيها بالراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤه من حيث المؤهل والخبرة وتاريخ التعيين في الجهات التي نقل اليها ،

اصوات : ثني على ذلك ،

معالي رئيس المجلس : قام هذا مثنى عليه ، الاستاذ حسين مجلي رئيس اللجنة.

رئيس اللجنة حسين مجلي : شكرا سيدي الرئيس ، الحقيقة عندما درست اللجنة هذا القانون ، لاحظت الأمور التالية :

١- ان العاملين في مؤسسة اعمار العاصمة عندما ينتقلون تحفظ لهم الحقوق كاملة بالنص حيث النص ، يحتفظ الموظفون والمستخدمون والعاملون في مؤسسة اعمار العاصمة عند العنن باحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية ، وينقلون للعمل الى كل من امانة عمان والمؤسسات الاخرى . اذن حقوقهم الوظيفية تنتقل معهم غير منقوصة بالنص ، بحيث عندما يعاد تعيينهم لا تنتقص اي من حقوقهم ،

٢- ان مدة خدمتهم محاسب لهم ، ايضا غير منقوصة من حيث كمية الحقوق ، او الحقوق المالية لا تنتقص ومن حيث تعتبر خدماتهم في المؤسسة جزءا من خدماتهم لدى اي جهة من تلك الجهات ، اذن مدة الخدمة ايضا محفوظة لهم ، بالحالتين محفوظة بالنص الحقوق المالية ومدة الخدمة ،

٣- القواعد العامة تحفظ لهم هذه الحقوق باعتبار المؤسسات الثلاث تعتبر ظلما لمؤسسة اعمار

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

العاصمة ، واخلف يرد مؤسسة اعمار العاصمة بكافة الحقوق لاي مؤسسة اعمار عاصمة ، اي انني اقول ايضا حتى يعمل عن هذا النص ، مع ان النص حفظ لثلاث اسباب كافة الحقوق محفوظة ، كما فيما يتعلق بالراتب وأنا اقدر حرص الزملاء باضافة العلاوات ، الواقع الراتب معروف ان الراتب الواقع ينصرف الى الراتب الاساسي وكافة العلاوات التي تأخذ صفة الديمومة ، اي عبارة تأخذ صفة الدورية والديمومة هي جزء لا يتجزأ من الراتب ، وكنا نلاحظ ذلك عندما اقرنا المشروع واكتفينا بتعديل الراتب ، ومع ذلك خوف من الالتباس ولزيد من الحرص ، لمانع من اضافة كلمة العلاوات والاكتفاء بذلك . لاني ارى حقيقة ان كافة تخريفات الزملاء الأفاضل يغطيها النص كما ورد من اللجنة ، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا ، السيد علي النقيب.

سماعة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : شكرا معالي الرئيس ، حتى لا نبتعد كثيرا من خلال الاتساق وراء العاطفة يجب ان نراعي طبيعة من يعمل في مهنة الهندسة ، في هذه الدوائر التي ينتقل اليها هؤلاء المهندسون ، هب ان مهندسا تأخر عن هذا المهندس بمرم واحد ، في تقديم الطلب ، وهو الان يعود ليكون اقدم منه واكثر استحقاقا للعلاوات والراتب ، ما ذنب هذا المهندس الذي جاء في نفس اليوم الذي جاء به المهندس وسجل في امانة عمان ، وذلك ذهب لامتيازات ورواتب زائدة وعلاوات اضافية اكثر ، ماذنب هذا المهندس ان يأتي ويتقدم عليه الان ، مع انه آثر الوظيفة العامة وذلك ينبغي ان يتحمل تبعات الذهاب الى تلك المؤسسة ، فلا ينبغي ان تأتي وتقدمه الان ايضا على انسان في امانة عمان ، وكان قد قبل الوظيفة العامة براتب اقل ورتبه اقل ، حقيقة يجب ان لا نظلم هؤلاء الناس ، فيأتي المهندس الان من مؤسسة اعمار العاصمة ويتقدم عليهم لاي شيء الا لانه اخذ رواتب زائدة هناك ثم جاء الان ليأخذ حق غيره مرة اخرى ، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا السيد نايف الحديدي

السيد نايف الحديدي : بسم الله الرحمن الرحيم ، بالاضافة الى ما تفضل به سعادة الدكتور ، اود ان اضيف ايضا بان هذه القضية تتعلق في حقوق لاشخاص امضوا مدة طويلة في امانة العاصمة واشخاص عينوا منذ مدة لا تقل عن (خمس) سنوات ، فلا يجوز التفريط في حقوق الاشخاص الذين عينوا من مدة طويلة ، لان ذلك يترتب عليه اشياء مشيرة قد تشير اخواننا المهندسين في امانة العاصمة ، لان هؤلاء جماعة جدد اخذوا دورهم في السابق واخلدوا دور المهندسين الذين تخرجوا حديثا ،

معالي رئيس المجلس : هل هنالك اقتراح معين ؟

السيد نايف الحديدي : الاقتراح ان تبقى المادة كما اقترح الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة ، من

حيث الخبرة ومؤهل ،

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ عبد اللطيف ، من يعارض اقبال باب النقاش ؟

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٢/١/١٩٩٠ ميلادية

الاستاذ جمال حداد : بدنا تشوف أول شيء المعارضة إلى وجهة نظر.

الاستاذ جمال حداد : معالي الرئيس شكرا، بأيد اقتراح الدكتور عبد الله مع تحديد نوعية التعيين

معالي رئيس المجلس : احنا نتكلم عن اقفال باب النقاش الان.

السيد جمال حداد : معالي الرئيس ، فقط لتحديد نوعية التعيين في بعض المهندسين كانوا قد تعينوا بعقود في نفس الفترة، او بدون عقود.

معالي رئيس المجلس : شكرا الان هنالك اقتراح باقفال باب النقاش، هل يوافق المجلس الكريم على إغلاق باب النقاش ؟

الجميع : موافقة

معالي رئيس المجلس : الان لدينا اقتراح محدد تقدم به الدكتور عبد الله النسر وأيد الأخ عبد الرؤوف الروابدة وكثير من الاخوان اللي في المجلس.

اصوات : اقتراح معدل.

معالي رئيس المجلس : اقتراح المعدل، حسب النص اللي قدمه الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة ، من يوافق من المجلس على هذا التعديل ؟

أقرأ لنا النص بأخ عبد الرؤوف.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : شكرا معالي الرئيس ، على ان يتم نقل كل منهم اليها ، وتعيينه فيها بالراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤه من حيث المؤهل والخبرة وتاريخ التعيين في الجهة التي نقل اليها.

معالي رئيس المجلس : هذا الاقتراح ، من يوافق عليه يرفع يده مشكورا، عد الايدي، ليس اجماع، موافقة بالاكثريه.

نأتي للشق الثاني من المادة ، مطروح الشق الثاني للمادة، السيد الدكتور حسني الشيباب ، تفضل.

السيد حسني الشيباب : الفقرة (ب) بتعدى اذا تعدى نقل اي من الموظفين والمستخدمين العاملين إلى آخره، نحن تعلم انه هناك البعض من الاخوة الموظفين سواء كانوا مهندسين او غير مهندسين الذين يشكون من انهم لم يوظفوا بعد، انا اعتقد ان هذه الهداية للفقرة قد تكون سببا للتدريج بعدم ايجاد وظيفة لهم في الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ)، وبالتالي كي نتجنب هذا اللبس وتجنب إمكانية التذرع بهذا النص ، اقترح شطبه اذا تعدى نقل اي موظف من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس.

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٢/١/١٩٩٠ ميلادية

دولة رئيس الوزراء : من ناحية واقعية معالي الرئيس، تم النقل للكل وخلص، ما تم ناس بدون نقل ، هذه بس للمدير العام واخذ استحقاقاته القضية منتهية ، مالي مشكلة الان على الاطلاق في هذا الموضوع صحيح لنلا ان الموظفين يروحوا بدون شيء ويطبق عليهم موضوع التعويض، عادة موظف تنتهي المؤسسة والشركة عندئذ يعوض المرحون ، لنلا يجد نلسم من دون شغل ، وضع هذا القانون واستوعبوا وانتهت المشكلة، فقط هذه الفقرة (ب) في موضوع المدير كانت ، وضعت على اساس انه مالي مثيل للمدير، واخذ تعويضه وانتهت القصة ما في ظل في موضوع يعني ، شكرا.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار : الحقيقة ان في عدد من الموظفين لم تطبق عليهم المادة (الرابعة/فقرة أ) معنى انهم لم ينتقلوا.

معالي رئيس المجلس : الان بعد تطبيق هذا القانون ، خلس الان بيسير تطبيق عليه

السيد فخري قعوار : معالي الرئيس لو تكرمت علي بإعطائي الكلام واسمح لي ان اتم، الفقرة الثانية هي في الحقيقة في جوهرها عملية فصل منظمة حسب قانون العمل والعمال، فهناك اجراءات للفصل ولا داعي للذكر هذا الهند بكامله، لان قانون العمل والعمال سوف يطبق على هؤلاء في حالة فصلهم ، فهم يستحقون مكاناتهم وكامل تعويضهم، ولذلك اذا الغيت هذه المادة فسوف يكون من حق الذين لم ينتقلوا ان تطبق عليهم الفقرة السابقة، وبالتالي يجري عملية نقلهم، ولا لزوم للذكر الفقرة (ب) اخلاقا.

معالي رئيس المجلس : الدكتور حسني الشيباب .

السيد حسني الشيباب : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة انا اشكر دولة الرئيس على التوضيح الذي تفضل به بانه قد تم تعيينهم ، وهذا يريحهم ويريح النواب من مراجعته ، لكن اذا كان قد تم تعيينهم فلا ادري ضرورة بقاء الفقرة ، الحقيقة الجزء الاخير من السطر الثاني بقي بالفرض الذي اشار اليه دولة الرئيس، وهو ان طلب هو من اللجنة المنصوص عليها فيه، انا معتقد ان الجزء الاول يجب ان يحذف خاصة وان قد تم تعيينهم ، او ان يبقى الباب مفتوحا له، هو ان يطلب من اللجنة عدم ترقيته واستحقاقاته.

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء : ارجوا ان تنتبه ان هذا القانون قانون مؤقت، يعني كان يوجب هذه المراد تم الاجراءات يعني، يعني مش قانون جديد الان بدنا نطبقه، لا قانون مؤقت من (١٠/٢٤) وطبق، فنريد ان القانون المؤقت حسب مادة الدستور ان يوافق عليه المجلس او يعدله او الى اخره، ولكن تطبيقاته التي تم بالنقل وال... الخ تم يوجب هذه المراد كقانون مؤقت ، يمكن في ليس عند بعض الاخوان في المراجعات ان في موظفين انفصلوا لم ينفصلوا يوجب هذا القانون لأ ، عندما كانت المؤسسة كاملة وفصلهم المدير العام حسب صلاحياته ، وفدول لا يدخلوا ضمن هذا القانون نتيجة حل

هكذا من الأفضل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى للمنتدعة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

هذه المؤسسة، فصلوا حسب الانظمة عندما كانت المؤسسة قائمة واخذوا تعريضاتهم وانتهت اظن (ثمانين) موظفين، لم يفصلوا حسب هذا القانون هو الذي نقل الموظفين الى الدوائر والمؤسسات الأخرى، وهو الذي يقول ان نعطي تعويض كيت وكيت واعطي التعويض بموجب الفقرة (ب) وهي اعمال القانون بتحويله الى قانون دائم، هذا هو الموضوع، وليس مشروع هذا، هذا قانون مطبق من (٢٤-١٠) وشكرا.

معالي رئيس المجلس : الان عبد الحفيظ.

السيد عبد الحفيظ علاوي : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس الحقيقة يعني مع احترامي لكل ما قيل وثقتنا والمصادقية الكاملة لي قيل ، لكن الحقيقة لو فرضنا اذا طبقنا هذه المادة ، ان موظف واحد تعذر تعيينه بسبب من الاسباب او كان هنا ببيكون القانون متكاملا على الحقيقة لحرمانه من امور لم يحرم منها زملاؤه ، لذلك الحقيقة انا ارى ومع الدكتور حسني ، ان السطر الاول من الفقرة يلغى ، نقول نستبدلها نقول اذا طلب هو ، اذا طلب ، اما ان تعذر حقيقة ليس لنا معايير محددة للتعذر ، فتصبح مجالاً للاجتهاد ، وقد يدخل منها على مصلحة الموظف فانا اقترح حذف هذه العبارة.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي : معالي الرئيس ، الحقيقة انا كنت اقترح التصويت على المادة كما وردت وخاصة ان القوانين المؤقتة تتخذ في ظل اجراءات حتى ولو الغينا القانون تبقى الاجراءات التي اتخذت في ظل القانون المؤقت صحيحة ، فلذلك طالما دولة الرئيس قال ان كل الموظفين سويت اوضاعهم معنى ذلك الاجراءات التي تمت في ظل هذا القانون المؤقت صحيحة دستورية ، لذلك انا اقترح اختصاراً للوقت التصويت على هذه الفقرة كما وردت ، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : من يوافق على هذه الفقرة؟

بالاكثارية (المادة كاملاً نالت الاكثارية) ، المادة التالية السيد المقرر.

السيد المقرر محمد ابو الفارس :

المادة ٥- تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة (٤) من هذا القانون حصر الموجودات والتجهيزات والاموال العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة وتعمل على توزيعها وفقاً لاحكام المادة (٣) من هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : مطروح للنقاش من يوافق عليها ، من يوافق على هذه المادة؟ الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : المادة التالية سيدي

السيد المقرر محمد ابو الفارس :

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى للمنتدعة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

المادة ٦- لمجلس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لمعالجة اي امر ينشأ من الأمور المتعلقة بتصفية مؤسسة اعمار العاصمة فيما لم يرد نص بشأنه في هذا القانون ويكون قراره غير قابل للطعن لدى اي جهة قضائية او ادارية.

معالي رئيس المجلس : مطروحة على المجلس الكريم ، الدكتور عبد الله النسر والدكتور احمد العبادي.

السيد عبد الله النسر : معالي الرئيس ، هذا اول قانون يعرض على هذا المجلس ، فيه ان يكون القرار غير قابل للطعن ، امام اي جهة قضائية او ادارية ، واقترح ان يشطب عجز هذه الفقرة ، التي بتحصى القرارات عن الطعن امام اي جهة قضائية او ادارية.

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء : بنتي على الشطب يعني اذا بحق لي التثنية وتشطب.

معالي رئيس المجلس : المادة السابعة السيد المقرر.

السيد المقرر محمد ابو الفارس :

المادة ٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : القانون برمته معروض على المجلس ، هل يوافق المجلس الكريم على القانون ؟ الموافق يرفع يده ومع الشكر.

السيد الامين العام : بالإجماع وهذا هو نص القانون الذي قرر المجلس الغاء :

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩

قانون مؤسسة اعمار العاصمة

المادة ٨- يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٨٩) وعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٩- يلغى (قانون مؤسسة اعمار العاصمة) رقم (١٨) لسنة ١٩٧٩ كما تلغى المؤسسة نفسها.

المادة ٣- أ- تصلى الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة والإلتزامات المترتبة عليها وفقاً لما يلي:

١- تؤول ملكية مجمع الشاسوغ ومجمع شارع الأمير محمد بما فيهما من موجودات الى كل من المؤسسة الأردنية للاستثمار وبك الامكان وتسجل باسميهما مناصلة ، كما تؤول لهاتين الجهتين الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في المجمعين المشار اليهما.

٢- تؤول باقي اموال المؤسسة الى امانة عمان الكبرى ، كما تؤول اليها جميع الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في تلك الاموال .

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

٣- تتحمل أمانة عمان الكبرى تسديد التزامات ترتبت على مؤسسة اعمار العاصمة بما في ذلك اسناد القرض التي اصدرتها.

ب- تدفع المؤسسة الاردنية للاستثمار وبناك الاسكان لامانة عمان الكبرى مبلغ (٩٠٠.٠٠٠) تسعماية الف دينار بالتساوي بينهما وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من نفاذ هذا القانون.

المادة ٤- أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحتفظ الموظفون والمستخدمون العاملون في مؤسسة اعمار العاصمة عند العمل باحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية وينقلون للعمل الى كل من امانة عمان والمؤسسة الاردنية للاستثمار وبناك الاسكان بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب لجنة تضم ممثلين عن الجهات الثلاث المشار اليها، وتعتبر خدماتهم في المؤسسة جزءا من خدماتهم لدى اي جهة من تلك الجهات يتم نقلهم اليها واستمرارا لتلك الخدمات، على ان يتم نقل كل منهم وتعيينه فيها بالراتب والملاوات التي يستحقها نظراؤه من حيث المؤهل والخبرة وتاريخ التعيين في الجهة التي نقل اليها.

ب- اذا تعذر نقل اي من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الوجه المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة، او طلب هو من اللجنة المنصوص عليها فيها انها خدماته وتسوية حقوقه، تدفع له جميع استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأة التي تحددها اللجنة، وذلك وفقا للتشريعات والنظم والتعليمات المطبقة على موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها.

المادة ٥- تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة (٤) من هذا القانون حصر الموجودات والتجهيزات والاموال العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة وتعمل على توزيعها وفقا لاحكام المادة (٣) من هذا القانون.

المادة ٦- لمجلس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لمعالجة اي امر ينشأ من الامور المتعلقة بتصفية مؤسسة اعمار العاصمة فيما لم يرد نص بشأنه في هذا القانون.

المادة ٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : شكرا ، السيد الأمين العام

السيد الأمين العام :

السيد المقرر :

٣- قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية. وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة.

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية

نظرا لالغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة الاردنية وما ان عبارة (القائد العام) قد وردت في الكثير من القوانين المعمول بها ، فكان لابد من الغاء هذه العبارة والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس هيئة الاركان العامة) وكذلك فكين رئيس هيئة الاركان العامة من ممارسة الصلاحيات التي كان يارسها القائد العام والمنصوص عليها في تلك القوانين فقد وضع القانون المرفق .

معالي رئيس المجلس : القانون ، السيد ليث شبيلات ،

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، اود ان اطرح سؤال استفسار لدولة وزير الدفاع عن الاسباب الموجبة لهذا القانون ، قيل ان منصب القائد العام قد الغي ، هل هذا من مقتضيات حل هنالك فوائد لالغاء هذا المنصب ، ما هي الاسباب لالغاء هذا المنصب ؟

اما ان المناصب يعمل بها ، او تخلق ، تفصل ، وتلقى حسب الاشخاص الذين تريد ان نعينهم . وشكرا

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس كما يعلم الاخوان ، انه مش في اول مرة يمكن رئيس اركان بدون قائد عام سبق ذلك اكثر من مرة ، هو موضوع تنظيمي في القوات المسلحة فيوم يكون قائد عام ورئيس هيئة اركان ، يمكن في توزيع في الصلاحية اذا ما في قائد عام ، يحل رئيس الاركان كأكبر منصب في القوات المسلحة ويأخذ الصلاحيات كاملها التي كان منصوص عليها في القوانين ، وهي من صلاحيات القائد العام ،

فالان منصب القائد العام ملغى ، كأي اجراء آخر عندما تلغي مؤسسة تلغي صلاحياتها ، تلغي فرضا منصب من المناصب في اي مؤسسة او في وزارة او الى آخره ، او تلغي وزارة فرضا ، وتعطى الصلاحيات كما تعمل الان في موضوع وزارة التعليم العالي لتعيد الي مجالس الامناء والى آخره ، فسبق قبل هذه المرة وليست المرة الوحيدة ، كان في قائد عام ، وفي رئيس هيئة اركان ، فالان ستعيد الصلاحيات حسب هذا القانون اينما ورد اسم القائد العام فقط يرد اسم رئيس هيئة الاركان ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الزميل نواز الخلفات

السيد نواز الخلفات : الاستفسار حول اسباب الموجبة ، انه ستعطى صلاحيات القائد العام لرئيس هيئة الاركان العامة ، السؤال الصلاحيات السابقة لرئيس هيئة الاركان العامة ، هل سيحتفظ

هكذا من المأمور

بها ؟

السؤال الثاني ، أو هل سيتم توزيع جزء من هذه الصلاحيات الى من دونه في المناصب ؟

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء ،

دولة رئيس الوزراء : عفوا ، الصلاحيات موزعة ولكن فرضا على سبيل المثال ، ليس على سبيل الحصر ، افترض ان القائد العام هو الذي يترأس لجنة الضباط العليا ، فيه لجنة اسمها لجنة الضباط العليا ، الان يترأسها في موضوع هذا رئيس هيئة الاركان ، ام رئيس هيئة الاركان احنا لا نتعرض هنا لصلاحيات رئيس هيئة الاركان نحن عم نتعرض انه الصلاحيات القائد العام تضاف الى رئيس الاركان فقط ، لان منصب القائد العام مش موجود الان ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر محمد ابو فارس :

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٩) ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٩/١٢/١٩

معالي رئيس المجلس : موافق المجلس الكريم ، السيد المقرر :

المادة ٢-١. تلغى عباد (القائد العام) حيثما وردت في جميع القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية ويستعاض عنها بعبارة (رئيس هيئة الاركان العامة)

ب. يارس (رئيس هيئة الاركان العامة) او من ينوب عنه خطيا جميع المهام والصلاحيات التي كان يارسها (القائد العام) في اي من القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية .

معالي رئيس المجلس : المادة الثانية/ السيد احمد عويدي العبادي .

السيد احمد عويدي العبادي : حقيقة بس فقرة (ب) من المادة الثانية ، ياريت ان تضاف في اي من القوانين او التعليمات المعمولة بها في القوات المسلحة ، كلمة التعليمات ، وشكرا ،

معالي رئيس المجلس : الدكتور احمد الحاج ،

السيد محمد احمد الحاج : اقترح ان نضيف الى (ب) بالاضافة الى الصلاحيات التي كانت مخولة له من قبل ، تحصيل حاصل .

معالي رئيس المجلس : السيد نايف الخليل ، عندك وجهة نظر .

السيد نايف الخليل : اعتقد ان كلمة مهام والصلاحيات هي كافية وواقعية ، ولا لزوم للاضافات على هذه المادة ، لان القائد العام سواء كان قائدا او رئيس للاركان ، ما دام اخذ الصلاحيات تامة ، المذكورة في القوانين والانظمة والتعليمات والمهام والصلاحيات فهذا كافي ، ولا لزوم لأي تغيير على هذه المواد ، والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس : الان القانون برمته ، هل يوافق المجلس الكريم على الغاء القانون ؟
الجميع : موافقون .

وهذا هو نص القانون الذي قرر المجلس الغاء

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية .

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٩) ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/١٢/١٩ .

المادة ٢-١. تلغى عبارة (القائد العام) حيثما وردت في جميع القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية ويستعاض عنها بعبارة (رئيس هيئة الاركان العامة) .

ب- يارس (رئيس هيئة الاركان العامة) او من ينوب عنه خطيا جميع المهام والصلاحيات التي كان يارسها (القائد العام) في اي من القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام

السيد الامين العام : ٣. قرار اللجنة الادارية رقم ٢ تاريخ ١٩٩٠/١/١٠ بشأن بعض الاقتراحات والشكاوي .

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة الادارية السيد المقرر ليث شبيلات .

بسم الله الرحمن الرحيم

قوار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/١٠ برئاسة سعادة السيد جمال الخريشا وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد ليث شبيلات واصحاب السعادة الاعضاء :

سلطان العدوان ، نادر الظهيرات ، محمد علي الدردور ، فخري لغوار ، نواف الخوالدة ، محمود الهويمل ، ذيب انيس ، عبد الرحيم العكور ، زياد ابو ملحوظ ، زياد الشويخ ، يعقوب قرش . ونظرت اللجنة فيما يلي :-

(١) الشكرى رقم (١١) المقدمة من اتحاد الكتاب والادباء الاردنيين حول الطلب الذي وقعه عدد من النواب بخصوص حل رابطة اتحاد الكتاب ، وبعد التداول والاطلاع على قرار الحكومة باعادة رابطة الكتاب الذي تم اثناء الاجداد لطلب المناقشة الموقع عليه (٣٧) نائبا ، فان اللجنة ترى ان الموضوع الاساسي الوارد في طلب المناقشة وهو اعادة رابطة الكتاب الى وضعها الاصلي قد تم ، لذلك لا حاجة للاستمرار في طلب المناقشة الموقع عليها من الزملاء النواب .

هكذا من المأخوذ

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

(٢) الاقتراح رقم (١) المقدم من سعادة النائب السيد احمد عويدي العبادي بخصوص اوضاع الصحافة والصحفيين ، وتوصلت اللجنة الى ان هذا الاقتراح يندرج موضوعه تحت طلب مناقشة حسب ما جاء في حيثيات الاقتراح ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم باعادة الاقتراح الى مقدمه لكي يتقدم ان شاء مع تسعة زملاء آخرين على الاقل لطلب مناقشة حسب المادة (١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) من النظام الداخلي .

(٣) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٢) المقدم من اربعة عشرة نائباً بخصوص اقرار يوم وطني للتضامن مع الانتفاضة وتوجيه نداء الى برلمانات العالم للتذكير بالانتفاضة ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم باحالة موضوع اليوم الوطني الى لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، حيث ان الشق الثاني (البنداء) قد تم اتخاذ قرار فيه من المجلس وتم تنفيذه

(٤) اطلعت اللجنة على الفقرة (ب) من الاقتراح رقم (٣) والمقدم من اربعة عشر نائباً والمتعلق بتشكيل لجنة لتطوير الجهاز القضائي وتطوير التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية ، فقد سبق ان احيل الى اللجنة القانونية .

(٥) اطلعت اللجنة على الفقرة (أ) من الاقتراح (٣) والمقدم من اربعة عشر نائباً والمتعلق بالغاء الاحكام العرفية وقانون الدفاع وتوصي اللجنة المجلس الكريم باحالته الى لجنة (الحريات العامة وحقوق المواطنين) علماً بان الفقرة (ب) من الاقتراح قد احالها المجلس الى اللجنة القانونية.

(٦) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٤) المقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم حول تشكيل لجنة لبحث التطوير الحضري ، حيث ان مجموعة من الزملاء من نواب المناطق المعنية بالتطوير الحضري قد بدأ باتصالات واجتماعات مع معالي وزير الاشغال العامة والاسكان والقائمين على دائرة التطوير الحضري ، فان اللجنة توصي بحفظ هذا الاقتراح بصيغته العامة بانتظار تبلور اقتراحات محددة من الزميل مقدم الاقتراح او الزملاء الاخرين حول هذا الموضوع الهام على ضوء دراستهم ومناقشتهم مع المسؤولين المعنيين حيث قررت دمج الاقتراحات رقم (٩) و(١٠) والمقدمان من سعادة النائب السيد سلامة الغوري ، والشكوى رقم (١٥) والمقدم من السيد احمد عبد القادر حيث انهما يتعلقان في نفس الموضوع .

(٧) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٥) والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالله الزبيقات بخصوص (استحداث مكتب للشكاوي داخل مجلس النواب يقوم بالاشراك عليه عدد من النواب حيث رأت اللجنة ان هذا الموضوع هو من اختصاصاتها حسب النظام الداخلي لمجلس النواب واللجنة تنظم نفسها بالشكل الذي يسهل استيعاب الشكاوي واتخاذ الاجراءات المناسبة. (٨) اطلعت اللجنة على اقتراح رقم (٦) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بخصوص عدة مواضيع منها :
أ - فيما يخص الاقتراح بفتح فرع كلية جغرافية زراعية في محافظة الحرق وكلية مجتمع ، احالة

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الاقتراح الى لجنة التربية والتعليم .

ب - فيما يخص الاقتراح بالمكرهه الصحية التي تسببها محطة التنقية في الحربة السراء ، احالة الاقتراح الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة .

ج - فيما يخص رفع حظر عن الابار الارتوازية ، احالة هذا الاقتراح الى (اللجنة الزراعية)

(٩) اطلعت اللجنة في الاقتراح رقم (٧) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بخصوص تفويض الاراضي في عطل الرصيفة والزرقاء والتي تعود ملكيتها لعشائر الحلاللة والزواهرة ، حيث قررت اللجنة ان توصي المجلس الكريم احوالها الى اللجنة الادارية .

(١٠) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١١) المقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي بخصوص تشكيل لجنة من المجلس باسم لجنة الامن والدفاع والقوات المسلحة ، ترى اللجنة ان هذا الموضوع يعود الى المجلس وليس الى اي لجنة من لجانه ، لذا توصي اللجنة المجلس الكريم ببحث هذا الموضوع في المجلس .

(١١) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٢) المقدم من اربعة نواب بخصوص واقع الوحدات الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية وترى اللجنة ان الموضوع يختص باللجنة الادارية من حيث انه متعلق بالاجراءات الادارية لتوزيع الوحدات الزراعية ، قررت تشكيل لجنة فرعية من اعضائها برئاسة سعادة النائب سلطان العدوان وعضوية كل من :-

١ - سعادة السيد عبد الرحيم العكور.

٢ - سعادة السيد نادر الظهيريات.

٣ - سعادة السيد محمود هريمل.

٤ - سعادة السيد محمد علي درودر.

(١٢) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٣) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد بشأن بناء مستشفى في لواء عجلون ، قررت اللجنة تحويله الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة.

(١٣) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٤) المقدم من سعادة السيد جمال حداد بشأن انشاء كلية زراعية في لواء عجلون) قررت اللجنة تحويله الى لجنة الشؤون الزراعية.

(١٤) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٤) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد بشأن تحويل لواء عجلون الي محافظة حيث قررت اللجنة تحويله الى اللجنة الادارية.

(١٥) اطلعت اللجنة على الشكوى رقم (٧) المقدمة من المواطن يوسف ابو لادي طالبا الحصول على بطاقة صفر او السماح له بالاقامة في البلاد بجانب زوجته، ولما كان موضوع الشكوى عاما فقد دعت اللجنة معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية لحضور اعمال اللجنة لشرح الاجراءات ومناقشة اعضاء اللجنة فيها ، حيث اعتذر معالي وزير الداخلية بسبب فرق

هكذا من الأفضل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

طارىء، وحضر عطوفة السيد سلامة حماد أمين عام الوزارة وتم استغلال وجود السيد سلامة حماد لكي تستمع اللجنة الى ايجاز ومعلومات حول الاجراءات التي تتبعها وزارة الداخلية في موضوع البطاقة الخضراء والصفراء، وترك نقاش الموضوع من الناحية السياسية لجلسة يحضرها معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وحيث ان الموضوع يهم لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة بالاضافة الى هذه اللجنة، توصي اللجنة بان يبحث موضوع الاجراءات التي تبحث لك الارتباط في جلسة مشتركة للجنة الادارية ولجنة فلسطين يحضرها معالي وزير الداخلية.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الامة

اللجنة الادارية

هاني خير

السيد المقرر

(١) الشكوى رقم (١١) المقدمة من اتحاد الكتاب والادباء الاردنيين حول الطلب الذي وقعه عدد من النواب بخصوص حل رابطة اتحاد الكتاب الذي تم اثناء الاعداد لطلب المناقشة الموقعة عليه من (٣٧) نائباً فإن اللجنة ترى ان الموضوع الاساسي الوارد في طلب المناقشة وهو اعادة رابطة الكتاب الى وضعها الاصلي قد تم، لذلك لا حاجة للاستمرار في طلب المناقشة الموقع عليها من الزملاء النواب.

معالي رئيس المجلس : هل موافق المجلس الكريم على ذلك ؟
الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات :

(٢) الاقتراح رقم (١١) المقدم من سعادة النائب السيد احمد عويدي العبادي بخصوص اوضاع الصحافة والصحفيين، وتوصلت اللجنة الى ان هذا الاقتراح يندرج موضوعه تحت طلب مناقشة حسب ما جاء في حيثيات الاقتراح، وتوصي اللجنة المجلس الكريم باعادة الاقتراح الى مقدمه لكي يتقدم ان شاء مع تبسعة زملاء آخرين على الاقل لطلب مناقشة حسب المادة (١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) من النظام الداخلي.

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

السيد المقرر ليث شبيلات :

(٣) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٢) المقدم من اربعة عشر نائباً بخصوص اقرار يوم وطني للتضامن مع الانتفاضة وتوجيه نداء الى برلمانات العالم للتذكير بالانتفاضة، وتوصي اللجنة المجلس الكريم باحالة موضوع اليوم الوطني الى لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة، حيث ان الشق الثاني (النداء) قد تم اتخاذه قرار فيه من المجلس وتم تنفيذه.

معالي رئيس المجلس : هذا القرار، قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم، للموافقة من يوافق عليه؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات : (٤) اطلعت اللجنة على الفقرة (ب)، هلها حقبة زيادة جاي في (٥) ايضاً نقرأ، اطلعت اللجنة هذا (٤) مش صحيح، يمكن الغاء (٤) حيث انه وارد في (٥) موجود فقرة (ب)، خليني اقرأ (٥) اذا اضربنا نرجع (٤) نرجع لها.

معالي رئيس المجلس : طيب.

السيد المقرر ليث شبيلات :

(٥) اطلعت اللجنة على الفقرة (أ) من الاقتراح رقم (٣) والمقدم من اربعة عشر نائباً والمتعلق بالغاء الاحكام العرفية وقانون الدفاع وتوصي اللجنة المجلس الكريم باحالته الى لجنة (الحريات العامة وحقوق المواطنين) علماً بان الفقرة (ب) من الاقتراح قد احالها المجلس الى اللجنة القانونية هذا غلط رقم (٤).

معالي رئيس المجلس : هذا اقتراح المقدم من اللجنة.

السيد ليث شبيلات : اربعة يعني (ملفية).

معالي رئيس المجلس : لا انا بتكلم على (٥) (اربعة) تلفيها، وتكلم عن (٥)، السيد عبد الرؤوف الروابدة.

معالي وزير الاشغال العامة والإسكان: قرار اللجنة الادارية يقرأ علنوه ويذره، وبغير المجلس ما يشاء، شكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات : لا آسف، (٤) وارد، اعيد قراءة (اربعة) وارد لأنه يخص موضوع آخر، (٤) اطلعت اللجنة على الفقرة (ب) من الاقتراح رقم

معالي رئيس المجلس : ثلاثة.

السيد المقرر : شبيلات: اقتراح رقم في غلط لي العامة اذا سمحت، في غلط تحت في

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

(٥) علما بأن الفقرة (ب) من اقتراح رقم (٣) يعني في غلط في الترقيم،

معالي رئيس المجلس : ماضي ماضي تفضل،

السيد المقرر ليث شبيلات: على كل نحن نقرر موضوع أن شاء الله، نحن نقرر موضوع إذا أمرتم، وتصحح الأمانة العامة الأرقام،

(٤) اطلعت اللجنة على الفقرة (ب) من الاقتراح (٣) والمقدم من أربعة عشر نائباً والمتعلق بتشكيل لجنة لتطوير الجهاز القضائي وتطوير التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية، فقد سبق أن أحيل إلى اللجنة القانونية.

ما في داعي لقرار، ما في داعي لقرار منا، أحيل إلى اللجنة القانونية، ما في داعي لتوصية

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(٦) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٤) المقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم حول تشكيل لجنة لبحث التطوير الحضري، وحيث أن مجموعة من الزملاء من نواب المناطق المعنية بالتطوير الحضري قد بدأوا باتصالات واجتماعات مع معالي وزير الأشغال العامة والإسكان والقائمين على دائرة التطوير الحضري، فإن اللجنة توصي بحفظ هذا الاقتراح بصيغته العامة بانتظار تبلور اقتراحات محددة من الزميل مقدم الاقتراح أو الزملاء الآخرين حول هذا الموضوع الهام على ضوء دراساتهم ومناقشاتهم مع المسؤولين المعنيين حيث قررت دمج الاقتراحين رقم (٩) و (١٠) والمقدمان من سعادة النائب السيد سلامة الغوري، والشكوى رقم (١٥) والمقدم من السيد أحمد عبد القادر لتعلقهما في نفس الموضوع

كل مواضيع التطوير الحضري اجملت وشبه كلت طالما أن النواب زملاء النواب يراجعون الآن ويتطلعون على الموضوع، نتوقع منهم أن يقدموا اقتراحات محددة،

معالي رئيس المجلس : السيد سلامة الغوري،

السيد سلامة الغوري: الاقتراحين رقم (٩) و (١٠) موضوعين مختلفين، أحدهم فعلاً للتطوير الحضري، زي ما تفضل سعادة الأخ، لكن الموضوع الآخر يتعلق بأراضي وأمالك الدولة، ليس موضوع مندمج في نفس الموضوع، شكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد ليث شبيلات

السيد المقرر ليث شبيلات: لا، علمي أن الاقتراح الآخر يارد من سعادة النائب حول أراضي الزرقاء، وأدرجناه في موضوع آخر، طلبنا أن يحال إذا كان الموضوع يخص أراضي الزرقاء، فقد طلبنا من المجلس أوصينا المجلس أن يعيد هذا الموضوع إلى اللجنة الإدارية لبحثه،

معالي رئيس المجلس : شكراً، مافي تناقض حقيقية، مافي تناقض هو حب يوضحلك انه

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

اقتراح واحد.

السيد ليث شبيلات: إذا تبين ذلك أخي النائب، ندرجه في الموضوع الذي يحال إلى اللجنة.

معالي رئيس المجلس : مطروح الآن هذا القرار على المجلس الكريم، هل يوافق عليه؟

السيد ليث شبيلات: شكوى شكوى.

معالي رئيس المجلس : المادة التالية السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات :

(٧) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٥) والمقدم من سعادة النائب السيد عبد الله الزريقات

بخصوص (استحداث مكتب للشكاوى داخل مجلس النواب يقوم بالاشرف عليه عدد من النواب

حيث رأت اللجنة أن هذا الموضوع هو من اختصاصاتها حسب النظام الداخلي لمجلس النواب

واللجنة تنظم نفسها بالشكل الذي يسهل استيعاب الشكاوى واتخاذ الإجراءات المناسبة.

يعني قد تشكل من ضمنها لجان لتلبية هذا الطلب،

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا القرار؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات:

(٨) اطلعت اللجنة على اقتراح رقم (٦) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بخصوص عدة

مواضيع منها:

أ- فيما يخص الاقتراح بفتح فرع كلية جامعية زراعية في محافظة المفرق وكلية مجتمع، توصي

باحالة الاقتراح إلى لجنة التربية والتعليم.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

ب- فيما يخص الاقتراح بالمكرمة الصحية التي تسببها محطة التفتية في الخربة السمراء، احالة

الاقتراح إلى اللجنة الصحية والسلامة البيئية.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المتعقد يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

السيد المقرر ليث شبيلات:

ج- فيما يخص رفع حظر عن الآبار الأرتوازية، إحالة هذا الاقتراح إلى اللجنة الزراعية.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(٩) أطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٧) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بخصوص تفريش الأراضي في عطل الرصيفة والزرقاء والتي تعود ملكيتها لعشائر الخلايلة والزواهرة، حيث قررت اللجنة أن توصي المجلس الكريم إحالتها إلى اللجنة الإدارية.

معالي رئيس المجلس : اللجنة الإدارية.

السيد المقرر ليث شبيلات: نعم، نحن طلبنا منكم نعم، نحن كلجنة إدارية ننظر بإسكم إلى من حال هذه الأمور ونحن نستأذن منكم أن تعاد إلينا لكي ننظر فيها فقط.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(١٠) أطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١١) المقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي بخصوص تشكيل لجنة من المجلس باسم لجنة الأمن والدفاع والقوات المسلحة، ترى اللجنة أن هذا الموضوع يعود إلى المجلس وليس إلى أية لجنة من لجانه، لذا توصي اللجنة المجلس الكريم ببحث هذا الموضوع في المجلس.

معالي رئيس المجلس : مطروح هذا الرأي على المجلس الكريم؟ السيد نايف الحديدي.

السيد نايف الحديدي: في الواقع أن هذا الاقتراح، اقتراح طيب ويهدف إلى التعاون مع القوات المسلحة الأردنية والأمن العام، ونحن بدورنا أن تعاوننا معهم من الممكن أن نصرب بعض الأخطاء التي تحدث هنا وهناك، وبعض الشكايات التي مرت علينا قبل أسابيع، وخاصة الشكايات التي تتعلق بالملكين، فانا أقترح أن تنوجد هذه اللجنة وأن يكون اتصالها وليق مع دولة وزير الدفاع ومع عطوفة رئيس الأركان. هذا من ناحية، أما من الناحية الثانية، فالمجلس يريد أن يتطلع على التدريب والتأهيل والتسلح وهذا ضروري جداً، ونحن للمجلس أن نتعرف على جميع هذه الأمور التي قر بها القوات المسلحة والأمن العام، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس : الدكتور أحمد عزيدي العبادي.

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المتعقد يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

السيد احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، سبق وتقدمت بهذا الاقتراح أكثر من مرة، لما أراه من ضرورة قصوى وملحة لوجود مثل هذه اللجنة، وخاصة أن القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات أجهزة وطنية وهامة، ويجب أن تكون هنالك علاقة وثيقة بين الاطلاع على نشاطاتها وميزانيتها وآمالها وبين المجلس الكريم، لذا فإني أتي على هذا الاقتراح، ونأمل من الزملاء أيضاً أن يوافقوا عليه. وشكراً

معالي رئيس المجلس : السيد سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي : الحقيقة إذا أخذنا بتوصية اللجنة الإدارية معنى ذلك، أن اللجنة توصي بتشكيل لجنة للدفاع، ويجب أن تعرض على جدول أعمال المجلس في الجلسة القادمة فلذلك التي تعرض في الجلسة القادمة ثم نناقش جدوي هذه اللجنة من عدم جدواها. وشكراً

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس، طبعاً موضوع تشكيل اللجان حق يعود إلى المجلس الكريم، ولكن بهذه المناسبة وما ذكره النائب المحترم نايف الحديدي، أقول بأن هنالك برنامج يوضع الآن في القيادة العامة للقوات المسلحة من أجل أن يقوم المجلس الكريم، بزيارة إلى القوات المسلحة وإلى القيادة العامة، ليطلع على كافة الأمور المتعلقة والتي يرغب وكان قد رغب في جلسات سابقة وذكرها كثير من أعضاء المجلس الكريم، سواء كان على مستوى موازنة القوات المسلحة أو على مستوى التدريب أو على مستوى المهام المنقولة إلى هذه القوات وردف هذه الزيارة إلى القيادة الزبارة إلى وحدات عسكرية سواء على مستوى سلاح الجو الملكي الأردني أو أي مستوى آخر تنظمه القيادة العامة للقوات المسلحة إلى مجلسكم الكريم، وكذلك أيضاً للأمن العام، أن شاء الله خلال الأسبوع القادم أو نهاية هذا الأسبوع أو الأسبوع القادم غالباً، فهناك زيارة موسعة للأخوة أعضاء المجلس الكريم للاطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالقوات المسلحة والأمن العام. وشكراً

معالي رئيس المجلس : بالنسبة إلى هذا الاقتراح، الآن أتي عليه، فهل يرى المجلس الكريم أن يطرح على جدول الأعمال في الجلسة القادمة،

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(١١) أطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٢) المقدم من أربعة نواب بخصوص واقع الوحدات الزراعية في منطقة الأغوار الجنوبية وترى اللجنة أن الموضوع يختص باللجنة الإدارية من حيث أنه متعلق بالإجراءات الإدارية لتوزيع الوحدات الزراعية، وقررت تشكيل لجنة فرعية من أعضائها برئاسة سعادة النائب سلطان العدوان وعضوية كل من :-

١- سعادة السيد عبد الرحيم العكور.

هكذا من الأصل

٢- سعادة السيد نادر الظهيرات .

٣- سعادة السيد محمود هويل .

٤- سعادة السيد محمد علي درودر .

لبعث الموضوع وتقصي الحقائق

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا ؟ السيد عبد الرؤوف تفضل نقطة نظام تفضل .

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : الحقيقة اللجنة الادارية قللك ان تعيدها ، احالتها المجلس ، حسب ما اورد سعادة المقرر قبل قليل ، وشكرا .

السيد ليث شبيلات : صحيح

معالي رئيس المجلس : لذلك هم يوصون بتشكيل لجنة ، الاستاذ مطير البستنجي السيد مطير البستنجي : لماذا لا تشمل الاغوار الشمالية مع الجنوبية حتى تحمم هذه القضية .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النور .

السيد عبد الله النور : الذي تفضل به الاستاذ البستنجي صحيح ، احنا قررنا في المجلس المرة الماضية ان يعدل الاقتراح ليشمل الاغوار برمتها ويعرض على اللجنة ، فاقترح سيدي اذن ، اطلمت اللجنة على الاقتراح رقم (١٢) المقدم من اربعة نواب بخصوص واقع الوحدات الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية ، ترى اللجنة ان الموضوع يختص باللجنة الادارية من حيث انه يقرر ، ويقرر المجلس ، ان تشمل الدراسة موضوع البحث كامل منطقة الاغوار ، لان هذا تقرر .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر اول شي لو سمحت يا اخ علي السيد المقرر ليث شبيلات : نقطة النظام التي وردت صحيحة .

معالي رئيس المجلس : وهي

السيد المقرر ليث شبيلات : يبدو اننا هنا يجب ان نقول ان نطالب المجلس ان يحال الى اللجنة الادارية واللجنة الادارية سوف تشكل هذه اللجنة ، ذاك امر يعود للجنة الادارية ، عندما يحال اليها ، اذا وافق المجلس الكريم ان يحال هذا الموضوع الى اللجنة الادارية ، لانه يتعلق في امور ادارية .

معالي رئيس المجلس : الدكتور علي

سماعة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : معالي الرئيس ، حقيقة شككت في هذا المجلس الكريم لجنة زراعية ، وارى ان هذا الموضوع انصف باللجنة الزراعية منه باللجنة الادارية ، لذلك اقترح ان يحال الى اللجنة الزراعية .

معالي رئيس المجلس : هذا رايه ، السيد المقرر لك وجهة نظر ؟

السيد المقرر ليث شبيلات : نعم ، الحقيقة التي تتطلع على الشكوى يرى انها تخص قرارات ادارية ، تذكر ان توزيع الاراضي وطريقة توزيع الاراضي ، هنالك امرا يستدعي النظر في الاجراءات الادارية ، وحسب نص النظام الداخلي للجنة الادارية لجنة اساسية من لجان المجلس وتنظر بالذات في هذه الامور ، ولم تنظر اللجنة من حيث فوائدها الزراعية وعدم فوائدها الزراعية ، المطلوب النظر فيمن اعطى ومن لم يعط ، ولماذا اعطى ولما لم يعط . هذا امر عائد الى اللجنة الادارية كما نفهمه .

معالي رئيس المجلس : السيد سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي : الحقيقة يبدو ان اللجنة الادارية تتلقى الاقتراح معدلا ، اذكر في هذا المجلس عدلنا الاقتراح ، كان الاقتراح الاغوار الجنوبية ، اقتراحنا حذف كلمة الجنوبية لتشمل الاغوار مطلقا ، وارجو قبل ان نختلف على ان نحيل الاقتراح ان نحذف كلمة الجنوبية ابدا ، ثم ارى ما يراه المقرر من ضرورة احالتها الى اللجنة الادارية ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : موافقون على هذا الكلام ؟

موافقون .

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : اذا يجوز لي ان اقترح ولا ادري ، انه في مسائل قانونية دقيقة في النص ، لانه عم ننظر على توزيع حدث بموجب قانون ، فانا اتطلع على مع الاحترام الكامل لكل عضو من اللجنة الادارية ، ارجو ان تستمعين ببعض القانونيين من اللجنة القانونية ، ليكون الامر من ناحية قانونية وتطبيق قانون السلطة ، لان في قوانين قانون توزيع وعدم الطعن وا ... الى آخره ، لست مطلع الان كاملا ، ولما ما اذكر قانون السلطة يحتاج الى قانوني ايضا مع اللجنة الادارية ، وهذا عائد الى مجلسكم الكريم ،

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر ليث شبيلات : مع الاحترام ما اللي تفضل به دولة الرئيس ، لان هذا المجلس يكامله يعالج القوانين وتصدر قوانين من عنده ، وكل من يحضر الى هنا حتى لو لم يكن قانونيا ، مع الوقت يصح له علاقة بالتقنين وهو يصدر القوانين .

ثانيا ، لا اعتقد ان اللجنة الادارية ستكون او ستمارس اي امر بعيدا عن المسؤولية بحيث تنسب اي امر يخالف القانون ، واذا اخطأت فبعلت ذلك ، فان هذا المجلس قليل بالرفض على اي اقتراحات ليست جديده وليست قانونية ولا توافق القوانين ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد نايف الحفيد ثم الدكتور احمد ثم محمد الملاونة ثم جمال

هكذا من الاصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٢/١/١٩٩٠ ميلادية
حداد.

السيد نايف الحديدي: بسم الله الرحمن الرحيم، اقترحت في حينه أيضا بما اني رئيس لجنة البادية والريف، اقترحت في حينه ان تضم منطقة البادية الى الاغوار الجنوبية والشمالية، يوجد وحدات في البادية، وهذه الوحدات يجب ان تضم الى

معالي رئيس المجلس: هو الاقتراح اللي جاء لهم ياخ نايف يتعلق في هذه المواضيع التي قررناها، لا يستطيعون ان يضيفوا معنا.

السيد نايف الحديدي: لا، انا اقترحت في حينه،

معالي رئيس المجلس: اذا تقدمتم باقتراح تضيفوه،

السيد نايف الحديدي: انا اقترحت في حينه في ذلك الوقت اقترحت

معالي رئيس المجلس: يبدو مش مكتوبة، مش مكتوبة نسيته.

السيد نايف الحديدي: يجب ان لا ينسى هذا الاقتراح، لان هذا الاقتراح مهم جدا.

معالي رئيس المجلس: الشيخ فيصل بن جازي،

السيد فيصل بن جازي: انا برأيي المتواضع اذا ضمت لجنة شؤون البادية والريف الى لجنة الاغوار انها ضاعت، يجب ان تبقى مثل ما هي، لجنة شؤون البادية والريف،

السيد المقرر ليث شبيلات: الموضوع مختلف

معالي رئيس المجلس: الدكتور احمد عويدي العبادي، كلكم جاييكم الدور،

السيد احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة كنا كما سبق وتقدم الزميل عبد الله النصور والزميل سليم الزعبي، في اننا شطبنا كلمة الجنوبية وبقيت كلمة مقتصرة على الاغوار، والحديث عن موضوع الوحدات الزراعية في الاغوار، حقيقة حديث مؤلم جدا لانه كل يوم او كل منطقة او كل فترة تصدر قرارات تناقض القرارات السابقة، فيصبح المواطن والمزارع في حيص بيص لا يدري ما له وما عليه، ويوجد وحدة الزراعة له لمدة سنة او سنتين ثم تصبح من ملك شخص اخر لا يسكن في الاردن ولا يعرف بالضبط اين مكانها،

معالي رئيس المجلس: احنا الآن القرار قرار اللجنة بالله يادكتور.

السيد احمد عويدي العبادي: بس اضيف كلمة واحدة، وكثر غيرك، كلمة واحدة وكثر غيرك.

معالي رئيس المجلس: تفضل،

السيد احمد العبادي: الحقيقة في هناك في منطقة الاغوار وجهات عشائرية، لاهالي بصيرا واهالي الشوبك، ويريدون استغلالها وبالتالي ارجوا ايضا ان تكون ضمن موضوع دراسة اللجنة الادارية وان يتحول الموضوع برمته الى اللجنة الادارية، مثل ما ذكر الزميل ليث شبيلات، شكرا.

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٢/١/١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس: السيد محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة فيما أعلم واثني على قول الزملاء، بان موضوع الوحدات الزراعية، الاقتراح عدل على ان يشمل فعلا جميع الوحدات الزراعية في الاغوار الشمالية والجنوبية، وايضا هناك نقطة تتعلق في المسيرة الفنية للوحدات الزراعية، وهل تؤدي فعلا دورها لتصل الى الهدف التي اسست من اجله او لا، لان هناك مغالطات كثيرة، واعتقد ان الامر يحتاج الى دراسة فنية ايضا بجانب دراستها من الناحية الادارية واقترح ان تشترك اللجنة الزراعية ايضا في بحث هذا الموضوع، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: السيد علي اللقيز.

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة في موضوع الوحدات الزراعية ولنا فيها خبرة ولديه، بالاضافة الى كونها حقا للجان او اعلان من الناس، تجاوزوا عليه، فأخذ منه هذا الحق او تصون حقه او زادوا عليه لاعتقادي هي امور تناقش السياسة الزراعية من خلال الوحدات الزراعية، ولذلك ارى ان الامر الصق باللجنة الزراعية وخاصة ان اعضاء اللجنة الزراعية لهم اهتمامات في هذا الموضوع، ولهم اطلاع ايضا من الناحية القانونية والناحية الادارية على توزيع هذه الوحدات، فهي تناقش قضية الزراعة من خلال وحدات الزراعية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سمير قعوار.

السيد سمير قعوار: شكرا معالي الرئيس، الصحيح ان هذا الموضوع من اهم المواضيع التي يمكن للمجلس بحثها، وعما تحكي عن لجنة من خمية، انا اوافق دولة الرئيس انه يحتاج هذه اللجنة لاخوان في المجال القانوني، لانه كلنا نعرف في التفاف على الأنظمة والقوانين في توزيع الأراضي، والمعروف انه في ناس كثير في الاغوار، أخذوا حقوق كثير أكثر مما يستحقوا واعتدوا على أموال الدولة، وفي ناس لحد هذا التاريخ من (خمس عشرة) سنة لم يأخذوا حقوقهم حتى هذا التاريخ، فلي هناك مواضيع كثيرة في سلطة وادي الأردن يجب ان تبحث، توزيع برضه توزيع وحدات السكنية والتنظيم، هذا موضوع كبير جدا، فانا يعتقد يجب ان تكون لجنة وتوسع صلاحياتها لتشمل هذه الأمور، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة انا بوافق على ما جاء على لسان دولة الرئيس كمان على ما تفضل فيه الدكتور علي القنبر ورضه الاستاذ ليث شبيلات، فأقترح تشكيل لجنة تضم اعضاء من اللجنة القانونية واطباء من اللجنة الزراعية واطباء من اللجنة الادارية،

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات: يعني نحن نخوض في تشكيل لجان، تشكيل اللجان بسبب لنا

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

تعثر في العمل عندنا لجان، اذا كنا نستطيع ان نحقق من خلال لجان العمل فنحن في الف خير، اما ان تشكل لجان اضافية، فذلك امر سيحرق المسيرة حسب رأيي، الشكوى المطروحة شكوى ادارية على، يشعبه بسوء توزيع، تصرفات ادارية غير سليمة، فهي من اختصاص اللجنة الادارية حسب النظام الداخلي، الآن نستطيع ان تشكل اي لجان اخرى لأي امور او مجال ايضا الى اللجنة الزراعية لدراسة الموضوع الزراعي، فيما يخص الموضوع الزراعي، قد تذهب لجنتان، لجنة تبحث الامور الادارية ولجنة اخرى تطلب الحضور لكي تبحث الفلسفة الزراعية وكل لجنة تبحث اختصاصها، اما ان يقال ان لجنة صغيرة او كبيرة، نحن نحيل حسب نقطة النظام التي اثارها الزميل عبد الرؤوف الروابدة، ان يحال، بعدل القرار بحيث يحال الى اللجنة الادارية، واللجنة الادارية تعالج ذلك على الاغلب بتشكيل لجنة، واذا اعطينا امور اخرى قد تكون تشكيل لجنتين، ايضا اتكلم عن الصلاحيات، النائب له صلاحيات المراقبة لا تحتاج ان يعطى صلاحيات اكثر او اقل، النائب عندما يدخل او لجنة نيابية عندما تدخل لتحقق في امر ما، لا يوقفها شيء، امام واجباتها الدستورية، وتضع في تقريرها كل ما تراه او كل ما ترى انه مناسب لعرضه على المجلس،

معالي رئيس المجلس: السيد احمد الكفراوي

السيد احمد الكفراوي: بسم الله الرحمن الرحيم، نظرا لكثرة الشكاوي في موضوع توزيع الاراضي الزراعية في مناطق الاغوار المختلفة في الشمالي والجنوبي والوسط، وكثرة تشابه الصلاحيات بين سلطة وادي الاردن وبعض البلديات في المناطق، لذلك اقترح ان تشكل اكثر من لجنة للنظر في هذه المواضيع، وتكون بين الزراعية والادارية لجنة للشمال وللوسط للجنوب ايضا، من اجل تفعيل دور هذه اللجان، او ان تكون الادارية مع الزراعية ايضا،

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات: سيدي، ارجو ان نلتزم بالنظام الداخلي وباسلوب عملنا، هنالك اقتراح مقدم من زملاء، حقيقة كل اضافة تجاوز يستطيع النائب ان يقدم اقتراحه، اما ان يبلور اقتراحه واذا به يصيح اقتراحا يبدأ بشكل وينتهي بشكل، لذلك أولا لا نستطيع معالجته، ان كان الزملاء عندهم اقتراحات اخرى، مجال وتدرس اللجنة بشؤون، فلان رأيت ان تقترح اضافة المهام الى مهام لجنة اخرى تضيقها، اما ان تدرس الموضوع على عجلة، اليوم هنا قد نصل الى قرارات خاطئة، اقترح فان كان عند الزملاء أي امور اخرى يشتكون منها، او يرون ان تضيق، يقترحون ذلك باقتراح برغبة يحال الى اللجنة الادارية لتدرسه وتوصي بشأنه،

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير الشؤون البرلمانية
سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الشكوى، والاقتراحات يحال الى اللجنة الادارية واللجنة الادارية اتخذت اجراء لاقام التحقيق وهذا الاجراء هو اجراء صحيح لذا اري ان يوافق المجلس على هذا الاجراء بانتهاء المناقشة

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

اصوات: نشئي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: اقتراحك بالضبط بالله يا ابو هارون.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الاصل صلاحية النظر في الشكاوي، والاقتراحات للجنة الادارية واللجنة الادارية اتخذت اجراء لاقام التحقيق، في هذا الاجراء، لذا اري اقرار هذا الاجراء وانتهاء المناقشة،

معالي رئيس المجلس: تشي عليها، الدكتور عوني البشير.

السيد عوني البشير: انا اشكر اللجنة الادارية، وانا مع اقتراح بتشكيل هذه اللجنة وخاصة انها راعت بانها وضعت سعادة النائب سلطان العدوان رئيسا لها، وهو رئيس اللجنة الزراعية، وفيها اعضاء من اللجنة الزراعية سعادة السيد نادر الظهيريات وسعادة السيد محمود الهريمل، فهي راعت هذه النظرة، وشكرا لك.

معالي رئيس المجلس: الآن، الاقتراح الذي وافق عليه عدد من الاخوان، من يوافق على هذا، واقتال باب النقاش والمواقفة على قرار اللجنة كما ورد، يا سيدي اضافة الاغوار الشمالية من يوافق عليها، الاغوار عامة، موافق كل المجلس على البحث في الاغوار العامة، ثم قرار اللجنة، من يوافق عليه؟ لأخلص الحديث فيها، في (عشرين) واحد مسجل عندي، يادكتور حسني في (عشرين) واحد) هي زي ما قال معالي الوزير، هي نوع من استكمال البحث وباتي الامر لكم،

معالي رئيس المجلس: من وافق من المجلس الكريم على قرار اللجنة الادارية، عد الاصوات بالله بعد تعديله طبعاً، موافقة بالأغلبية الساحقة المادة التالية السيد المقرر،

السيد المقرر ليث شبيلات:

(٢) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٣) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد بشأن بناء مستشفى في لواء عجلون، قررت اللجنة تحويله الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(١٣) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٤) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد (بشأن انشاء كلية زراعية في لواء عجلون) قررت اللجنة تحويله الى لجنة الشؤون الزراعية.

معالي رئيس المجلس: تفضل الدكتور حسني الشياح

السيد حسني الشياح: شكرا معالي الرئيس، في الحقيقة في اقتراح مشابه لادري كم وقته الآن، رقم (٨) بالضبط، وأحيل الى وزارة التعليم العالي وهو كان بالتحديد بخصوص انشاء كلية

هكذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

جامعية زراعية، وأرى أن هذا الاقتراح يحال إلى لجنة الشؤون الزراعية،

السيد ليث شبيلات: ما عندنا مانع

معالي رئيس المجلس: هذا أنسب نعم، التي تفضلت فيه يمكن يكون أنسب متروك للمجلس

السيد ليث شبيلات: نحن لا نتمسك في

معالي رئيس المجلس: من يوافق على إحالته كالسابق؟ لجنة التربية والتعليم؟

السيد حسني الشياح: لا معالي الرئيس بالله في نقطة توضيحية، الكليات الجامعية أو المتوسطة هي تحت اختصاص وزارة التعليم العالي الآن.

السيد ليث شبيلات: لجنة التعليم لم نحيلها إلى الإدارة إلى اللجنة.

معالي رئيس المجلس: في المجلس يا سيدي، ليس على وزارة التربية والتعليم، فتحال إلى لجنة التعليم إذا وافق المجلس من يوافق على إحالته إلى لجنة التربية والتعليم؟ موافقة، السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(١٤) أطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٥) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد بشأن تحويل لواء عجلون إلى محافظة حيث قررت اللجنة تحويله إلى اللجنة الإدارية.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟ الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(١٥) أطلعت اللجنة على الشكوى رقم (٧) المقدمة من المواطن يوسف أبو لاري طالبا الحصول على بطاقة صفراء أو السماح له بالإقامة في البلاد بجانب زوجته، ولما كان موضوع الشكوى عاما فقد دعت اللجنة معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية لحضور أعمال اللجنة لشرح الإجراءات ومناقشة أعضاء اللجنة فيها، حيث اعتذر معالي وزير الداخلية لظرف طاريء، وحضر عطوفة السيد سلامة حماد أمين عام الوزارة، وتم استغلال وجود السيد سلامة حماد لكي تستمع اللجنة إلى إيجاز ومعلومات حول الإجراءات التي تتبعها وزارة الداخلية في موضوع البطاقة الخضراء والصفراء، وتترك نقاش الموضوع من الناحية السياسية لجلسة يحضرها معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، وحيث أن الموضوع يهم لجنة فلسطين والأراضي المحتلة بالإضافة إلى هذه اللجنة، توصي اللجنة بأن يبحث موضوع الإجراءات التي تبعت فك الارتباط في جلسة مشتركة للجنة الإدارية ولجنة فلسطين يحضرها معالي وزير الداخلية.

السيد ليث شبيلات: ونوصي اللجنة بالموافقة على قرارها إعلان.

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا القرار؟

موافقة

السيد الأمين العام المادة التالية.

السيد الأمين العام:

٤. قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٠ / ١ / ١٩٩٠ بشأن انتخاب:

١. سعادة السيد احمد قطيش الأرايدة رئيسا للجنة

٢. سعادة السيد عبد الله زريقات مقررا للجنة

لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين بنصابها القانوني بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٩٠ وقررت انتخاب:

١. سعادة السيد احمد قطيش رئيسا لها.

٢. سعادة السيد عبد الله زريقات مقررا لها.

أمين عام مجلس الامة لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين

هاني خير

معالي رئيس المجلس: لجنة الحريات العامة، سعادة السيد احمد قطيش رئيسا لها، وسعادة

السيد عبد الله زريقات مقررا لها.

موافق المجلس الكريم، السيد الأمين العام،

السيد الأمين العام:

٥. قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (١) تاريخ ١٠ / ١ / ١٩٩٠ بشأن انتخاب:

١. سعادة السيد سلطان العدوان رئيسا للجنة.

٢. سعادة السيد محمد العلاونة مقررا للجنة.

لجنة الشؤون الزراعية.

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشؤون الزراعية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٩٠، وقررت

انتخاب:-

١. سعادة السيد سلطان العدوان رئيسا للجنة

هكذا من الأفضل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

٢ - سعادة السيد محمد العلاونة مقررًا للجنة (لجنة الشؤون الزراعية) ،

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

معالي رئيس المجلس : لجنة الشؤون الزراعية، قررت انتخاب سعادة السيد سلطان العدوان رئيسًا للجنة ، وسعادة السيد محمد العلاونة مقررًا لها ،

موافقة ، السيد الامين العام

السيد الامين العام :

١ - قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١١) تاريخ ١٠/١/١٩٩٠ بشأن انتخاب :

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي رئيسًا للجنة

٢ - سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات مقررًا للجنة

(لجنة التربية والتعليم)

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التربية والتعليم لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠ ، وقررت انتخاب :-

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي رئيسًا للجنة

٢ - سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات مقررًا للجنة (لجنة التربية والتعليم)

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

معالي رئيس المجلس : لجنة التربية والتعليم معالي السيد ذوقان الهنداوي رئيسًا للجنة ، وسعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات مقررًا للجنة ،

موافقة

السيد الامين العام

السيد الامين العام :

٧ - قرار لجنة فلسطين والاراضي المحتلة رقم (١١) تاريخ ١٠/١/١٩٩٠ بشأن انتخاب :

١ - سعادة السيد بسام حدادين رئيسًا للجنة

٢ - سعادة السيد عبد الرحيم عكور مقررًا للجنة

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى للجمعية يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠ وقررت انتخاب :-

١ - سعادة السيد بسام حدادين : رئيسًا للجنة

٢ - سعادة السيد عبد الرحيم عكور : مقررًا للجنة (لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة)

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

معالي رئيس المجلس : لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، سعادة السيد بسام حدادين رئيسًا للجنة ، وسعادة السيد عبد الرحيم عكور مقررًا للجنة ،

موافقة

السيد الامين العام

السيد الامين العام :

٨ - قرار لجنة الرف والبادية رقم (١١) تاريخ ١٠/١/١٩٩٠ بشأن انتخاب :

١ - سعادة السيد نايف الحديد رئيسًا للجنة

٢ - سعادة السيد سعد هابل السورور مقررًا للجنة

لجنة الرف والبادية

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الرف والبادية لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠ وقررت انتخاب :-

١ - سعادة السيد نايف الحديد : رئيسًا للجنة

٢ - سعادة السيد سعد هابل السورور : مقررًا للجنة (لجنة الرف والبادية)

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

معالي رئيس المجلس : اجتمعت لجنة الرف والبادية ، وقررت انتخاب سعادة السيد نايف

هنا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الحديد رئيساً للجنة ، وسعادة السيد سعد هابل السور مقررًا للجنة ،
موافقة

السيد الأمين العام : (٥) أي أمور أخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها .

معالي رئيس المجلس : اعتقد أنه آن الأوان لنختم الجلسة ، ربع ساعة لاتكم تاخرتم كثير اذا
رغبتم ما نرفعهاش ونستمر ، فهناك ربع ساعة للمواضيع الطارئة الجديدة الاحالة ، السيد نايف
الحديد تفضل

السيد نايف الحديد : بسم الله الرحمن الرحيم ، في بلغاريا العنصرية ، المسلم يضطهد بسبب
عرقه ودينه ويطارد ويجبر على ترك اراضيه وممتلكاته على عكس الشعوب الاخرى ، التي تتألف
منها الشعوب الجمهورية البلغارية ، ادعوا مجلسكم الموقر استنكار هذا العمل العنصري ، والغير
انساني بشدة وتوجيه هذا الاستنكار الى جميع المحافل الدولية ، الشيء الثاني ، ارد ان اتكلم وارجو
ان تتخذ الاجراءات السريعة لتوزيع الاعلال على عموم مربي الاغنام والدواجن ، لانها اشياء
اصبحت ضرورية جدا ، الاغنام تلد الان ولا تجد ما يسد رمقها ، والناس بحاجة الى مساعدات
والاعلال موجودة ، واذا خلطت هذه الاعلال مع اللثة الموجودة عندنا ، يمكن ان تفي بالغرض وتسد
حاجة الموزين ، شريطة ان تكون الاسعار منخفضة ، الشيء الثاني ، انني زرت عدد كبير من
البقالات ووجدت ان كثير من السلع الاستهلاكية مفقودة ،

معالي رئيس المجلس : ليست ابو طلال شينا مستعجلا ، هذه تبحث

السيد نايف الحديد : هذا بالنسبة الى الاغنام شيء مستعجل ، والاغنام شيء مستعجل
معالي رئيس المجلس : بالنسبة الى السلع والمواد الاستهلاكية شيء مستعجل ، لكن تلك قد
يكون مجال بحثها بغير هذا الموضوع ، الاستاذ سليم الزعبي ،

السيد سليم الزعبي : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة هنالك امرا طاريء مستعجل ، قرأنا
بالصحف وسمعنا في وسائل الاعلام ، ان هنالك احد المكلفين المجهدين قد فقد ولا تعرف شينا عن
مصيره لذلك من العدل ان نعرف ماذا جرى لهذا المكلف وابن ذهب باعتبار ان دولتنا تحمي المواطنين
دائما لاني موقع كان هذه نقطة ،

النقطة الثانية ، وردتني ايضا طلبات عدة من المفصلين الذين راجعوا وزارة التربية ووزارات
اخرى ، ولم يتخذ بشأنهم اي قرار بشأن اعادتهم ، هذان امران مستعجلان ارجو ان تتلقى اجابة
عليهما ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي تسجل اسماءكم اذا كنتم راغبين ، بس الوقت محدود ،
السيد محمد العارضة ،

السيد محمد العلاونة : بسم الله الرحمن الرحيم ، ... اعقل رجاله وشبابه وطرد من طرد

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

منهم خارج الحدود واستغرد بالشيوخ والاطفال والنساء ، شاهدا بذلك علي بشاعة طغيانه وقد انحط
الي درك ما شهد له التاريخ له مثيل ، في هذا الوقت بالذات نرى من ادعوا صداقة العرب وفلسطين
من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية قد فاقوا اعداءنا التقليديين عن وقفوا مع عدونا داعمينه بالمال
والسلاح فالسماح بالهجرة المباشرة من روسيا الى فلسطين دعما لعدو تلك هي صفاته وفي هذه المرحلة
بالذات يعني ان هذه الصداقة قد فقدت معناها واثبتت العكس وكذلك حماس الكتلة الشرقية
للتنافس على دعم هذا العدو واستعناذ المانيا الشرقية للبحث في تمريض اليهود عن النازية ، وايضا
دليلا واضحا انه لا فرق بين الاعداء وقد التقوا في طريق الباطل ، ولهذا فانه اذا رأى اخواني
الزملاء ما ارى ، فإني اقترح ان يبدي المجلس شديد اسفه لما يجري وان يعتبر هذا الموقف ضربة
بشأنها ان تقوض المشاعر الطيبة التي يكنها العرب للاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية .

معالي رئيس المجلس : سبق وان اعلن المجلس موقفه من هذا الموضوع ، السيد عبدالله
النور .

السيد عبدالله النور : اقتراحي الاول وزير خارجية المجر ووزير خارجية تشيكوسلوفاكيا
الان ، وكما ذكر ان المانيا الشرقية لاعادة العلاقات الدبلوماسية فهو موضوع جديد معالي الرئيس ،
واري ان يصدر بيان لهذا المعنى ، حتى تكتب السفارات لمركزها ، وان تخاطب البرلمانات العربية
لتشار ضجة حول هذا الموضوع ،

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ذيب ، السيد فيصل بن جازي

معالي رئيس المجلس : الشيخ فيصل بن جازي تفضل .

السيد فيصل بن جازي : معالي الرئيس ، اتنى على ما قاله الأخ نايف الحديد ونرجو من
دولة رئيس الوزراء ان نسمع كلمة حول اعلال المواشي ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، السيد ذيب مرجي ، مرجي .

السيد ذيب مرجي : بالضبط امنح اللي صلتها .

معالي رئيس المجلس : انا مرجي على رأي المصريين .

السيد ذيب مرجي : سيدي ، الواقع بيدي اعلق على اقتراح الدكتور عبد الله ، انه ما دام احنا
مقربين ومعترفين بأن الاتحاد السوفيتي هو عبارة عن دولة صديقه والمعسكر الاشتراكي ايضا دولة
صديقه ، انا استغرب ان كيف تكون المعاملة واللهجة التي يتم التعامل فيها مع هذه الدول والحقيقة
اني اراها هي اشد واقسى من اللهجة والتعامل التي يتعامل معها الدول التي احنا مصنفينها كمان
هي في قائمة الاعداء ، اعتقد بامكاننا ، انا لست مع ان يكون هناك التعامل هجرة . انا ضد الهجرة
ولكن اجد من الافضل ان يكون هناك التعامل مع الاصدقاء تختلف كلياً عن الفرق التي يتم التعامل
معها مع الاعداء ، حتى نستطيع ان نستفيد من هذا الجانب ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكراً احنا استيقنا الصيغ بنحطها اللي بنحطها الرئاسة ، شكراً احنا

هكذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الحقيقة فغالباً يتكون الصيغ لائحة بأصدقاء أو بناس لنا بهم علاقة قديمة ، التي يقصد العرب ، السيد عبد الله زريقات .

السيد عبد الله زريقات : شكراً معالي الرئيس ، لقد سبق وأن وافق مجلسكم الكريم .

معالي رئيس المجلس : عبد الله ما تتكلم يا سيدي من زمان ما تكلمش ، برضه بدها تراعي هذه .

السيد عبد الله زريقات : لقد سبق وأن وافق مجلسكم الكريم على إرسال برقية الى سيادة الرئيس حافظ الأسد نناشده فيها الإفراج عن المعتقلين السياسيين الاردنيين واقترح في هذا المجال الطلب من الجهات الرسمية بالشقيقة سوريا بالسماح لرفد برلماني اردني لزيارة المعتقلين والوقوف على احوالهم ، علماً بأنه مضى عليهم في السجون السورية سنرات طويلة لم تتح الفرصة لاسرهم واهاليهم بالالتقاء معهم ، اننا من منطلق الحرص على ان تظل علاقات الاخوة قائمة بيننا وبين الشقيقة سوريا ، نعوذ ونناشد سيادة الرئيس حافظ الاسد بالاياعاز للجهات المختصة للإفراج عن ابنائنا المعتقلين ، وسيبقى مثل هذا الموقف مسجلاً لسيادته في قلب كل اردني ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً يا سيدي .

اصوات : نثني على الاقتراح

معالي رئيس المجلس : سجلناه ، الاستاذ يوسف العظم ثم الاستاذ عبد المنعم ابو زنت .

السيد يوسف العظم : بسم الله الرحمن الرحيم ، اعجب للاخرة الذين احتجوا او اعترضوا على الاقتراح الذي تقدم به الاخ نايف الحديد ، وبعض الاخوة والشيخ محمد العلاونة حول اعتراضنا على المعاملة البشعة السيئة التي يتمارسها او تمارسها الكتلة الشرقية بالاستثناء ، وحرارة العتاب منا نحن على هذه الدولة بقرار حرارة الصداقة التي يزعمها هؤلاء الاخوة امريكا غسلنا ايدينا منها تدعم اسرائيل بالمال والسلاح ويكل شي . الاتحاد السوفيتي الصديق والدول الشرقية تزعم انها صديقة وذبح في المسلمين وفي الشعوب المضطهدة التي تعيش في بلادها ، لانه أصبحت هذه البلاد هي جزءاً او هي وطناً لهذه الشعوب ، لذلك اؤيد الاقتراح ان يصدر عن المجلس .

بيان استنكار بكل موقف تضطهد فيه الشعوب في دول تزعم الديمقراطية ، والديمقراطية منها براءة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد المنعم ابو زنت .

السيد عبد المنعم ابو زنت : بسم الله الرحمن الرحيم ، دولة السيد الرئيس ، لطفاً معالي الرئيس ، دولة السيد الرئيس ، معلى

معالي رئيس المجلس : تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زنت : هذه رسالة اخاطب بها دولة السيد الرئيس ،

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس : يا سيدي ، اذا رسالة احنا بدنا لامر حال عاجل ،

السيد عبد المنعم ابو زنت : لو سمحت لا تضيق لي وقتي ، اسرة الشهيد المنكوبة موجودة هنا ، المواطن وليد حسن علي سمرين من سكان الزرقاء ، استشهد على حدود الرمثا ، ثم سلم لاهله في مستشفى الاميرة بسمة في اردن بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٩ ، فالمطلوب يريد اهله والشعب من ورائهم ان يعرفوا اسباب اغتياله ، ثم باي حق لم يكتشف النقيب عن ذلك ،

معالي رئيس المجلس : تسجل ، هلاً نعرف من الحكومة شر الجواب عليها ،

السيد عبد المنعم ابو زنت : لو سمحت ما خلصت ،

معالي رئيس المجلس : لا ، اذا كانت الله يخليك يا اخ عبد المنعم ،

السيد عبد المنعم ابو زنت : لو سمحت ،

معالي رئيس المجلس : حسب النظام بدنا تنقيد فيه ، انت لوبيت عنقه في هذيك المرة ، ولا تستطيع ان تلويه كل مرة ، اذا كانت المواضيع اسئلة عن قضايا للناس لمجالها اللجنة الادارية ، ليس مجالها هنا ، ولا مجالها لسمع الناس ،

يدي انبهك لهذا الموضوع ، لن اسمح بأنه هذا الموضوع يبحث هذا وقت المجلس : والناس قاعدين ثمانين انسان ، لا نستطيع ان نستمع الى قضايا فردية ،

السيد عبد المنعم ابو زنت : الغريب ، الغريب ،

معالي رئيس المجلس : انا عاهدتك يا اخي ابرانس ،

السيد عبد المنعم ابو زنت : ان معاليك سمحت ،

معالي رئيس المجلس : لسمحتك ... قضايا عرضية عاجلة ، ام هنالك لجنة ، انت لم تتقدم ولا باقتراح لهذه اللجنة ، لتأتي لتذكرها هنا ، هذه قضايا فردية لا اسمح بها ، انا وقتي من وقت المجلس ، وانا مستعد اقعد لكمة معك شخصياً ، لكن لا استطع ان تتخطى النظام انت سبزو . ان قلت انك لوبيت عنق النظام الداخلي هذا الكلام لا اسمح بتكراره ، هذا لاوي عملي للنظام الداخلي لا اسمح بتكراره ،

السيد عبد المنعم ابو زنت : معالي الرئيس ،

معالي رئيس المجلس : ارجوك الله يخليك ، اذا عندك قضايا آتيني بها وانا يمررها للرئيس او امررها للمجلس ، اذا قضايا حالة عاجلة لا يستطاع السكرت عليها ، نقرأها مثل قضايا عامة عاجلة الاخوان ،

السيد عبد المنعم ابو زنت : نعم عاجلة ، نعم عاجلة .

معالي رئيس المجلس : اما هذه قضايا للناس ما يسمع فيها ، هذه مكانها اللجنة الادارية حسب النظام شكراً يا سيدي ، الاستاذ بنام حداثين ، هذا انتهت

هكذا من الأصيل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

السيد بسام حدادين : سيدي الرئيس ، أريد لدولة الرئيس أن يسمع من خلالكم ، أن عدد كبير من الجوازات لا زالت محجوزة لدى الأمن العسكري وراجعونا العديد من المواطنين بشأن ذلك ، وأن هناك عدد من المواطنين المقيمين في الخارج ، والذين لا يملكون جوازات سفر ، أو جوازات سفرهم منتهية ، يرغبون في العودة لكن وزارة الداخلية بتوصيه من المخابرات لا تعطيهام اذن عبور ، وزارة الداخلية

معالي رئيس المجلس : يا سيدي هذه ايضا من القضايا التي كان يمكن اثارها بشكل اداري ، السيد بسام حدادين : صدقني يا سيدي ، انه يراجع كل نائب فينا ليس اقل من عشرة الى عشرين بهذا الموضوع

معالي رئيس المجلس : انا شخصيا استقبل في اليوم الواحد لا اقل من (مئتي) مراجع ، السيد بسام حدادين : اذن قضية ملحة ،

معالي رئيس المجلس : خمسة ايام عشرة ايام ... ، على كل حال هذه النقاط التي تستطيع أنت ان تلقى الرئيس او وزير الداخلية وتحلها معه ، الاستاذ ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات : بيدوا ان بعض الزملاء لا يستعملون حقهم في توجيه السؤال ، وهو حقيقة بداية الاجراءات التي قد تتطور او تتطور بعد ذلك ، اذ لم يعجب النائب الجواب او الزملاء يتطور الى استجواب والى اجراءات اشد ، اما السؤال فله في النظام الداخلي اسلوب ، وللوزير ان يجيب اما حالا وله حسب الدستور وحسب النظام الداخلي ثمانية ايام حتى يجيب ، لكي يجيب اجابة دقيقة يتحمل مسؤوليتها حتى لا نفاجي ، بعضنا البعض بامور لا ندري نتيجتها في النهاية ، سؤال واضح وصريح صحيح حق الزميل والزميل ان يوجه ذلك ، نوجه الى الوزير المختص ، وبجيبنا وان لم يعجب النواب اجابة اي وزير ، نطلب احد النواب يطلب ان ينقله الى استجواب ، نستجوب الوزير على ذلك ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد فؤاد الخلفات .

السيد فؤاد الخلفات : في قضية عامة ، اوردها احد الاخوة بشأن المفصلين ، الارباك الحاصل عند الوزارات والمؤسسات والدوائر ، اي المراجع والراجع ، ان بعضهم يجيب في تقديم استدعاءات ، والبعض الاخر لا يدري ماذا يجيب ، وبعضهم يقول ان عليه ان يقدم طلبا جديدا للتعيين ، وتعملون طلب تقديم طلب تعيين جديد فيه اجحاف بالنسبة للفرصة العمل مع البطالة وسنوات الخبرة والكادر الوظيفي فترجو من الحكومة توجيه صياغة عامة لكل الوزارات والدوائر والمؤسسات للاجابة على هذا المفصل ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عيسى المداينات .

السيد عيسى المداينات : شكرا معالي الرئيس ، اريد التعليق بكلمات قصيرة على الاقتراح الذي تفضل به الزميل الاخ نايف الجديد ، والتعليق الذي رد به ايضا الاخ الزميل يوسف العظم الذي

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

عجب من المدافعين عن الاتحاد السوفيتي وعن الدول الاشتراكية في مواضيع تحدثوا فيها ،

فيما يتعلق بالموضع في بلغاريا وفي البلدان الاشتراكية الاخرى ، كما هو معروف لدى الزملاء الكرام جميعا ، فان اسرائيل تستغل هذه الاحداث وموجة الديمقراطية التي تحتاح هذه البلدان ، من اجل ان تتصرف وتنتهز وتسيء الاوضاع بين هذه البلدان الاشتراكية ، اوضاع الصداقة التقليدية بين الشعوب العربية وبين هذه البلدان الاشتراكية . للتصرب من خلال بعض الحوادث الجانبية التي تحدث في هذه البلدان ازا ، تصریح من هذا المسؤول او ذاك ، وازاء مشكلة حدثت بالنسبة الى المسلمين في بلغاريا ، بالطبع نحن لا نقر اشياء حدثت وتظلمات وقعت ضد المسلمين في بلغاريا بهدف تغيير هذه الاسماء وشي . من هذا القبيل ، لكننا نعرف بالذات ليلة البارحة كان هناك لقاء شاهدها في التلفزيون السوري ، بين مسؤولين مسلمين في بلغاريا وبين القادة الجدد في بلغاريا ، ونعرف انه سويت قضية المسلمين ومسألة تغيير اسمائهم الاسلامية ، وممارسة شعائهم الدينية في بلغاريا ، من اجل ذلك انا ارى ان اثاره هذا الموضوع والهجوم بهذا الشكل على بلد نعترف جميعا بما في ذلك مقدمي الاقتراح ، انها بلد صديق نعتقد ان اثاره هذا الموضوع بهذا الشكل لا يخدم مصلحة شعبنا ولا مصلحة الشعوب العربية هذه واحدة .

والثانية ، فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، حتى الاستاذ يوسف العظم ، وهو يهاجم الاتحاد السوفيتي يعترف بان الاتحاد السوفيتي بلد صديق للشعوب العربية ، ولكن لا نريد الاعتراف من الاستاذ يوسف العظم على طريقه ويجب ان لا ارجو ان لا يؤاخذني في ذلك على طريقة اعتراف انور السادات في ان الاتحاد السوفيتي بلد صديق ويريد ان يقف معه موقف الصديق وكانت النتيجة ادارة ظهر المجن للاتحاد السوفيتي والاساءة ، اساءة بالغة لقضية الشعوب العربية عند اسائه للاتحاد السوفيتي ، فيما يتعلق بهجرة اليهود في الاتحاد السوفيتي ، الاتحاد السوفيتي اوضح اكثر من مرة ، ان هذه المسألة تتعلق بحقوق الانسان ، والاتحاد السوفيتي بين تارين ، اذا منع هجرة السوفييت او الارمن او الالمان في الاتحاد السوفيتي فهو معرض من اجهزة الاعلام الغربية وبالذات اجهزة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكل التابعين للولايات المتحدة ، بانه ضد حقوق الانسان ، واذا سمح فانه معرض ايضا ، ويشير كما قال كيمسجر علينا ان نرمي القنطاط في الساحة ، ساحة الاتحاد السوفيتي وعليه هو ان يلتقط هذه القنطاط الميته ، ويقصد بالطبع الدعاية المضادة للاتحاد السوفيتي الخدمة بشكل غير مقصود لخطط اسرائيل للعبئة الخبيثة في محاولة الدخول من الباب الذي نسمي فيه العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ومعروف ان المهاجرين اليهود بشكل خاص ، الذين يغادرون الاتحاد السوفيتي لا يذهبون في غالبيتهم الساحة لا يذهبون الى اسرائيل وانما هم يهاجرون الى الولايات المتحدة الامريكية والى دول اوروبا الغربية ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء : علما معالي الرئيس ، خفت ان معاليك ترفع الجلسة بعد ربع ساعة

هكذا من المأهول

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

مصححش دور للرد على بعض النقاط ، لانه الموضوع من حيث يتحول لنقاش ، انا بس بدى اجابو الاستئلة ، اسئلة بعض الاخوان قبل قوات الاران ، في موضوع اللي اوردته النائب المحترم نايف الحديد في موضوع الاعلال ، غدا في اجتماع اللجنة الجفاف لمعالجة هذا الموضوع ، لانه موضوع ملح فعلا ، ولكن بهذه المناسبة احب ان اذكر انه صار موضع اعلال في هذا العام الان ، ثلاث ترباع ما وزع في عام الماضي ، ثلاثة اضعاف ما وزع في العام الماضي ، ثلاث اضعاف ، يعني نحن كمان مش قادرين نعرف وين الاعلال بتروح ، هي بتروح ، هي بتروح للغنم والا بتروح للخارج والا كذا والا اخرة تجارة ، الصحيح طبعاً اللوم علينا ما بتلش شي ، في هذا الموضوع ، انه لازم نضبط امورنا يعني حدودنا وكذا والى اخرة ، لانتقل رأساً الى الجواب قبل ما اجابو الاخ الاستاذ سليم الزعبي لسماحة الشيخ عبد المنعم ابو زنت حول وليد حسن سمرين ، اللي فهمته مبدئياً انه عملية تسلل ضمن الحدود نيه التسلل بدون معرفة شخصية ، ولكنه لم يتوقف اطلقت عليه النار ووقعت المصيبة يعني ، فوحدة عسكرية مركزه محطوة لمنع التسلل ، صار هذا التسلل نيه التسلل بدون ان نعرفه ، هل هو معادي ، هل هو من بلد ، او من غيرها ، او الي اخر الدنيا ليل ، فاطلقت عليه النار ، فحدث بكل اسف ما حدث ، ولكن للعلم انه اذا تكرر التسلل سيحدث هذا الشيء ثانية .

بكل اسف يعني ، في حدود موجودة الناس يتمشي على الحدود ، ما تمشيش على الغير الحدود ضمن نقاط عسكرية ، ويعرف الجميع انه في نقاط عسكرية لمراقبة هذا الموضوع ، ماذا يفعل هذه النقاط بتقولوا له تفضل ، الفاء قبض ، يتنبه عليه ، ما بيروشدس بهرب يطلق عليه النار ، فهذا هو الموضوع ، بالنسبة الى معالي السيد النائب سليم الزعبي في فقدان احد المكلفين من القوات المسلحة ، كما نشر في الصحف الواقع المعلومات التي لدي ، لا اريد ان ازيد عن البيان الرسمي الذي حدث ، كنا مضطرين ان يكون البيان بهذا الشكل ، اما ايضا ملهون اذا سمحوا الصحافة لا ينشردش كلامي ، ان هذا التسلل دخل الحدود واطلق النار واطلقت عليه النار من العدو ، واستشهد ، وتعلمون ما هي الضجة الكبيرة التي قامت من العدو ، سواء على مستوى مجلس وزراء مصغر ولا على مستوى رئيس اركان او مستوى وزير دفاع ، تضخيم الامور ما هي الغاية من هذا الموضوع ، الصحيح الوقت قصير جدا لنبحث ما هي الغايات التي ضخمت في هذا الموضوع ، علما باننا تحدث في كل البلدان هذه ، مش مشكلة انها تضخم بهذا الشكل ، ولكن يظهر في هنالك ما رآب اخرى حول التضخيم في هذا الموضوع ، موضوع المصولين من التربة ، استاذ سليم ، الصحيح في قسمين موصولين من التربة ، نحن قلنا عن المصولين سياسياً ، اذا كنا نذكر ، نذكر عن المصولين سياسياً لا نذكر عن المصولين لاسباب اذنية اخرى ، واحالها على التعاقد ، التعليمات صدرت بهذا الموضوع لكل المصولين سواء في التربة وغير التربة ، ان يقدموا طلبات جديدة ، لان النظام هنك ، نظام الخدمة بموجب المادة (١٢٠) يقيدنا نحن ، ان نقيد في نظام الخدمة لتقديم الطلب مسجداً ، لهم الاولوية في التعيين ، وكما هو معروف في النظام الخدمة المدنية ، بانه كل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة السادسة الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

ستين خارج الوظيفة تعد خدمة حقيقية للترفيه ، والى اخرة ... ، فهو يخضع الى نظام الخدمة المدنية والتوجيه الذي حصل في مجلس الوزراء وقرار مجلس الوزراء انه يخضع الى نظام الخدمة المدنية ويعامل كما هو منصوص في ذلك النظام ، لاننا لا نستطيع ان نخالف نظام الخدمة المدنية ، في موضوع جوازات السفر في الامن العسكري ، التعليمات صدرت وسلم جزء كبير من الجوازات واذكر ما يعرف اذا كان النائب المحترم بسام حدادين ، هو نفسه اللي اثار الموضوع في جلسة سابقة وعملت الاجراء ، وجدناها قسمين ، قسم يتعلق بتجسس المجر عنه ، ليس من المصلحة الوطنية اعطاء جواز سفر تحت المراقبة موضوع تجسس ، هذا لن يعطى جواز السفر ، لن يعطى ، وانما الباقي في الامن العسكري وذكرنا لي رقم اذا ما خابتنى الذاكرة (تسعة عشرة) جواز سفر لامور سياسية ، تراجع ، اذا ما احد راجع ، تراجع الامن العسكري ويستلم الجواز فوراً فوراً ، اما مواضع التجسس هي التي بقيت من عدد اظن (خمسة واربعين / اثنين واربعين) جواز سفر كما ذكر النائب المحترم في جلسة سابقة كان رقمه قريب جداً للواقع ، سيكون مبدأياً غطيت النقاط اللي اثاروها النواب المحترمين ، الا اذا نسيت شيء في التسجيل ساعيد .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي احنا باقي عندنا بس ثلاثة دقائق ونختم بعدين الوقت الذي اخذه الرئيس ، فتمده خمسة دقائق اللي هي : الاستاذ نادر الظهيريات .

السيد نادر الظهيريات : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس الاخوة النواب ، المزارعون في هذه الايام يعانون من تدهور كبير في اسعار الخضروات ، حتى ان قسماً من هذه الخضار لا تباع في الاسواق ، يرجى من الحكومة التدخل السريع لوضع حد لهذه المعاناة التي يعيشها المزارعون ، علماً بان هذه الخضار تباع للمستهلكين باسعار عالية جداً ، فبالتالي لان هناك طرفين يعانون معاناة شديدة وهما ، المزارع وخص الاسعار ، والمستهلك ارتفاع الاسعار ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ سلامة الفويري خليه قضية عامة يا اخ سلامة

السيد سلامة الفويري : معالي الرئيس ، اخواني الكرام ،

لقد كثرت في الاونة الاخيرة تصريحات قادة اسرائيل بان الاردن هو الوطن البديل ، وهذا يعني حل القضية الفلسطينية على حساب الاردن ، وان ما تقوم به اسرائيل من المحاولات للتهرب من الماوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى بالرفض تارة وبالمطالبة تارة اخرى ، انه دليلاً على ذلك ، وانها تحين الفرص لتنفيذ ذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية ، اننا هنا كأردنيين عمليين للشعب نطالب الحكومة بان تأخذ هذه التصريحات مأخذ الجد ، وان تقوم باعداد خطة وطنية اعلامية تهدف الى تنمية روح الانتماء الحقيقي للوطن عند المواطنين ، الانتماء للوطن لا شيء غير الوطن ، انتماء القلوب وليس انتماء اللسان والمصالح ، ولا الانتماء الزودج ، ان روح الانتماء ، أخذنا بالتراجع في الفترة السابقة عند المواطنين ، نتيجة ظروف معينة وللاسباب لا تخفى عليكم ، كما ندعو الحكومة الى المزيد من الاهتمام في الجيش الشعبي ليكون رديفاً قوياً للقوات المسلحة ، ليكون كل

هكذا من الأهل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الشعب مستعدا للدفاع عن وطنه وكرامته وإنجازاته ، فإسرائيل لا تعرف إلا القوة لتنفيذ مخططاتها ، أننا هنا لا ندعو إلى اقليمية طبقية ، ولكن هذه هي الحقيقة واقع الحال ، وأن عدونا متربصا بنا لتنفيذ مخططاته وإطاعه العدواني ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الأستاذ عبد الحفيظ علاوي ثم الأستاذ العبادي ثم الأستاذ يوسف ،

فلنتختم كل واحد دقيقتين ،

السيد عبد الحفيظ علاوي : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس شكرا ، أود أن أقول باختصار ما يلي :

أولا أنا اثني على اقتراح النائب الزميل نايف الحديد ، مع تعديل بسيط أقول برقية إلى الحكومة البلغارية ، بتأييدها في الوقوف إلى جانب حقوق المسلمين واستنكار ما قامت به السلطات السابقة ضد المسلمين أؤكد على القضية هذه ، حفظا لكل المواقف الإيجابية من أي كانت ،

ثانيا ، أشكر المواطنين الأردنيين الذين انتخبوا الزميل عيسى مدانات ، ليدافع عن الاتحاد السوفيتي وهجرة اليهود إلى فلسطين ، شاكرا لهم هذا الموقف الطيب ، أن مقياس الصداقة هي قضية فلسطين ، رأي مقياس آخر لا حزب ولا منظمة ولا تنظيمات ولا غيره ، مقياس الصداقة الحقيقية فلسطين ، وإذا أخطأ الصديق مع تحفظي على الكلام هذا ، نقول عنه مخطئا ، ولا يجوز أبدا ،

معالي رئيس المجلس : شكرا أخي ، السيد عبد الحفيظ علاوي ثانيا بسرعة

السيد عبد الحفيظ علاوي : الخلط بين قضية الأرمن وقضية اليهود هذا خلط مقصود ، نحن نتكلم عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين وقضية حقوق الإنسان ، إذا دافع عنها بوش أو دافع عنها (حيفكوف) ، لا يجوز أن يدافع عنها أردني عربي يقيم في هذه البلاد ، إلا إذا كان مرتبطا بفكرنا اجنبي خارج الحدود ، وأذكر في هذا حيث الكلام عن الأحزاب السياسية والفكر السياسي والتعددية السياسية أن تكون تعددية ضمن حضارة أمة ، وواقعها ودأخل حدودها وليس من خارج حدودها ، ثم احتج بشدة على الالفاظ التي استعملها زميلنا الذي نحترمه ونقدريه كشخص وليس كفكر ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد أحمد عويدي العبادي .

السيد أحمد العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، أنه لمن المحزن حقا ، أن يجد الفكر الشيوعي الصهيوني في أصله ، يدافع عنه تحت قبة البرلمان الأردني ، وأنه من المحزن حقا أن يتجرأ الاخ عيسى المدانات

معالي رئيس المجلس : أرجو من الاخوان المواطنين أن يكتفوا عن أي تصديق ، ولا سامعهم دخولهم في أي جلسة قادمة .

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

السيد أحمد العبادي : أنه من المحزن حقا ، أن يدافع

معالي رئيس المجلس : يا سيد أحمد ، أرجو أن تتكلم دون المساس بأي زميل ،

السيد أحمد العبادي : طيب أنه من المحزن حقا ، أن يدافع أي شخص عن الفكر الشيوعي الذي نبع من كارل ماركس ولينين وهم أصلا يهود ، وأن يكونوا هؤلاء الذين اعترفوا بالدولة اليهودية أول دولة في العالم ، يدافع عنها تحت قبة البرلمان الأردني ، اتقى من ربنا أن يكون هنالك مدافع عن الأردن وعن فلسطين وعن الأمة العربية داخل قبة البرلمان السوفيتي ، ولن نجد واحدا ، وبالتالي فأنني أتحفظ على كل ما ذكره الزميل عيسى مدانات ، وأرجو من الزميل عيسى المدانات أن لا يثير مرة أخرى دفاعا عن الفكر المستورد المرتبط بالصهيونية ، مع احترامي وتقديري لكل من يحمل فكرا ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ يوسف العظم .

السيد يوسف العظم : بسم الله الرحمن الرحيم ، سأتكلم بمنتهى الهدوء ، وبمنتهى الموضوعية نحن أحناء شعب واحد ، أسرة واحدة ، أخوة على طريق واحد ، أولا ، رأينا الذي لا يتزلزل ولا يتزعزع ، الشرق والغرب يعاملانا وفق مقاييس مصالح دولية ، لذلك من يسيء لنا في قضيتنا الفلسطينية ، أمريكا أو الاتحاد السوفيتي نرفض صداقته ، وإذا سمينا تعبيرا ، واستعملنا تعبير الصديق ، وفق ما عرف في غوغائية الاعلام العربي فترة طويلة من الزمن ،

ثانيا : تعزيتنا أنا ارثي لآخي ولزملائي ، وارثي لكل ماركسي حاله الآن ، لأنه يرى أن الشيوعية بدأت تجرر أذيالها ، وأصبحت الآن رومانيا وغير رومانيا هنجاريا ترفض أن تعلق عنوان الحزب الشيوعي الروماني ، وتخرجها من بلادها ، إذن نحن الآن نحب أن ننقي صولتنا بجذور عربية وفكر اسلامي يلتقي على ذلك المسلم والمسيحي معا ، فمن انتمى لغير هذا الفكر ، له علاقات بخارج الحدود ، نقطة أخرى ، خالد الاسلامبولي رغم أنني لا أقر بحال فكرة الاغتيال السياسي ، لم يكن ماركسيا ، الذي خلص الأمة من بطل كامب ديفيد وبطل أمريكا ، بطل يعني عميل أمريكا ، فالحديث عن أنور السادات وربه بهذه القضية ، أنا لا اليوم الأستاذ عيسى اطلاقا ، لأنه في حالة نفسية يحتاج إلى دعم وإلى مواساة وإلى رثاء ، لما أصاب الاتحاد السوفيتي وما أصاب الدول الشرقية ، وأنا أنا أذكره وأذكر معي بعد سنوات سيهتز الاتحاد السوفيتي في داخل جمهورياته ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الآن مش البحث الاتحاد السوفيتي ، فيه الأستاذ محمد فارس الطراونة ، وتفضل .

السيد محمد فارس الطراونة : معالي الرئيس شكرا ، حقيقة لم أكن أريد الحديث في هذا الموضوع ، ولكن ما توصل اليه الزملاء الكرام ، من حالة من الارهاب الفكري وعدم احترام حق زميلهم بالتفكير ، وحرية في الرأي ، واعتناق الفكر الذي يريد ، أثرت أن اتكلم ، بوضع الحقائق :

هكذا من الأصل

محضر الجلسة العاشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

الأولى : أن ما يجري في كل الدول أوروبا الشرقية ، لا يتجاوز كونه أحداث داخلية ، تهم تلك الدول ، ولا يهمننا ، ما يجري في الصين أو اليابان من أن تأخذ موقفا معاديا باسم شعب الاردن ، ولكن كان الاجدر أن نوصي بأن يجتمع عدد من النواب أو عن طريق الحكومة مع هذا السفير أو ذاك ، لتحسين العلاقات لأن هذا سينعكس إيجابيا على المسلمين الذين ندعي أننا أوصياء عليه ،

النقطة الثانية : أن هنالك علاقة صداقة فعلية مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية ، وعلينا أن لا ننكر مواقف هذه الدول ، وتزويدها الأمة العربية بالسلح ، ولولا هذه الكتلة وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، لم يكن هنالك توازن في السلاح على الأقل ، في الوضع الحاضر ، ومن هنا ومع أنني لست شيوعيا ولا أدافع عن الفكر الشيوعي لأنني لم اعتنقه ، ولكنني أرفض الصياغة التي تعامل فيها مجموعة الزملاء مع الاستاذ عيسى ، لأن من حقه أن يفكر في الطريقة التي يريد ، وقضية علاقاتنا مع دول الاشتراكية أو الغربية ، هذه قضية تقررها الدولة ، وعلى ضوء مصالحنا القومية ومصالحنا الاقليمية ، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا ياسيدي ، السيد الأمين العام،

السيد الأمين العام :

(٦) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : وترفع الجلسة ، والاجتماع يوم السبت القادم الساعة (العاشرة)

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب
سليمان هوار

أمين عام مجلس الأمة
هاني خير

تعريف

١- أعدّ وروّب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام مجلس الأمة الاستاذ هاني خير

٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكركي

٣- قام بتدقيق هذا المحضر

١- سحر حسون

٣- اياد ابو زيد

٢- ليلى السعيد

٤- محمود الرحاحله

هكذا من الأهل